المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 29 شعبان 1431هـ الموافق 9 اغسطس 2010 العدد (245) Mon. 29/8/1431 - 9 August 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

المئات من مرضى السرطان بعدن يتقاسمون 20 سريرا وينتظرون وعد الرئيس ببناء مركز متخصص

حوار بلا حراك!

■ **سامي غالب**

هل تدور عجلات الحوار بعد عام ونصف العام على اتفاق فبراير (2009) الذي تم بمقتضاه تأجيل الانتخابات النيابية حولين كاملين؟

هذا سؤال اللحظة اليمنية الراهنة بكل حمولاتها وتعقيداتها ومخاطرها العابرة للسقوف الوطنية والحدود السياسية للدولة اليمنية المترنحة، كما عملتها الوطنية. الدولة التي تواضعت توقعات الإقليم، وبخاصة الجوار الخليجي، والغرب بشأنها إلى الدرك الأدنى، وبات قصارى أملهم أن تضطلع بدور «دولة حاجز» ضد عصابات الإرهاب والتهريب، تماماً كما كان اليمن الشمالي في السبعينيات والثمانينيات «دولة حاجز» ضد الشيوعية في الجنوب.

كذلك ترتطم الوعود الكبرى الفوارة للمعارضة اليمنية بمشتركها وحراكها وحوثييها، بمقاربة غربية جليدية تتلفع بالتشاؤم، مؤداها أنْ: ليس في الإمكان في الوقت الراهن سوى إنعاش «المريض اليماني» بدورة انتخابية تخرجه من «العناية المركزة».

وكذلك وقّع المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك يوليو على محضر تنفيذي يمهد الطريق إلى تعديلات دستورية وانتخابات نيابية عبر «حوار بلا حراك».

المشترك يلوح أول الخاسرين. يخسر معارضة الخارج – قنطرة اتصاله بحراك الجنوب –لأنه يتراجع مبدئيا– في نظر هؤلاء– عن اصطفاف وطني لـ«التغيير» توافق عليه معهم في القاهرة، إلى حوار لـ«الاصلاح» السياسي والانتخابي تحت سقف الشرعية الدستورية.

وحيال إنكار السلطة «القضية الجنوبية» فإن هذه لن تتصدر أجندة الحوار الوطني، بحسب التزام المشترك للداخل والخارج معاً، فأصحابها الشرعيون أو بحكم الأمر الواقع في الجنوب، غائبون. وإذا تشبث المشترك بوعوده فإنه سيستنزف طاقته في محاولة إدخال القضية الجنوبية في سم إبرة «التعديلات الدستورية»، وهذه مقامرة غير محسوبة قد يخرج منها خاسراً أوراقه كلها.

خلال الأسابيع الماضية صدرت تصريحات من قياديين في المشترك واللجنة التحضيرية تشي بأن المعارضة السياسية تخشى الدخول في لعبة مقامرة

التتمة في الصفحة 4

التعليم لحج: مبانٍ آيلة للسقوط، سوء في الإدارة المدرسية، تزايد في أعداد الطلاب المتسربين، نقص في الكادر المتخصص

بعد امتناع المتهمين عن الحضور أمام النيابة تأخذ القضية مساراً تصاعدياً في الخارج، و"الشقائق" ومنظمة دولية يكلفان طبيباً شرعياً في جنيف بالعمل على إصدار تقرير حول أسباب الوفاة، والنائب العام يوجه إدارة أمن عدن بالكف عن التدخل في مسار القضية

أحمد درويش في إنتظار عدالة متعثرة

■ **ماجد المذحجي**

صبيحة يوم 2010/6/24 كان أفراد من الأمن المركزي يعتقلون أحمد درويش، هو وآخرون، من منزل أحد جيرانه في حي السعادة في منطقة خور مكسر بعدن، وفي صباح اليوم التالي 2010/6/25 تلقى أنور درويش اتصالا من إدارة البحث الجنائي يطلبون منه القدوم لإسعاف شقيقه أحمد. أنور الذي قدم سريعاً لإدارة البحث شاهد فور وصوله شقيقه ممداً على الأرض وغارقاً في دمائه. لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، كان أحمد في النفس الأخير وهو يخبر شقيقه أنور، المحاط بكثافة بعناصر البحث، أن أحدهم قام بحقنه ليتقيأ بعدها دماً طوال الليل. وقبل أن يخبره أي تفاصيل أخرى كان قد فارق الحياة بين يديه.

لم يتجاوز الزمن الفاصل بين اعتقال أحمد درويش في حي السعادة ووفاته على أرضية إدارة البحث الجنائي في عدن، الـ24 ساعة، ولكنه كان كافياً تماماً ليتفرغ القتلة للتنكيل به وتعذيبه بوحشية وسادية مرضية. إن جثة أحمد النائمة حتى الآن في مستشفى الجمهورية التعليمي منذ أكثر من شهر، ممتلئة بالأدلة على اعتداء قصدي وممنهج استمر طوال الليل أثناء احتجازه في سجن البحث الجنائي بعدن.

لقد أثار التعذيب الوحشي الذي تعرض له درويش وأفضى إلى موته موجة تضامن أهلية في حي السعادة، والجنوب، توجت بسرادق مفتوح في الشارع لتلقي العزاء، وهو ما استمر لفترة من الزمن عنواناً لاحتقان وغضب واسع، يُضاف إلى أسباب الغضب الجنوبي المتعددة، قبل أن تمارس

التتمة في الصفحة 4

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي

السياحة تساهم في التخفيف من الفقر بتوفير فرص العمل

www.yementourism.com

■ عدن - فؤاد مسعد:

يواجه مرضى السرطان في عدن والمحافظات المجاورة الكثير من المتاعب نتيجة عدم وجود مركز متخصص بتقديم المساعدة اللازمة لهم، وارتفاع تكاليف العلاج، إضافة إلى أن إحجام كثير من المرضى عن القيام بالكشف المبكر، يؤدي إلى مضاعفات لا تحصى، بينما كان بمقدور الكشف أن يساهم في التخفيف من المعاناة في بعض حالات المرض، وتزيد معه فرص الشفاء.

وإزاء تكاثر الحالات المرضية بهذا الداء وارتفاع ضحاياه على مستوى اليمن، وتكدس المصابين أمام المركز الوحيد بالعاصمة صنعاء، قررت المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان إنشاء عدد من الوحدات في عواصم بعض المحافظات، وفي مقدمتها عدن وتعز وحضرموت، وأنشأت المؤسسة وحدة الأمل لعلاج الأورام بمستشفى الجمهورية في 2007، كما جهزت وحدة خاصة بالأطفال في مستشفى الوحدة -الصداقة سابقا- ومن يومها والوحدة تكتظ بالمرضى الذين وقعوا في قبضة وباء لا وجود للرحمة في قاموسه.

المئات من مرضى السرطان بعدن يتقاسمون 20 سريراً وينتظرون وعد الرئيس ببناء مركز متخصص

وفقا لإحصاءات المؤسسة فإن الوحدة استقبلت في أول شهر بعد افتتاحها 179 مريضا، فيما تم ترقيد 120 آخرين، وفي 2008 تردد على وحدة الأمل ما يزيد عن 5267 مريضا، وبلغ عدد المرقدين في الوحدة 403، وصل عدد النساء 245، أصيبت غالبيتهن بسرطان الثدي، وبلغ إجمالي المستفيدين من العلاجات المصروفة من مؤسسة مكافحة السرطان بعدن 815 مريضا.

وفي 2009 بلغ عدد المرضى المرقدين 487، منهم 87 من محافظة عدن، ويتوزع الباقون على محافظات: لحج وأبين والضالع وشبوة وحضرموت والبيضاء وتعز والحديدة وإب. بينما بلغ عدد المترددين 5848، تشكل نسبة الإناث أكثر من 55%، ويأتي سرطان الثدي في المقدمة بنسبة 22%، يليه اللمفوما بنسبة 16%، وسرطان الرأس والرقبة بنسبة 12%، ثم القولون والجهاز التناسلي للمرأة بـ9%، و8% على التوالي. كما وصل عدد المستفيدين من خدمات المؤسسة 1417، بينهم 224 طفلاً.

وفي النصف الأول من العام الجاري 2010، بلغ إجمالي المرقدين 253، والمترددين 3549، كما استفاد من العلاجات التي تقدمها مؤسسة مكافحة السرطان 1663 مريضا، بينهم 210 أطفال.

ويؤكد مسؤولو الوحدة أن هذه الأرقام خاصة بمن تمكنوا من الوصول إلى المؤسسة أو الوحدة التابعة لها، ما يعني أن جموعا كبيرة من المرضى ليسوا ضمن هذه الإحصاءات، سواء من لم يكتشفوا المرض أو من ذهبوا للبحث عن فرص الشفاء في أماكن أخرى.

وحدة الأمل.. قلة الإمكانات وتزايد الحالات

تضم الوحدة الموجودة في مستشفى الجمهورية التعليمي، غرفتي رقود للرجال ومثلهما للنساء، إضافة لحمامات مشتركة، وصيدلية بإمكانات متواضعة، كما توجد عيادة خارجية لاستقبال الحالات، وهذه بالكاد تفي لاستقبال أعداد زهيدة من المرضى بسبب ضيق المساحة، وفيها قسم خاص بالإحصاء لا تزيد مساحته عن متر واحد، والأرشيف نفسه لم يعد قادرا على استقبال مزيد من الملفات حسب تعبير أحدهم.

بالنسبة للعلاجات تقول إحدى طبيبات الوحدة إنها تأتي بالقطارة، وفي بعض الأحيان يضطر المرضى للسفر إلى صنعاء للبحث عن قارورة دواء.

يقول المدير التنفيذي للمؤسسة إنهم عرضوا على إدارة المستشفى أن تتولى المؤسسة القيام ببناء حمامات خاصة بالنساء، وتجهيز صيدلية أخرى بدلا عن الصيدلية الموجودة التي ترفض إدارة المستشفى بناء الحمامات تحت مبرر الحفاظ عليها.

عندما تنقطع الكهرباء -وما أكثر انقطاعاتها- يتعين على الوحدة ونزلائها الانتظار حتى تعود الكهرباء، لأن المولد الخاص بالمستشفى غالبا ما تصيبه (عين)، وبالتالي يظل خارج نطاق الخدمة، وفي حال عاد إلى الخدمة فالمؤكد أن الوحدة ليست مشمولة بخدماته. وربما تحل هذه المشكلة في المستقبل. الوحدة التي سميت وحدة "الأمل"، تعيش على "أمل" قد يتحقق يوما ما.

كثير من المرضى بالسرطان قرروا مغادرة اليمن بحثا عن فرصة للشفاء ربما يجدونها في الخارج، أما من أقعدهم ضيق ذات اليد وأكرهوا على مغالبة الألم، فهم يتقبلون ما يجود به القدر من مكتوب مهما كان قاسيا.

وكانت المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان بعدن، نظمت، الاثنين الفائت، نزولا ميدانيا لـ22 صحفيا وصحفية، إلى مركز الأورام السرطانية والعيادة الخارجية لاستقبال الحالات في المركز الموجود بمستشفى الجمهورية والتابع للمؤسسة.

وتحدث للصحفيين كل من: وهيب هائل المدير التنفيذي للمؤسسة بعدن، الدكتورة منال محمد مسؤولة التوعية بالمؤسسة، والدكتورة نجاة الحكيمي، عما تقدمه الوحدة من خدمات للمرضى، وما يعترض عملها من معوقات.

الدكتور جمال المشرع مسؤول الخدمات في المؤسسة بعدن، دعا القيادات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للعمل على الحد من انتشار السرطان من خلال إيجاد مجتمع صحي وتشديد الرقابة على المواد الزراعية والغذائية الفاسدة. كما دعا في اللقاء الذي جمع عددا من الصحفيين، ونسقت له الزميلة أثمار هاشم، إلى تفعيل قانون منع التدخين في الأماكن العامة والمغلقة، الذي صدر قبل سنوات.

وبدورها، أشارت نادرة عبدالقدوس، نائب رئيس فرع نقابة الصحفيين بعدن، إلى أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به الإعلام في توعية الناس وتعريفهم بالأسباب المؤدية إلى انتشار السرطان وطرق الوقاية منه.

وهيب هائل مدير فرع مؤسسة مكافحة السرطان بعدن، يقول إنه لا يوجد حاليا إحصاء سرطاني في اليمن، ويؤكد ضرورة وجود السجل لمعرفة الإحصائيات الكاملة لمرضى السرطان وأنواع الأمراض السرطانية المنتشرة في اليمن لما من شأنه تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في القضاء على هذا المرض.

يتوافد على الوحدة عشرات المرضى يوميا، ومن مختلف المحافظات، خصوصا القريبة من عدن، ويحتاج كثير منهم للترقيد لفترة طويلة، وحين تجرى بعض الفحوصات والجلسات للمرضى في أوقات الزحمة بدون ترقيد، فإن بعضهم يُطلب منهم مغادرة الوحدة والعودة في وقت آخر لا يكون فيه زحمة.

وتعاني الوحدة من قلة الإمكانات إذا ما قورنت بالإقبال المتزايد عليها من مرضى يتزايدون يوما بعد يوم، ما يؤكد الحاجة لوجود مركز متخصص يقول مسؤولون في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان إنه بحاجة لتكاليف باهظة، إلا أن المؤسسة وفرعها بعدن يعملون على إنشاء المركز، وقال مدير فرع عدن إن بعض المعوقات تحول دون إنشاء المركز، بينما اتهمت مصادر طبية وزارة الصحة بالوقوف على رأس تلك المعوقات.

داء يهدد الجميع

وعلى الرغم من الافتقار للإحصاء السرطاني، فإن إحصاءات غير رسمية تشير إلى وفاة 12 ألف شخص في اليمن بمرض السرطان، في حين يصاب بالمرض سنويا أكثر من 20 ألفاً، يقتل المرض أكثر من نصفهم. ويعد السرطان من أكثر الأمراض انتشارًا في اليمن بعد الملاريا والفشل الكلوي وأمراض القلب.

ويرجع مختصون أسباب انتشار السرطان في اليمن إلى كثرة العوامل المسرطنة، وفي مقدمتها المبيدات المستخدمة في زراعة القات التي لا يعرف مصدرها ولا تخضع للرقابة في غالب الأحيان، وهذه المواد تسبب سرطانات الفم والحنجرة والمعدة والكبد، إضافة للتدخين الذي يعد من أكبر العوامل المسببة لسرطانات الرئة والحنجرة والدم والفم والمريء والبنكرياس والمثانة والمعدة والكبد والكلى، فيما تسبب الشمة (البردقان) سرطانات الفم والحنجرة والمريء، ناهيك عن تدني مستوى الوعي الصحي، الذي بدوره يجعل كثيرين يتناولون مواد مسرطنة دون وعي بخطورتها على الصحة.

في وحدة الأمل التي تعد الملاذ الوحيد لمرضى السرطان، وتكتظ أسرّتها القليلة بأنات المرضى وأوجاعهم البادية، تلمح عشرات المصابين بهذا الداء الخبيث يتقاسمون القليل من الأدوية والخدمات، والكثير من الآلام والمتاعب، بعضهم في مقتبل العمر، ينتظرون من ينقذهم أو ما يخفف عنهم معاناتهم، وينتظرهم اليأس والألم. وأغلب الظن أنهم بين اليأس والأمل مرابطون، كثيرون فارقوا الحياة على يد هذا القاتل الذي ينشب أظافره في أجساد أثخنتها الجراح.. خصوصا وأن غالبية من يصابون به من الفقراء وذوي الدخل المحدود. وإذا ما أخذنا بالاعتبار ما يتعين على مريض السرطان إنفاقه من أموال للحصول على الأدوية، فإن فرص هؤلاء الفقراء في العيش تبدو ضئيلة جدا.

في يونيو من العام الماضي، وجه رئيس الجمهورية بسرعة إنجاز مركز الأمل لعلاج الأورام بمحافظة عدن، من قبل المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان. كما وجه الجهات المعنية بتوفير الأرضية المناسبة لإقامة المشروع في الموقع المحدد له، وطبقا للمخططات المعدة له.

يذكر أن المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان في الفترة الماضية نفذت حملات تبرعات لمرضى السرطان ودعم مشاريع المؤسسة الهادفة لإنشاء مراكز متخصصة والتخفيف من معاناة المرضى، واستضافت مهتمين ومشاهير من خارج اليمن، كالداعية الإسلامي عمرو خالد، والفنانة المصرية حنان ترك، وشارك كبار مسؤولي الدولة في تدشين تلك الحملات، إضافة لرجال أعمال وناشطين ومهتمين. وترى قيادة المؤسسة أن تلك التبرعات لا تتناسب والتحديات المفروضة ولا الإمكانات الضرورية لتلبية احتياجات المرضى، مشيرة إلى أنها لا تزال تنتظر الجهد والمال لمواجهة تبعات المرض الذي يتجاوز ضحاياه من اليمنيين آلاف الأشخاص سنويا.

في أواخر نوفمبر 2007، تم افتتاح وحدة الأمل من قبل رئيس الجمهورية الذي أعلن يومها تبرعه بـ100 مليون ريال، كما وجه باعتماد 100 مليون ريال سنويا كنفقات تشغيلية، واعتماد مبلغ مليار ريال لبناء مراكز للسرطان في عواصم عدد من المحافظات، وبما يلبي احتياجات المحافظات المجاورة. بيد أن المركز الذي وجه الرئيس ببنائه قبل ما يقارب من 3 سنين في عدن لم يتم بناؤه، ما يعني أن احتياجات مرضى السرطان في محافظة عدن والمحافظات المجاورة لن تلبى بالشكل المطلوب.

الحكومة تبحث عن تمويل خليجي لميزانيتها، وتتأهب لرفع الدعم عن المشتقات النفطية

■ "النداء"

سجل أسعار صرف الريال اليمني تراجعا أمام الدولار منذ الثلاثاء الماضي بعد أن شهد الدولار أعلى ارتفاع له أمام الريال في تعاملات أواخر الشهر الماضي، بوصوله إلى257 ريالاً للدولار الواحد، في ظل نقص العرض وغياب الثقة بالعملة المحلية.

وقال صيارفة ومتعاملون أن سعر صرف الدولار في تعاملات الأربعاء الماضي بـ240 للبيع، و239 للشراء.

وتزامن الارتفاع مع تدهور في الوضع الاقتصادي، تعزوه الحكومة إلى استمرار دعم المشتقات النفطية باعتباره سياسة خاطئة، وفساداً يجب أن يتوقف، كونها تشكل عبئاً ثقيلاً على الميزانية العامة، وتصرح باعتزامها اتخاذ إجراءات ضرورية لرفع هذا الدعم حفاظاً على الاقتصاد من الانهيار.

وعلمت "النداء" من مصادر مؤكدة أن الحكومة اليمنية طلبت الشهر الماضي من دول الخليج دعم ميزانيتها التي تعاني عجزاً حاداً، يمكن أن يودي بالاقتصاد اليمني إلى الانهيار حال استمر دون تعزيز نقدي. وتزامناً مع ذلك، تتجه الحكومة إلى اتخاذ قرار حاسم برفع الدعم عن المشتقات النفطية، الذي تضغط الصناديق الدولية، ودول الاتحاد الأوروبي باتجاه رفعه، وتمتنع دول الخليج عن إبداء موقفها إزاءه، في حين لا زال الإجراء مرهوناً بتقديرات صناع القرار لتبعاته الكارثية على المواطنين في ظل تدني الأجور، وغلاء الأسعار، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن أن تطبيقه في الوقت الراهن يعقد من الأزمات التي تعيشها البلاد شمالاً وجنوباً، ويرجح أن يفضي فرضه إلى ردة فعل غاضبة شبيهة بالاحتجاجات التي شهدتها البلاد عام 2005، والتي أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى في مواجهات بين المواطنين وقوات الأمن.

ولم يفلح البنك المركزي اليمني في إبطاء حركة انحدار الريال رغم تدخله الخميس قبل الماضي رافداً سوق الصرافة المحلية بمبلغ 57 مليون دولار، قال إنها صرفت لتغطية احتياجات البنوك وشركات الصرافة من النقد الأجنبي، في ثاني عملية تدخل للبنك خلال يوليو الماضي، والتاسعة منذ مطلع 2010، ليرتفع إجمالي ما ضخه البنك منذ بداية العام الجاري، للحفاظ على استقرار العملة، إلى مليار و157 مليون دولار. غير أن صيارفة يؤكدون عدم معرفتهم بمواعيد بيع العملة من قبل البنك، أو أين تذهب تلك العملة ومن يشتريها.

وخلال فترة ارتفاع الدولار حدد البنك المركزي في موقعه على الانترنت سعر شراء الدولار بـ239، وسعر البيع بـ240.50، غير أن أسعار الشراء في سوق الصرافة تذبذبت بين 243 إلى 246 ريالاً شراء وبين 248 إلى 257 ريالاً للبيع. وحجم العديد من محلات الصرافة عن البيع ويقبلون على الشراء، الأمر الذي فاقم القلق حول إمكان استقرار العملة المحلية في الوقت الراهن.

محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام، هدد باتخاذ إجراءات صارمة بحق شركات الصرافة والصرافين الذين يمتنعون عن بيع الدولار للجمهور. وخلال لقائه رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية لجمعية الصرافين، السبت قبل الماضي، أوضح أن الإجراءات التي سيتخذها البنك تشمل سحب التراخيص في حال تكرار المخالفات من قبل شركات الصرافة والصرافين.

وكان بن همام عزا، الأسبوع الماضي الماضي، التراجع الجديد في سعر صرف الريال مقابل الدولار، إلى زيادة مدفوعات استيراد مستلزمات شهر رمضان المبارك وعيد الفطر من السلع والمنتجات المختلفة، ولم يستبعد وجود مضاربين يتلاعبون بأسعار الصرف.

ومنذ مطلع العام الجاري اتخذ البنك العديد من الإجراءات لدعم الريال اليمني، حيث رفع سعر الفائدة على ودائع الريال تدريجياً لتصل إلى 20% في أبريل، في حين خفض سعر الفائدة على العملة الأجنبية إلى أدنى مستوياتها.

وبحسب آخر تقارير البنك المركزي اليمني، فإن احتياطيات اليمن النقدية تبلغ 6.1 مليار دولار مقارنة مع 7 مليارات قبل عام.

محمد أحمد حيدر الباحث المتخصص في السياسات النقدية، وصف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بأنها إجراءات غير عقلانية ولا مدروسة، وليست أكثر من حلول ترقيعية آنية، مشيراً إلى أن اليمن تعاني انكماشاً اقتصادياً وفساداً مالياً وإدارياً مستفحلاً، وتعاني من سوء إدارة الموارد المحلية والخارجية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، لافتاً إلى لجوء الحكومة في الفترة الماضية إلى طباعة أوراق نقدية محلية كبيرة لتغطية النفقات الانتخابية المتوقعة دون غطاء، وهذا يؤثر على استقرار العملة.

محمد حيدر، الباحث في مركز الدراسات والبحوث اليمني، تحدث عن العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور الريال، كتراجع مصادر النقد الأجنبي التي يعد النفط موردها الأساسي، وغياب البيئة الاقتصادية الآمنة، التي تدفع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى المغادرة بحثاً عن بيئة اقتصادية مستقرة وآمنة، وارتفاع معدلات التضخم، وارتباط تعاملاتنا النقدية بالدولار وليس بسلة عملات أخرى، وزيادة الواردات وانخفاض الصادرات، والمديونيات الخارجية، والاستمرار في بيع أذون الخزانة التي لم تفلح في معالجة العجز في الميزانية.

واعتبر أن المعالجات التي تقوم بها الحكومة غير علمية، موضحاً أن البنك المركزي لا يضخ ملايين الدولارات إلى القطاع المصرفي بحيث يُحدث استقرارا في سعر العملة، بل يضخها إلى جهات في سوق الصرافة تحتكرها، وتقوم بتحويلها خارج البلاد.

وشكك حيدر في جدوى الإصلاحات الاقتصادية الذي يضغط البنك الدولي لتنفيذها، لأنها تصب في خانة واحدة هي رفع الدعم عن المواد الأساسية، دون أن يشمل المنظومة الإدارية والمالية ككل، فمنذ بدأت اليمن تطبيق هذا البرنامج عام 1995، لوحظ ارتفاع معدلات التضخم، ومعاناة البلاد من كساد اقتصادي، والمتتبع لمدى تقدم تنفيذ برنامج الإصلاحات يرى أن الوضع الاقتصادي للبلاد وسعر العملة كانا أكثر استقرارا قبل تنفيذه.

وشدد على أن معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في حاجة إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية جادة، دون إملاءات خارجية، ورفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات والبنية التحتية، واعتماد استراتيجية واضحة للتخفيف من الفقر والبطالة، وتحسين مستويات التنمية البشرية، والعمل وفق منظومة إصلاحات إدارية ومالية وسياسية واقتصادية متكاملة لوقف التدهور المستمر في الاقتصاد.

والثلاثاء الماضي، كان رئيس مجلس الوزراء د. علي محمد مجور، يحذر من تدهور الاقتصاد خلال الفترة القادمة إذا لم يدعم البرلمان سياسة الحكومة في رفع الدعم عن المشتقات النفطية. واعتبر تدهور الريال أمام العملات الأجنبية أمراً ناتجاً عن العجز الكبير في موازنة الدولة للعام 2005، والذي دفع بالحكومة إلى تمويل العجز بوسائل تضخمية كأذون الخزانة والادخارات وحتى الدين العام الداخلي، غير أنها لم تعد قادرة على سداد هذا العجز.

الدكتور مجور لدى حضوره مجلس النواب بمعية عدد من الوزراء، للرد على أسئلة النواب حول ارتفاع الأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي، قال إن دعم المشتقات النفطية هو أكبر خلل يواجه الاقتصاد اليمني، إذ يكبد الخزانة قرابة 600 مليار ريال سنوياً، مشيراً إلى أن الاستمرار في دعم المشتقات النفطية يفتح باباً من أبواب الفساد والتهريب الداخلي، إلى جانب الثراء غير الشرعي، ورأى أن ذلك يحتم على الحكومة إغلاق هذا الباب مع شروعها في إعداد دراسة ستقوم بعرضها على المجلس في وقت لاحق.

وأضاف أن جزءا كبيرا من العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة هو بسبب دعم المشتقات النفطية رغم أن المستفيدين من الدعم لا يتجاوزون 20% من السكان، وأن المبالغ التي تدعم بها الحكومة المشتقات النفطية ستوجه إلى دعم عجز موازنة الدولة، وبالتالي لن يكون ثمة عجز في الموازنة عدا في الحد الأدنى، حسب تعبيره.

نائب وزير المالية أحمد عبيد الفضلي كان أكثر وضوحا لدى حديثه في الجلسة ذاتها، عن الوضع الاقتصادي، مؤكداً أن السياسة "الخاطئة" للدولة في دعم المشتقات النفطية كلفت الدولة نحو 291 مليار ريال خلال النصف الأول من هذا العام، ويبلغ إجمالي ما يتم إنفاقه في دعم المشتقات النفطية نحو 600 مليار ريال سنويا.

وتوقع الفضلي أن يصل العجز في الموازنة إلى 500 مليار ريال خلال الفترة القادمة، مشيرا إلى قيام الحكومة في السابق بتغطية العجز من مصادر غير مضمونة، في حين لم تعد المبالغ المرصودة لاكتتاب البنوك في أذون الخزينة كافية لسد عجز الموازنة، وهو ما سيدفع الحكومة إلى اللجوء إلى البنك المركزي لسد عجزها، وسيفتح الباب لتهاوي الريال أمام العملات الأجنبية.

دور الجيش تراجع إلى الظل كـ"مساند" للقبائل وليس العكس، وما حدث في سفيان قد يكون السقوط الأخير لورقة "الميليشيات" الموالية للدولة

المبادرة تنتقل إلى يد الحوثيين والحكومة مستمرة في تسخين المزايدة بين الرياض والدوحة

■ المحرر السياسي:

أنجز الحوثيون مهمتهم في حرف سفيان باستيلائهم على موقع "الزعلاء" العسكري وكسر الميليشيات القبلية وإرسال صغير عزيز جريحا إلى أحد مستشفيات العاصمة؛ لتعود الأوضاع إلى حالة "اللاحرب واللاسلم" التي كانت عليها في هذه المنطقة كما في مختلف مناطق صعدة قبل اندلاع المعارك الأخيرة.

وعلى الأرجح فإن حالة توقف الحرب وعدم استقرار السلم ستظل هي الصورة النهائية للوضع في صعدة وعمران إلى أجل بعيد، حيث بات واضحا انعدام الخيارات أمام الحكومة بشأن كيفية التعامل مع الحوثيين ومع الوضع الذي خلفته الحرب بشكل عام، ضعف قدرتها على التعامل أيضا مع الحوثيين كأمر واقع، وهذا لا يؤدي إلا إلى المزيد من إرباك السياسات والتصورات الحكومية حيال ما ينبغي التعامل به مع الأمر وبالتالي ينتهي إلى شكل من أشكال التسليم بأن على صعدة أن تظل واقعا مفتوحا على عدم استقرار مطرد وبلا نهاية.

يوم الأحد قبل الماضي، سلم الحوثيون وبمبادرة منهم، إلى الشيخ حسين الأحمر رئيس مجلس التضامن الوطني 100 جندي من أصل 200 هم قوام جنود معسكر الزعلاء الذي استولى مقاتلو الجماعة عليه وأسروا أفراده إثر دعم المعسكر لمقاتلي الشيخ عزيز الموالين للدولة في مواجهتم للحوثيين.

وانطوت هذه التطورات، وصولا إلى تسليم الأسرى، على رسالة تؤكد أن "المبادرة" في أزمة صعدة بدأت تتحول تدريجيا إلى يد الحوثيين، وهو أخطر ما في تطورات الأزمة، حيث المعتاد منذ منتصف 2004 أن الحرب والسلم والتصعيد والمهادنة ظلت جميعها أوراقا محتكرة بيد الحكومة، وظل الحوثيون في موقف رد الفعل بشكل دائم. بينما ما حدث الآن في سفيان يشير إلى أن الجماعة يمكن أن تجابه التكتيكات الحكومية (كتكتيك الاستعانة بمليشيات القبائل بمعزل عن الجيش) بمبادرات قتالية تقلب الطاولة ليس على معاوني الجيش فحسب ولكن على الجيش أيضا على النحو الذي شهدنا معه وقوع معسكر كامل في قبضة الحوثيين لأنه يقف فقط "سندا" للقبائل وليس العكس.

لقد توارى دور الجيش إلى الظل، ومع التحاق النائب والشيخ وزعيم الميليشيا، صغير عزيز، ببقية المشائخ "المهجرين" من صعدة إلى صنعاء بفعل تحالفهم مع الحكومة؛ فإن ورقة الميليشيات "البديلة" للجيش قد سقطت هي الأخرى وبشكل قاس، في وقت بدت فيه كآخر خيارات الحكومة لـ "إلحاق الأذى" بالحوثيين الذين باتوا اليد الطولى في صعدة وأجزاء من عمران والجوف.

وبالفعل فإن ما تحاوله السلطة منذ انهيار الجولة السادسة من الحرب إثر خروج الشريك السعودي منها وتوقفه عن تمويلها؛ لم يعد "القضاء" على الحوثيين وإنما "تعكير" هدوءهم أو إقلاقهم بالقدر الذي يرضي ما تبقى لدى الحكم من كبرياء.

وسيحضر الآن "صوت العقل" أيضا، ولكن ليس احتراما للعقل نفسه بل محاولة لاستثمار ما أفضت إليه السياسات الرسمية من عجز في صعدة وجوارها، ومن هنا جاءت حكاية "إعادة تفعيل" اتفاق الدوحة والوساطة القطرية، ثم جاءت "الفرملة" الحكومية لهذه العودة عبر تصريحات رئاسية تهيل التراب على مضامين اتفاق الدوحة وتبقي على قدر من المجاملة للوسيط القطري.

جهود الحكومة الحثيثة لإعادة الوسيط القطري تزامنت مع تأكيدات الرئيس صالح بأن "لا عودة للحرب" التي توقفت مباشرة إثر قبول الحوثيين بتنفيذ النقاط الست التي طالبتهم الحكومة بالالتزام بها، ثم وبعد مرور أشهر على هذا التوقف تم الاستنجاد باحتياطي التصورات والرؤى التي يمثلها الدكتور عبد الكريم الإرياني بشأن الأزمة، حيث ابتعث من قبل الرئيس إلى الدوحة ليعود من هناك بعد إنجازه مهمته كما ينبغي: لقد أقنع القطريين بالعودة للعب دور في صعدة، لكن أياما لم تمض على انعقاد المؤتمر الصحفي بين صالح والأمير القطري في صنعاء وإعلانهما إعادة تفعيل اتفاق الدوحة، حتى كان صالح يعلن أمام احتفالية تخريج دفعات جديدة من الأمن المركزي الأسبوع قبل المنصرم، أن على الحوثيين الالتزام بتنفيذ "النقاط الست" وآلية "اللجنة الوطنية" المشرفة عليها، ما عنى ببساطة أن لا مكان لاتفاق الدوحة خصوصا بعد الخلاف مع القطريين بشأن رفضهم للنقطة السادسة التي حاول الرئيس إدخالها على الاتفاق والمتعلقة بـ"عدم الاعتداء على الأراضي السعودي".

ثم، ومرة ثانية، أطل الرئيس بداية الأسبوع الماضي ليبدي في خطاب متلفز آماله في أن يقوم "الأشقاء القطريون" بـ "الذهاب إلى الحوثيين" وإقناعهم بالالتزام بالاتفاقات المبرمة معهم (لم يقل اتفاق الدوحة)، ومؤدى هذا الطلب الرئاسي هو أن على القطريين أن يتحولوا إلى "رسل" لدى صالح ينقلون عنه إلى الحوثيين جملة مطالبه كما هي حال الوساطات المحلية.

لدى قطر أجندتها لحل المشكلة بشكل آمن في صعدة، ولكن طبقا لضمانات مسبقة من الرئيس صالح وحكومته بالالتزام بنتائج مساعيها هذه وعدم تعريض الدوحة لـ "مرمطة" أخرى كالمرمطة السابقة التي انتهت باتهام القطريين في خطابات مسئولي الحكومة بـ "دعم الحوثيين".

وعلى الأرجح فإن صنعاء لا تريد بذل هذه الضمانات وهي تحاول التلكؤ بعد اعتقادها أن "مجاملة" القطريين بإعادتهم كوسطاء أمام وسائل الإعلام سيكفل عادة تطبيع العلاقات معهم إثر تضررها منذ الحرب الخامسة، إذ ليس مطلوبا من قطر، بأي حال من الأحوال، أن تقوم بأي دور حقيقي في صعدة، فمثل هذا الدور يعني، لدى بعض الأطراف في السلطة وحلفائها المحليين في صعدة. أن يبدأ القطريون أيضا عملية إعادة إعمار تصب في صالح الحوثيين.

من هنا تأتي التحركات التي تحاول نقل الكرة إلى ملعب السعودية مرة أخرى، سواء جاءت من قبل أطراف في السلطة أو أطراف قريبة من الحوثيين؛ وهي تحركات تهدف إلى إقناع الرياض بتولي وساطة إنهاء المشكلة في صعدة، دون أن يعني ذلك خرقا لمنطق الأشياء، حيث السعودية منذ البداية "طرف رئيس" في الأزمة ولا يمكن لها أن تكون "حلا".

إن دخول السعودية على خط "الوساطة والصلح" بعد أن كانت جزءا من النار التي احترق بها كل أخضر ويابس في صعدة، سيضمن أن يكون ريع أي مشاريع لإعادة الإعمار مسيطرا عليها من قبل حلفاء السعودية، وسيضمن أيضا نفوذا سعوديا يبقى على الحالة الحوثية أكثر "تقزما" وأقل حضورا.

وهنا يكمن سبب آخر من اسباب استدعاء الوسيط القطري: تخويف الرياض والإبقاء على أبواب المزايدة بشأن "سوق" إعادة الإعمار ساخنة وأكثر إغراء للطرف السعودي الذي مهما كان الأمر سيظل أوضح "عدو" للحوثيين، وأفضل حليف لـ صنعاء أيا كانت التقلبات العابرة في المزاج المتحكم بالعلاقة غير المتكافئة، وغير المتزنة، بين الطرفين.

غابت عنها القيادات الحزبية والدينية

"حوار" تناقش الحرية العقدية للاثنى عشرية في اليمن

■ أحمد الزيلعي - "نيوزيمن":

يظل الحديث عن حرية المعتقد في اليمن محفوفا بالكثير من الحذر، وخاصة عندما يتناول فئة من المجتمع هي من وجهة نظر السلطة في مربع الخصوم.

مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية، كسرت حاجز المحاذير، ونفذت ندوة عن حرية المعتقد في اليمن (الاثنى عشرية نموذجا)، وقدمت فيها 3 أوراق عمل، تناولته من زوايا حقوقية ودينية، وورقة ثالثة عن حرب صعدة وصناعة الطائفية، لترفع أقلامها بتأكيدها على التوظيف السياسي للمذهبية واستخدامها كغطاء للسلطة في اليمن لتنفيذ عملياتها العسكرية ضد الحوثيين في صعدة.

الكاتب الصحفي محمد عايش أكد أن الحرب في صعدة ضد جماعة الحوثي بدت ومنذ الوهلة الأولى محتاجة لغطاء ديني مذهبي، وهو الأمر الذي جعل السلطة تبحث عن تهمة لشن الحرب، فلم تجد سوى تهمة الانتماء للاثنى عشرية، وهي التهمة التي اعتمد عليها النظام خلال السنوات الأخيرة ووجدها تهمة صالحة لشن الحرب ضد الحوثيين، وكانت حاجة ماسة لتوفير غطاء مذهبي ديني، حسب قوله.

لكنه قال إن السلطة خاضت حربها في صعدة، ولم تكن قد هيأت الشارع ضد الحوثيين، وبأنهم كفرة وملحدون، كما فعلت ذلك في حربها ضد الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن في صيف 94، والسبب من جهة نظره يعود إلى أن معركتها كانت مع طائفة دينية مذهبية، وهو الأمر الذي دعاها للبحث عن تهمة توفر الغطاء للحرب.

وقال إن الحرب انتهت في جولتها السادسة، بنجاح حققته السلطة، والمتمثل في إيجاد تيار مذهبي يقف إلى جانب السلطة في حربها ضد الحوثيين، وهي المحاولة الأكثر نجاحا، حسب ما ذكره عايش، لم تكن موجودة في يوم من الأيام، إضافة إلى نجاحها في محاولة لاستقطاب الرأي العام السلفي المناهض للشيعة الاثنى عشرية، واستثمارها لفكرة الصراع السلفي الشيعي، مستعينة بالخطاب المذهبي الديني لدرجة استطاعت توريط السعودية في حربها ضد الحوثي.

إلى جانب ذلك، أشار عايش إلى تحول الزيدية وبعد 6 سنوات من الحرب إلى طائفة، متوقعا انتخابات نيابية قادمة، تقوم على أسس طائفية، وهي أسوأ مخرجات الحرب، متنبئا بمواصلة نجاح السلطة في حالة استمرارها في خطابها الحالي، وهو ذلك الخطاب الذي يحاول تقديم الحوثية على أنهم رأس الحربة الصفوية القادمة من إيران.

وعن حرية المعتقد في جانبه الحقوقي، أشار ماجد المذحجي إلى نصوص دستورية وقانونية مثالية، خاصة منها دستور دولة الوحدة، لكن الأمر اختلف على مستوى النصوص الدستورية بعد إجراء عملية تعديل على دستور ما بعد 94، مقارنا بين فترتين عاشتهما اليمن، وخاصة عدن، التي كانت حاضنا آمنا في فترة حكم الحزب الاشتراكي، وقبله الاستعمار البريطاني، لعدد من الأقليات والطوائف الدينية والمذهبية، لكنها الآن أصبحت حاضنا غير جاد للأقليات.

وعقد مقارنة أخرى بين التهم التي توجهها السلطة لبعض الأقليات، خاصة منها تهم استلام أموال من جهات خارجية، كالتهم التي توجه إلى الإثنى عشرية، في حين يستلم السلفيون أموالا بـ"الهبل"، وبشكل رسمي وغير رسمي، ولم يتم توجيه تهم إليهم.

من جانبه، تحدث الباحث في الشؤون الإسلامية عبدالقوي حسان، عن الضمانات التي وفرها الإسلام لحرية الاعتقاد، من أبرزها تأكيده على حق الاختلاف، وتبشيره بالأديان، لكنه تحدث عن مشكلة هيمنة المؤسسة الدينية، التي أصبحت جهازا بيد السلطة.

مداخلات المشاركين، هي الأخرى سلكت مسلك التأكيد على التوظيف السياسي للمذهبية والحرب في صعدة، من قبل السلطة، مضيفين إلى ذلك حديثهم أن غياب الدولة المدنية الحديثة هو السبب في وجود المشاكل القائمة. ووصف في هذا السياق الصحفي عبدالكريم الخيواني الموضوع الذي ناقشته الندوة بالحساس، لم تتناوله منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، التي لم تقم بأي دور في هذا الجانب.

وذكر ببدء الحرب في يوليو 2004، وحينها جمع الرئيس علماء الزيدية، وتحدث إليهم بأن فتح التوريث هو الذي فتح حرب صعدة، مشيرا إلى أن يحيى الديلمي شاهد على ذلك، متهما القصر الجمهوري ودار الرئاسة بتوزيع تهم الطائفية والانفصالية وغيرها.

تهانينا

أجمل التهاني والتبريكات للأخ

منير حسن سيف العريقي

لحصوله على درجة الدكتوراه في اللغة الإنجليزية من قسم اللغة الإنجليزية بكلية اللغات -جامعة صنعاء

المهنئون:

د. محمد القاضي
د. أحمد العباسي
وجميع الزملاء في كلية اللغات بجامعة صنعاء

حوار...

مع السلطة، في ما يخص القضية الجنوبية، فهي إذ تقطع بمركزيتها كجوهر لـ«المسألة اليمنية» فقد كفت عن منازعة قوى الحراك في الداخل ورموزه في الخارج، حق تمثيلها.

هذه الخطوة الانسحابية من شأنها أن تؤجل الصدام بين المشترك وقوى الحراك. هذا أولا، وثانياً فإنها توفر للمشترك هامشاً للمناورة خلال التحضيرات الجارية التي أنيطت بلجنة مشتركة مصغرة (من 30 عضواً)، إذ يستطيع ممثلو المشترك في هذه اللجنة أن يحاججو، استناداً إلى مقدمة اتفاق فبراير وليس بنوده الثلاثة، بضرورة العمل على إقناع أصحاب «القضية الجنوبية» بالمشاركة في الحوار لأنهم لا يملكون تفويضاً منهم للحديث باسمهم.

لكن الطرف الآخر (السلطة) الذي أدمن المقامرات مثلما أدمن المسكنات، سيبادر إلى إشهار آخر أسلحته، مطالباً بفصل المسارين (مسار الانتخابات المحكومة بموعد دستوري، والحوار الوطني الذي يتطلب وقتاً وجهداً لجلب ممثلي الحراك الجنوبي إلى قاعته)!

سلاح السلطة هذا، الطالع من تأويلها لاتفاق فبراير، سيتضافر مع مقاربة غربية تريد لعجلة الحوار الدوران في أسرع وقت.

ولئن كان المشترك المحكوم بتفاوت حساسية أعضائه حيال الالتهاب الجنوبي، هو أول الخاسرين، فإن قوى الحراك -يجب أن نقول- هي أبرز الخاسرين.

فدوران عجلة الحوار بمباركة غربية في ظل غياب ممثلي الحراك، يكشف عن قصور في الحركة السياسية لقوى الحراك بسبب تشرذمها واحترابها على احتكار تمثيل القضية الجنوبية، فضلاً على رومنسيتها ومثاليتها. كل أولئك حرمها من الحركة المرنة التي تمكنها من استثمار النضالات والتضحيات والزخم الشعبي للقضية الجنوبية، والتسلح برؤية سياسية واقعية تستفيد من العلاقة الصراعية بين السلطة والمعارضة الحزبية.

وما كان لهذا الفشل الحركي والسياسي إلا أن يغذي نزعة انعزالية لدى بعض مكونات الحراك وداخل فئات من جمهورها، شوشت على جمهور الحراك الواسع في المدن، خاصة في عدن وحضرموت.

على أن قصور الحركة السياسية تضافر وتقاصر الحراك في إدراك دوافع ومحددات الفاعلين الاقليميين والدوليين، وبخاصة واشنطن.

والشاهد أن «القضية الجنوبية» التي تقدمت إلى صدارة المشهد الاعلامي العربي والدولي عام 2009، ما لبثت أن تراجعت وخبت جراء ارتطامها بجدار سميك من الحسابات الاقليمية والدولية التي تريد الاستقرار لليمن بأي ثمن.

وعوض الإمعان والتمحيص والمراجعة والتكيف انغمس بعض قيادات الحراك في الداخل (الفضلي مثالاً) وزعيمه السياسي في الخارج (علي سالم البيض) في توجيه رسائل عاطفية لم تلق صدى في عالم محكوم بالمصالح وممسوس بالإرهاب!

في موازاة تحضيرات الحوار في صنعاء بإيقاعها الرتيب وتفاصيلها الفنية التي لا تنتهي، يرجح أن تلجأ قوى الحراك إلى التصعيد الشعبي في المحافظات الجنوبية، كما حدث عقب اتفاق فبراير 2009، في محاولة للتعويض عن «إنكار القضية الجنوبية» في العاصمة وتجاهلها في العواصم القريبة والقصية.

وعلى الجملة فإن إنكار السلطة واستغراقها في لعبة مقامرات بأوراق خطرة كالحرب في صعدة والقاعدة في الشرق والجنوب، وارتباك المعارضة وتذبذبها بين «حوار من أجل التغيير» و«حوار من أجل الإصلاح»، وتشرذم قوى الحراك وتمترسها وراء شعارات لها قوة أداء في الشارع الجنوبي حصرياً، كل ذلك حال دون حدوث تغيير في المعادلة اليمنية يفرض على الفاعلين الاقليميين والدوليين إعادة النظر في مقاربتهم لـ«المسألة اليمنية»، وهي مقاربة تبدأ، حسبما أفاد «النداء» مصدر غربي مطلع العام الجاري، بوقف الحرب في صعدة وجلب السلطة والمشترك إلى طاولة حوار حول إصلاحات سياسية وانتخابية تعزز سلطة الرئيس علي عبدالله صالح بقدر ما تنقذ التعددية الحزبية، وتحد من خطر انزلاق اليمن إلى فراغ دستوري و«أفغانستان عربية»، وبشأن القضية الجنوبية، فإن التدخل الغربي مؤجل حتى إشعار آخر.

وحسب المصدر الغربي القريب من دوائر القرار فإن واشنطن ولندن (وهما العاصمتان الأكثر اهتماماً بالأوضاع في الجنوب) تعتقدان أن الأمور لم تنضج بعد في الجنوب، ولذلك فإنهما جمدتا مطلع 2010 جهوداً سرية بذلتها منظمات غير حكومية متخصصة في تسوية النزاعات لتشخيص الحالة الجنوبية واستكشاف مدى جاهزية قوى الحراك ورموزه في الخارج للدخول في تسوية سياسية مع الرئيس صالح.

بكلمة واحدة، فإن جميع الفاعلين المحليين والخارجيين قرروا شراء الوقت، لإبطاء وتيرة الانحدار المستمر منذ سبتمبر 2006 حتى وإن سقط الحوار، لاحقاً، بدون حراك!

منذ...

السلطات ضغطاً شديداً لإقفال هذا السرادق مع تقديم الوعود لأسرة درويش بتقديم الجناة إلى العدالة، وذلك ما تبدو الوقائع حائلة دون تحققه حتى الآن.

في يوم الثلاثاء 2010/7/20 استلمت إدارة أمن عدن أمراً من نيابة استئناف عدن، بناءً على طلب وكيل نيابة صيرة المختصة في النظر بالقضية، بإحضار عدد من المتهمين بواقعة تعذيب وقتل أحمد درويش، وهم أفراد طقم الأمن المركزي الذي كان مرابطاً يوم 2010/6/24 في إدارة البحث، والسجان "م.أ"، للمثول أمامها يوم الاثنين 2010/7/26. تم استلام أوامر النيابة والتوقيع عليها، ولكن ما لم يتم هو مثول المتهمين أمام النيابة.

قبل ذلك طلبت النيابة العامة تصوير جثة أحمد درويش من كافة النواحي، وإجراء الأشعة المقطعية على كل أجزاء الجثة عن طريق الطبيب الشرعي، لإعداد التقرير الشرعي الذي يظهر أسباب الوفاة، وكان أن تم تصوير الجثة، بتواجد كثيف من عناصر البحث الجنائي إلى جوار أسرة درويش ومحاميه. نتائج الأشعة أفصحت عن وجود كسور في قفصه الصدري، وهو ما لم ينل استحسان الحضور الأمني الذي طلب إعادة الأشعة في اليوم التالي، وكان أن تم ذلك لتظهر النتيجة ذاتها، ويتكرر نفس الاستنكار الأمني لنتيجة الأشعة، ليبادر عناصر إدارة أمن عدن في اليوم الثالث بإحضار طبيبين، بدون أمر أو علم النيابة العامة، وبحضور كثيف لرجال الأمن السياسي والقومي والبحث الجنائي، لمعاينة الجثة، بالتنسيق مع الشؤون القانونية في مديرية أمن المحافظة، كما أفادوا أنور درويش الذي كان حاضراً لاستخراج التقرير الشرعي النهائي واستلام الجثة لدفنها، ليرفض القيام بذلك احتجاجاً على تدخلات أمن عدن في القضية من خارج القانون، ويتقدم محاموه بشكوى إلى النائب العام عن تدخلات مدير أمن عدن في شؤون القضاء. عقب ذلك وجه النائب العام خلال الأسبوع الماضي تنبيهاً واضحاً إلى إدارة الأمن بعدم التدخل في المسار القضائي للقضية، ولكن ما يبدو جلياً حتى الآن هو أن هذه التدخلات الأمنية في مسار القضية معنية بإنجاز أمر واحد: الإفلات بالجناة من العقاب، والمضي بواقعة تعذيب وقتل أحمد درويش خارج مسار العدالة.

من جهة أخرى، تبنى منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان الذي زار أسرة الضحية في عدن، تصعيد ملف القضية ضمن القنوات والمنظمات الحقوقية الدولية، حيث قام بإيصال ملف القضية إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص بمناهضة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية المهتمة بمناهضة جريمة التعذيب، والتي أبدت اهتماماً شديداً بالموضوع، ويتم الآن العمل من قبل الشقائق والمجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، على تكليف طبيب شرعي في جنيف لإصدار تقرير شرعي أولي حول واقعة التعذيب التي تعرض لها أحمد درويش اعتماداً على الصور التي التقطت بأمر النيابة العامة للجثة من كافة النواحي، والتي تظهر آثار التعذيب على الجسم بوضوح.

بالتأكيد لدى اليمن سجل سيئ في التعذيب، وإلى جوار الاشتباه المستمر بوجود تعذيب ممنهج في جهازي الأمن السياسي والقومي، يطال المعتقلين السياسيين فيهما، فإن البحث الجنائي يعتبر ضمناً "الجنة الحاضنة" للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية في اليمن، وتفصح قضايا التعذيب المتعددة التي كشف عنها وكان طرفها البحث الجنائي، عن وجود ممارسة تعذيب منظمة تطال المحتجزين فيه، وهو ما يجعله متصدراً قائمة "المعذبين" وطنياً، وعلى الرغم من كل ذلك فما يزال هذا الجهاز الأمني خارج المساءلة والمحاسبة، مسجلاً المزيد من النقاط في سجل سوء السمعة الوطني.

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

بأي كلمات أنعيك؟

إلهـام مانـع
elham_manea@bluewin.ch

لا. لم أبكِ.
بل كنت أنشج بالدموع.
والحزن، أيُّ حزن؟ حُرْقة.
الروحُ حُرْقة.
فقدُك ليس خبراً، تناولته وسائل الإعلام العالمية باهتمام.
فقدُك مصابٌ.
فبأي كلمات أنعيك؟
الكلمات تخجل وتتوارى، لا تدري كيف تنعيك.
ولأنها لا تفي بك، ألجأتني إلى الصمت.
أي والله، ألجمتني. فصمت.
أبكي بصمت، والحزن يرن هو الآخر في نفسي بصمت.
كيف أنعيك، أستاذي؟
هل أقول تركتنا، أستاذي المفكر الجليل نصر حامد أبو زيد، بجسدك. لكن روحك وفكرك، بقيا وسيبقيان معنا.
ابن رشد حاكموه، مثلك، حرقوا كتبه وأهانوه، كما فعلوا معك، لكن فكره انتشر، وأصبح أساساً لمنظومة فكرية جديدة. كذلك فكرك.
ومن أهانه، من تبجح عند موته، لم يجنِ سوى الخزي. حتى أمام الموت لا يخجل!
من حاكمك، سيدخل التاريخ لا لشيء إلا لأنه أراد أن يحاكمك. لكن التاريخ سينسى أسماءهم. والمفارقة أن رموز محاكم التفتيش أرادت لك أن تصمت. لكنها نجحت فقط في إيصالك إلى العالمية.
عندما وصلني الخبر كنت في تركيا. وعندما طبعت اسمك باللاتينية في جوجل توالت صفحات التأبين من أشهر صحف العالم، وبالعديد من اللغات. العالم كان ولا يزال يعرف قدرك. والحسرة أن كثيراً من أبناء وطنك، ذاك الذي أحببته إلى درجة العشق، لم يعرفوا قدرك إلى يومنا هذا. تماماً كابن رشد.
كل هذا قيل، وسيقال. لكنه لا يفيك. لا يفيك. من عَرَفك يدري أن هذه الكلمات لا تفيك.
لأنك لم تكن مفكراً فحسب، كنت إنساناً. ولأنك كنت إنساناً، كنت تخطئ وتصيب، لكنك بقيت دائماً خَيِّراً، طيباً، وبريئاً. طيبتك كانت عنوانك. وابتسامتك كانت روحها.
ولأنك كنت تؤمن بالإنسان في وطنك، بقيت مثقفاً مستقلاً.
آمنت دوماً بحق هذا الإنسان في الوجود بكرامة. تؤمن بضراوة. ولذا كان وجعه وجعك.
فكان لزاماً أن تكون مستقلاً، كي تكون جديراً باسمك.
مستقلاً.
ليس لديك ما تخسره أكثر من مال لا تريده، ومنصب لا يغريك، وجاه لا يضيرك الاستغناء عنه.
هل تذكر؟ يوم أصررتُ على دفع حساب العشاء في لوتزن بعد أن ألقيتَ محاضرتك في الحلقة الدراسية التي شاركنا فيها عن الإسلام والحداثة في جامعة لوتزن.
غَلبتك، فقلتَ لي مازحاً: "طيب، سأحرمك من الميراث". فرددتُ عليك بلهجة والدتي: "هو أنتَ حيلتك حاجة؟"، فضحكت من قلبك. ضحكة الإنسان الصادق المطمئن.
ولذلك كان صوتك مزعجاً للكثيرين.
صوت ضميرنا.
يدفعنا إلى الخجل من أنفسنا.
صوت ضميرنا، الشاهد على التغيير الذي شهده عصرنا.
الشاهد على عصرنا.
أنت.
موتك كان مفاجئاً. والموت هو الوجه الآخر للحياة. والله إني أعرف ذلك.
لكنه في حالتك أنت، لوعة، فجيعة، وخسارة، أيَّة خسارة.
نشيجي أذهل أسرتي. لكن زوجي كان يعرفك هو الآخر، التقاك مرة، وسمع عنك مني ألف مرة. ولذلك كان يعرف قدرك.
والدموع لذلك قليلة عليك.
صمت، دمع، ونشيج.
ثم بصيص.
كلمات زوجتك القديرة الدكتورة ابتهال يونس، كانت البصيص.
قالت لي وهي تبكي فجيعتها في الرجل الذي كان زوجاً، صديقاً، وحبيباً لها: "سأحيا كي أجعل اسمه وفكره باقياً".
هي المرأة التي قالت "لا"، لحكم جائر بتطليقها رغماً عنها وعن زوجها.
وهي الشريكة التي قال عنها زوجها في حديث صحافي: "نحن لسنا فقط زوجين، هي أستاذة جامعية، هي مثقفة، وهي ليست فقط زوجة تدعم زوجها، بل هي شريكة تدعم صديقاً لها".
وهي اليوم، تماماً كيوم صدور الحكم، تُظهر معدنها السامي من جديد.
تقول اليوم "لا" أيضاً.
موتك لن يكون النهاية.
الأمل باقٍ.
لأن الفكرَ لا يموت.
يبقى.
والفكر مُعد.
فالفكر لا يُؤمن بالقيود، بالحدود، أو بالخوف، يخرج عن نطاقها، يقدم نفسه في حيز الأفكار، فينتشر في العقول، يتوالد، ويمتزج بغيره، ليخرج عنه فكر جديد، حياة جديدة.
حياتك لذلك تظل، رغم موتك، معنا.
في فكرك.
بيد أن موتك رغم ذلك لا يطاق.
لا يطاق.
فبأي كلمات أنعيك؟

●●●

الصمت يأس.
وخلاصُنا في كسره، والنطق بالفكر كما نؤمن به.
هذا هو طريقنا.
أعود إليكما في المقال القادم.

مسلمون هنا.. وإسلامٌ هناك

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

عجباً لهذه الأمة العربية التي رُزئت بحكام وزعماء من صلبها، إلا أنهم بعد أن يصلوا إلى سدة الحكم ينسون عهودهم تجاه أمتهم ويبدؤون بتشويه صورهم أمام الملأ بأيديهم، وذلك من خلال ممارستهم السلطة في الاتجاه المعاكس لرغبات شعوبهم، السلطة التي أنستهم حكمة الخالق في وصولهم إلى قمتها فأعمت بصيرتهم.

فلا نجد بلداً عربياً إلا ومعظم شعبه يعاني صنوف القهر والاضطهاد والفقر والمرض والأمية والجهل، وكل بلاوي الدنيا التي لعلها لم تكن موجودة إبان الاحتلال الأجنبي.. حتى تلك البلدان التي تدّعي تطبيق الديمقراطية وممارسة الشفافية، من القمة إلى القاعدة.

وعندما يستمع المرء إلى خطابات الحكام العرب، يخال أن شعوبهم تعيش في بحبوحة ونعيم، وأية حركة معارضة لسياسة هؤلاء الحكام وعجرفتهم وسياستهم، فإنها، من وجهة نظرهم، ما هي إلا افتراءات كيدية وادعاءات حقيرة، الغرض منها تشويه صورتهم أمام شعوبهم، فما هم إلا نسور رحيمة، وأسود أليفة، وحمائم سلام.

وها هي حال الأمة العربية، المتشابهة في كل الوجوه وكأنما حاكم واحد يحكمها، ومن يقول غير ذلك فليقارن بين ما هو موجود في بلده وما هو موجود في بلد عربي آخر:

– في كثير من البلاد العربية يزيد عدد المساجد، كما يزيد عدد السجون والمعتقلات.. بنفس زيادة نسبة الأمية في صفوف الجنسين، ذكوراً وإناثاً، حيث وصلت النسبة إلى 29،7%. أما نسبة الأميات فتصل إلى 46،5%.

– وفي البلاد العربية تنخفض قيمة الإنسان الذي لا ينتمي إلى عشيرة ما أو قبيلة ما أو طائفة ما، أو الذي لا تربطه علائق بأصحاب فوق.. في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المواد الاستهلاكية المختلفة، الغذائية والدوائية والتعليمية. فليجع الفقراء المعدمون، وليموتوا هم ومحدودو الدخل، من سوء التغذية وصعوبة شراء الدواء.

– في البلاد العربية مساحة الحرية تضيق، كضيق مساحة الوطن على المواطنين المغلوبين على أمرهم، فلا يجد هؤلاء مساكن تؤويهم، ولا بقعة أرض يبنون عليها عششاً أو أكواخاً صغيرة، لغلاء الأراضي، وعدم بناء مساكن شعبية من قبل الدولة من ناحية، ولاغتصاب أراضي الدولة من قبل الأقوياء أصحاب النفوذ من ناحية أخرى.

– في البلاد العربية للديمقراطية معانٍ عدة، ويتم التعامل معها في حكم البلاد والعباد حسبَ خصوصية كل دولة.. ومن ليس مع الحاكم وديمقراطيته فهو ضده.. ولا مجال للاختلاف في الرأي.

– في البلاد العربية لا يحاسب الحاكم على مثالبه، وكأنه منزه من الخطايا، ويظل ملتصقاً بكرسي الحكم إلى ما شاء الله، كما لا يحاسب أي وزير أو سفير أو مدير على تقصيره الوظيفي، بل تتم ترقية بعضهم إلى درجات وظيفية حكومية أعلى، أو يتم ترشيحهم في الانتخابات البرلمانية، تكريماً لأدوارهم الجليلة في خدمة الوطن والمواطنين. وفي بعض البلدان العربية تورث الوظيفة الحكومية الكبيرة للأبناء بعد ترك آبائهم لها، وكأنها مزرعة خاصة أو شركة خاصة للأسرة، أو كأن الأسرة قامت بشراء الوظيفة من الحكومة، فتصبح ملكية خاصة بها يتوارثها الأبناء عن الآباء.

– في البلاد العربية للحاكم ألقاب لا بد من ارتباطها باسمه، والبعض يبالغ في ذلك إلى درجة المساواة بالذات الإلهية.

– في البلاد العربية حقوق الإنسان ضائعة في دهاليز السلطة الجائرة والنظام السياسي الفاسد. وتقارير المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية، تؤكد على وجود انتهاكات عدة لإنسانية الإنسان العربي، منها استعباد الإنسان في القرن الحادي والعشرين الميلادي، كما هو الحال في اليمن، الخارج عن تعاليم وأخلاقيات ديننا الحنيف، والسلطة أذن من طين وأذن من عجين.

– في البلاد العربية، التي يصل تعداد سكانها إلى 335 مليون نسمة، تنتشر البطالة بين الشباب، فتزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتزيد بالتالي نسبة الجريمة، وبدلاً من إيجاد الحلول الناجعة لهذه الآفة (البطالة)، نجد الإسراف في التصرف بالمال العام من قبل الحكام العرب وحاشيتهم وذويهم وأتباعهم، وكأنما هي أموالهم الخاصة ورّثها لهم أجدادهم وآبائهم، والتصرف بثروات البلاد وكأنها ملكية خاصة بهم، ولا من رقيب أو حسيب. بل إن بعض الحكام ينصح الشباب بالهجرة إلى خارج بلدانهم بحثاً عن الرزق، في الوقت الذي حبا الله بلدانهم كنوزاً لا تضاهيها كنوز الأرض الغربية والأوروبية، واليمن أنموذجاً لذلك.

– في البلاد العربية لا يقدم الوزراء استقالاتهم حتى لو انطبقت السماء على الأرض، أو مات الناس أجمعون في بلادهم نتيجة أخطاء في سياساتهم الفاسدة، ويا جبل ما يهزك ريح.

– في البلاد العربية الأجهزة الأمنية بمختلف أشكالها مصدر رعب للمواطنين.

ولنأتي على حال البلاد الأوروبية والغربية:

– في البلاد الأوروبية والغربية، بلاد النصارى والملحدين، تُطبّق الأخلاق التي جاء بها الدين الإسلامي، فالقانون هو الحاكم، ووحده فقط الذي يخضع له الحاكم والمحكوم معاً، ولا توجد خطوط حمراء أو خضراء أو.. أو..

– في بلاد النصارى والملحدين لا يورث الحكم للأبناء، وهناك دستور وقانون يحدد فترة حكم الرئيس، لذا لا يؤله أي من يأتي إلى سدة السلطة السياسية، ولا تمنح له الألقاب المعظمة لشخصه، ولا تُعلق صوره في أرجاء البلاد وعلى جدران المباني والمكاتب ودور العرض السينمائي والمسرحي والملاهي الليلية الخ.. الخ، لأن في هذا الفعل تصرفاً غير قانوني للأموال العامة يحاسب عليه الحاكم والوزراء والمسؤولون. وليس ببعيد ما حدث للوزير الفرنسي الذي صرف على دخان سجائره من المال العام، فأُقيل من منصبه. وفي بلجيكا (الملكية) قدم رئيس الوزراء استقالته من الحكومة بسبب صراع لغوي بين الفرانكوفونيين والفلامانيين، وهما الحزبان اللذان يفترض أن تشكل الحكومة بالتوازن بينهما. وفي بريطانيا قدم وزير الشؤون المالية استقالته لأنه أنفق مبالغ طائلة، غير مبررة لدفع إيجار سكن له. وكثيرة هي الأمثلة، وما يحدث في البلاد الأوروبية يحدث أيضاً في بلاد الشرق الأدنى، ففي كوريا الجنوبية قدم رئيس الحكومة استقالته بسبب فشل سياسة حكومته، وفي اليابان قدم رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما، استقالته من حكومته بسبب وعد قطعه في حملته الانتخابية ولم يفِ به.

باختصار؛ فإن فضائل الإسلام وقيمه تتحقق عند قوم من خارجه ولا يفقهون عنه شيئاً، فنجدَ عندهم التسامح واحترام الآخرين والصدق في التعامل والمساواة أمام القانون. عندهم هناك تتحقق قيم الإسلام التي من أساسياتها الارتقاء بإنسانية الإنسان، وتحقيق السعادة له، وتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم، واستتباب الأمن والأمان في المجتمع، وتوفير فرص التعليم والتطبيب، واستثمار الأيدي العاملة وتسخيرها لخير البلاد، والاستفادة من ذوي الخبرات في المهن المختلفة لتطوير المجتمع وتحقيق الحياة المثلى للإنسان، طالما يدفع المواطن ضريبة للدولة.

بإيجاز شديد.. أليس ما قاله الشيخ محمد عبده (رائد الإصلاح) صحيحاً في انطباعه عن الغرب والمسلمين؟ إذ قال: "في الغرب وجدتُ إسلاماً ولم أجد مسلمين، وفي الشرق وجدتُ مسلمين ولم أجد إسلاماً". وكان تصريحه ذاك قبل أكثر من 100 عام. فلتعتبروا يا أولي الألباب.

المحرر: هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

الاثنين 29 شعبان 1431هـ الموافق 9 اغسطس 2010 العدد (245)
Mon. 29/8/1431 - 9 August 2010

عن أداء مجلس النواب خلال خمسة أشهر

عدم تقيد البرلمان بالنصاب لعقد جلساته قد يحدث أزمة برلمانية كبيرة

■ حمدي الحسامي

رافق عمل مجلس النواب خلال الفترة الماضية، قصور وعدم الالتزام باللائحة الداخلية للمجلس، الأمر الذي انعكس سلباً على عمل وأداء البرلمان.

وربط تقرير عن أداء البرلمان خلال ديسمبر 2009 -أبريل 2010، بين القصور في أداء المجلس، وعدم الالتزام باللائحة الداخلية له بشرط اكتمال النصاب لعقد جلسة عامة صحيحة بسبب عدم حضور العدد المطلوب من الأعضاء في الجلسات.

وقال إنه وعلى الرغم من عدم إثبات اتخاذ البرلمان أي قرار هام خلال الفترة ذاتها ما قد يطرح تساؤلات بعدم شرعيته لعدم احترام المجلس لشرط اكتمال النصاب، لكن قد يحدث مستقبلاً ما يؤدي إلى حدوث أزمة برلمانية كبيرة.

المرصد البرلماني اليمني في تقريره عن تقييمه لأداء البرلمان، قال إن أعضاء المجلس انقسموا في تقييمهم لفعالية وتجاوب المجلس تجاه القضايا التي تهم المواطنين، وكان هذا غالباً مبنياً على افتراض أن امتلاك حزب واحد لغالبية برلمانية كبيرة، إضافة إلى هيكل توجيهي قوي من هيئة رئاسة المجلس لا يسمح دائماً للمجلس بالتفاعل والتجاوب بكفاءة وفعالية تجاه بعض القضايا التي تهم وتقلق المواطنين، وأنه وعند طرح القضايا في المجلس ومناقشتها فإنه نادراً ما يتم متابعتها بنتائج ملموسة من خلال تشريع أو الاستعانة بالسلطة التنفيذية.

التقييم السلبي لفعالية وتجاوب المجلس تجاه قضايا المواطنين لم ينس عدداً من النواب الإشارة إلى تقارير جيدة ناقشها المجلس؛ كتقرير اللجنة الخاصة بتقصي الحقائق حول الأحداث الأمنية في أبين، وتقرير تقصي الحقائق حول مشكلة الأراضي في الحديدة.

وعد المرصد البرلماني في تقييمه عن أداء المجلس تقرير مشكلة أراضي الحديدة من التقارير الرقابية الجادة في كشف الممارسات والأخطاء التي ترتكب بحق المواطنين والاستيلاء على أراضيهم، إلى جانب كشفه حجم الممارسات المؤثرة في الاستقرار الاجتماعي ومبدأ المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان، التي تمارس أمام ومرأى الأجهزة القضائية والتنفيذية.

كما رأى في تقرير اللجنة الخاصة بالأحداث الأمنية في محافظة أبين ولحج أنه اتسم بالشفافية والصدق والوقوف بموضوعية على الأوضاع الأمنية في المحافظتين ومعالجة الاختلالات الأمنية التي ذهب ضحيتها العديد من المواطنين، فضلاً عن أنه عكس جدية ومسؤولية المجلس في ممارسة دوره الرقابي وتلمس مجمل الأوضاع العامة للسكان وإيجاد الحلول للحد منها.

وعن تقييمه لدور المجلس في حوار سياسي بين الأحزاب ذكر التقرير أنه كان يفترض أن يتم التعامل مع الإطار السياسي في اليمن بشكل عام عبر المجلس كمنتدى طبيعي محايد للتعبير السياسي. وقال إنه ولسوء الحظ يبدو أن المجلس ظل بعيداً عن العملية الحوار السياسي، إذ كان يفترض بشأن موضوع الدعوة إلى إجراء حوار وطني بين الأحزاب نهاية 2009، أن تتم عبر البرلمان.

■ غياب الدور الرقابي للجنتي الشؤون الخارجية والحقوق والحريات هو نتيجة لاختيار رئيس ومقرر وأعضاء هذه اللجان بناء على الانتماء الحزبي والقبلي

■ امتلاك حزب واحد لغالبية برلمانية لا يسمح للمجلس بالتفاعل والتجاوب تجاه القضايا التي تهم وتقلق المواطنين

■ لسوء الحظ مجلس النواب ظل بعيداً عن عملية الحوار السياسي

غياب البرلمان عن هذين الموضوعين حسب عدد من أعضاء المجلس يعود إلى أمرين؛ الأول يكمن في أن قيادة الأحزاب من خارج البرلمان، مما جعل القرار السياسي ضمن هيكل أو آلية أخرى غير المجلس، الأمر الثاني أن أعضاء المجلس ينحازون إلى آراء ووجهات نظر قيادات أحزابهم من دون محاولة مراجعة آرائهم ومواقفهم كأعضاء في البرلمان.

وعن مدى إشراك البرلمان في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة في اليمن والمنعقدة خلال الفترة 1 ديسمبر 2009 -أبريل 2010، عبر غالبية أعضاء مجلس النواب عن خيبة أملهم لعدم اضطلاع المجلس بدور يذكر في هذا الجانب. ويتعزز هذا الشعور بصورة أكبر من خلال عدم قدرة المجلس الطلب من الحكومة القيام باطلاعه عن نتائج تلك المؤتمرات.

وحول فعالية اللجان البرلمانية في تدقيق أو تعديل مشاريع القوانين المقدمة إلى المجلس، ذكر برلمانيون أنه ورغم أن عمل اللجان خلال فترة الأشهر الخمسة الماضية جيد بشكل عام، إلا أنها تواجه 3 صعوبات شكلت عائقاً أمام القيام بأداء أعمالها ومهامها بصورة أفضل: أولى هذه الصعوبات عدم حدوث تنازلات بين الكتل الحزبية مما يسبب عدم وصول إجماع بين أعضائها كما حصل عند الانتهاء من إعداد تقرير اللجنة حول تقصي الحقائق عن مشاكل أراضي الحديدة بقيام أعضاء المؤتمر الشعبي في اللجنة بتعديل محتوى التقرير قبل تقديمه للمجلس بحذفهم أسماء تضمنها التقرير مشتركة في نهب الأراضي من دون إبلاغ عضو اللجنة عبدالكريم شيبان (إصلاح). وتعلقت الصعوبة الثانية التي تواجه لجان المجلس بنقص الدعم والإمكانيات الفنية والبشرية اللازمة للقيام بأعمالها ومهامها، ويظهر هذا النقص أثناء الإجراءات المتعلقة بدراسة ومراجعة مشروع الموازنة العامة للدولة.

وجود أعضاء غير مؤهلين في العديد من اللجان وتوزيع النواب في اللجان بناء على انتماءاتهم الحزبية وليس على حسب التخصص والمؤهل من وجهة نظر عدد من النواب، شكل الصعوبة الثالثة في أداء عمل اللجان بصورة أفضل.

التباين الكبير الموجود بين اللجان البرلمانية في ما يخص إشراكها للجماعات وأصحاب المصالح في عملها خلال العملية التشريعية ودرجة التشاور مع منظمات مجتمع مدني ورجال أعمال وأكاديميين حسب تقييم النواب تعتمد على شخصية كل من رئيس ومقرر اللجنة وعلى حجم المكانة أن يتمتع بها في قيادة كتلته. فخلال الأشهر الخمسة الماضية يشير التوجه العام إلى حدوث تشاور بين اللجان البرلمانية والجهات المؤسسية المعنية ذات المصالح (الغرفة التجارية، رجال أعمال ممثلين عنهم) سواء بشكل شفهي أو كتابي، فيما نادراً ما قامت بالتشاور والاجتماع مع منظمات المجتمع المدني.

تقرير المرصد البرلماني اليمني التابع للمركز اليمني لقياس الرأي، عن رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية، ذكر أن برلمانيين شكوا من الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على المعلومات ومن عدم تجاوب الوزراء لطلب المجلس بالحضور؛ على سبيل المثال استدعاء المجلس لوزيري الخارجية والداخلية لاستيضاحهما بشأن ما تردد عن وجود دعم مالي إيراني للحرب في صعدة، وكذلك حول الأحداث والاضطرابات الأمنية في المحافظات الجنوبية.

وبموازاة شكاوى النواب من الصعوبات التي يواجهونها بخصوص الحصول على المعلومة من السلطة التنفيذية، يشير تقرير الأداء إلى أن المجلس حقق خلال الأشهر الخمسة الماضية مستوى من النجاح عبر استدعائه عدداً من الوزراء، كما أنه وفي الفترة نفسها وصل عدد الأسئلة الموجهة من النواب للوزراء 25 سؤالاً نصيب نواب المؤتمر 19 والإصلاح 3 والاشتراكي 2 وسؤال واحد لنائب مستقل.

ضعف الدور الرقابي للمجلس أرجعه بعض النواب إلى امتناع وممانعة الحكومة لقيام المجلس بدوره الرقابي ونظرة بعض المسؤولين للمجلس كونه نداً وخصماً لها، فيما أرجعه البعض الآخر إلى أعضاء المجلس أنفسهم حيث تنقصهم الرغبة في القيام بدور رقابي فاعل على الحكومة واعتبار أنفسهم كموظفين مع الدولة.

مستوى أداء اللجان لدورها الرقابي يختلف من لجنة إلى أخرى، فلجنة التنمية والنفط ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة الخدمات كان أداؤها الرقابي جيداً بحسب برلمانيين، عكس عدد كبير من اللجان التي كان أداؤها الرقابي غائباً كلجنتي الشؤون الخارجية والحقوق والحريات، والسبب في ذلك يعود إلى رؤساء ومقرري وأعضاء هذه اللجان لأن اختيارهم كان بناء على الانتماء الحزبي والقبلي، وليس بناء على المهام والمسؤوليات.

وأوصى التقرير مجلس النواب أن يقوم بتقييم داخلي للقواعد والإجراءات الداخلية للمجلس وتطير وتعزيز الحوافز لتحسين مستوى أداء الأعضاء في جلسات البرلمان.

كما أوصى بضرورة إشراك مجلس النواب في الحوار الوطني بين الأحزاب السياسية وكذا تطوير آليه الاتصال والتواصل مع المواطنين وإطلاعهم اطلاعهم بشكل أفضل عن دور المجلس و النشاطات الراهنة التي يقوم بها. على أهمية تحسين الموارد الفنية والقانونية لمجلس النواب.

البرلمان يناقش قوانين اقتصادية هامة بتصحيح الأخطاء الإملائية وإعادة صياغة الجمل

■ هلال الجمرة

يناقش مجلس النواب، هذه الأيام، مشاريع قوانين اقتصادية واستثمارية وتجارية هامة، بـ5 – 10 نواب من أعضائه، ويصوت عليها بما لا يزيد عن 30 صوتاً. ويدور النقاش حول تصحيح الأخطاء اللغوية أو تهذيب المواد أو حذفها لمبررات مبهمة وغير مقنعة، أحياناً، حتى لمقدمها. ويتم بواسطة نواب يتصدرون النقاش في كافة مشاريع القوانين استناداً على معرفتهم بقواعد النحو وفهمهم السطحي في مجال النقاش.

وقع البرلمان في مواقف إحراج عديدة أمام الحكومة، وبدا في موقف الضعيف –حتى لو صحت ادعاءاته– بسبب افتقاره إلى متخصصين. فالبرلمان الذي يبلغ قوامه 301 عضو، يفتقر إلى الكوادر المتخصصة في معظم المجالات الهامة، لا سيما الاقتصادية، ويمتلئ بمتخصصي المناكفات والمتحدثين لمجرد الحديث. حتى إن وجدت كوادر جيدة، وهي شحيحة جداً، خاصة في مجال هام مثل الاقتصاد، فإنها تتحدث بتحيز لخدمة مصالح وأهداف غير معلومة، أو تلتزم الحياد، وفي أفضل أوقاتها تلتزم الصمت. فمن واقع المؤهلات العلمية التي يحملها أعضاء المجلس، تبين أن عدد حاملي تخصص "تجارة واقتصاد أو اقتصاد فقط" 22 نائباً، غالبيتهم رجال أعمال.

إذن، كيف يناقش البرلمان هذه القوانين؟

لا يهم مجلس النواب مضمون القوانين ومصالح المواطن فيها قدر ما يهمه التصويت على القوانين وإرضاء الحكومة في إنجازها سريعاً.

منذ أسبوع، يناقش النواب تعديلات في 3 قوانين اقتصادية هامة، دون وجود أي كادر متخصص. التعديلات تتعلق بقوانين الاستثمار، الجمارك، وضريبة الدخل. ولفتت الحكومة في مذكرة إيضاحية للمجلس، إلى أنها تقدمت بالتعديلات، الخاصة بقانوني الاستثمار وضريبة الدخل، تنفيذاً لطلب "المانحين تعديلها في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تجريها اليمن منذ العام 1995".

وصوّت المجلس التصويت النهائي على قانون الاستثمار بعد 4 أيام من مناقشته، وبعد طرد رئيس الهيئة العامة للاستثمار، صلاح العطار، من قاعة المجلس، بسبب خلافه مع النائب علي المعمري، واتهامه المجلس بأنهم "لن يستطيعوا أن يعملوا شيئاً"، وتحديه إياهم.

كان الصمت هو خيار الأعضاء الحاضرين. أمّا المتحدثون وهم لا يتجاوزون 6 نواب، فقد اختلفت اهتماماتهم وتفكيرهم معاً. النواب الذين تركز اهتمامهم في المصلحة العامة والمواطن، بدوا كأنهم لا يفقهون كثيراً في مخابئ الأمور، فتركز نقاشهم على كيفية صياغة المواد وإصلاح الأخطاء اللغوية. وآخرون، وهم فئة التجار، كانوا مهتمين في مصالحهم وكيف ينشطون بالاستثمار، تركزت مناقشتهم حول هذا الأمر، فيما فضّل بعضهم الاحتجاب أو الصمت. ونواب كل همهم هو متى سترفع الجلسة، فأيديهم كلّت من التصويت.

غاب المتخصصون المستقلون عن البرلمان. وبالرغم من الحاجة الماسة للمتخصصين، وبرغم مطالبات كثيرة من النواب بالاستعانة بالمتخصصين في المجالات العلمية والاقتصادية، آخرها تقرير لجنة خاصة من رؤساء اللجان والكتل برئاسة أحد نواب رئيس المجلس، أوصت بضرورة الاستعانة بمختصين من خارج المجلس، ما يزال البرلمان يعاني من عدم وجود متخصصين، بما في ذلك الموظفون في اللجان الدائمة المتخصصة للمجلس، إذ يتم تعيينهم وتوظيفهم وفقاً للوساطات، ويتم التغاضي عن مؤهلاتهم حتى لو كانت صغيرة وبعيدة عن اختصاصات اللجان.

أولى المجلس اهتماماً واسعاً بمناقشة مشاريع القوانين والمصادقة على الاتفاقيات والقروض الأسبوع الماضي. وعندما شارفت الفترة القانونية لانعقاده على الانتهاء قبل إكمال مناقشة الكثير من مشاريع القوانين البديلة ومشاريع التعديلات –وهذه المشاريع مكدسة في البرلمان منذ زمن– قرر المجلس تمديد جلساته لأسبوع لإنجاز مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة قبل فترة.

وفي جلسة الأربعاء الماضي، وقبل أن ينتهي المجلس من مناقشة المشاريع التي بدأ فيها، جاءت الحكومة بحزمة من القوانين، وصوت المجلس على إحالة 12 مشروع قانون جديداً إلى اللجان المختصة لدراستها تمهيداً لإقرارها كما طلبت الحكومة.

مشاريع القوانين الجديدة، التي فسرت الحكومة تقديمها بأنه ضرورة "مطلوبة لوفاء اليمن بمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"، تضمنت سلسلة من التعديلات في قوانين السجل العقاري النافذ، حماية الأحياء المائية والثروة الحيوانية، تداول المبيدات الحشرية، العمل، وقانون حمل وحيازة الأسلحة النارية. فضلاً عن مشاريع قوانين بديلة لـ"براءة الاختراع، الحجر النباتي، العلامات التجارية، والتعرفة الجمركية".

لماذا يصمت محمد عبده سعيد أنعم ويتحدث جيرانه؟

يعتمد النائب محمد عبده سعيد أنعم سياسة الصمت عند نقاش أي مواضيع تجارية أو اقتصادية داخل قاعة البرلمان. ومقابل صمته ترتفع أصوات برلمانية أخرى من حوله وتطرح ما يريده. ومثله النائب عبدالواسع هائل سعيد أنعم.

لا يتحدث محمد عبده سعيد إلا نادراً جداً، وفي قضايا عامة ولا تثير سخط أحد.

الأسبوع الماضي، ناقش مجلس النواب قوانين اقتصادية واستثمارية هامة بحضور محمد عبده سعيد. كان الأخير شديد الانتباه والتركيز والصمت معاً. يأتي في وقت مبكر، وينتظر البدء في مناقشة قانون الاستثمار، ويستمر حتى ترفع الجلسات. يتابع قراءة المواد والتعديلات ويتحدث إلى النواب المجاورين له.

محمد عبده سعيد، وهو رجل الأعمال المعروف ورئيس إتحاد الغرف التجارية في اليمن، إضافة إلى كونه برلمانياً قديماً، بدا مهتماً بالنقاش في الجلسات التي نوقش خلالها قانون الاستثمار، لكن وبرغم أنه أكثر النواب إلماماً وفهماً للجانب الاستثماري والتجاري والاقتصادي، إلا أنه جلس صامتاً، ومن جواره كان يتحدث النائب علي المعمري.

تابع المعمري باهتمام بالغ نقاش القانون، وبين المادة والأخرى كان يتناقش هو ومحمد عبده سعيد، ثم يسجل في قصاصة ورقة ويصعد إلى المنصة لتقديم المقترحات لتعديل مادة ما.

تابعت من شرفة الصحفيين باهتمام رجل الأعمال الحاذق، وكنت أنتظر ما سيقوله في مشروع كهذا. لم أسمع منه أي تعليق على القانون، لكني سمعت علي المعمري يصيح من جواره ويقول منتقداً القانون: "هذا قانون مسخ ولم نشارك (هو عضو في لجنة التنمية والنفط) فيه".

كان محمد عبده سعيد يضحك حينما كان المعمري ينتقد القانون. لكن الراعي خاطب الأول قائلاً: من قال لك تنغبشه؟ ثم قال: ما عند البرق حجة الرعد ذي طابزه.

وبعد وهلة، قام رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار إلى البوفيه الملحقة بالمجلس، ومرّ من جوار محمد عبده سعيد وعلي المعمري، فأشار للمعمري بأنه لا يناقش إلا لأجل محمد عبده سعيد.

ويلاحظ أن صلاح العطار اختلف مع علي المعمري في اليوم التالي، وقال المعمري إن العطار شكك في قدرات المجلس، وتحداهم على عمل شيء في قانون الاستثمار. وهذا ما جعل المجلس يقرر طرده في تلك الجلسة، بعد أن رفض العطار الاعتذار عن كلامه.

هموم مشتركة

● عبدالجليل ثابت

● عبدالجليل ردمان

رجلا الأعمال والنائبان عبدالجليل ردمان وعبدالجليل ثابت أخذا مقعدين متجاورين في قلب القاعة عند مناقشة القوانين الاقتصادية الـ3: الاستثمار والجمارك وضرائب الدخل. وكانا يناقشان مواد هذه القوانين معاً، ويقف ثابت لتقديم المقترحات.

بدت هموم رجلي الأعمال مشتركة، كذلك بدت مقترحاتهما. فعند تقديم مقترح كانا يتشاوران ويقوم عبدالجليل ثابت لتقديم المقترح. بعض تلك المقترحات أثارت ضجة داخل القاعة، فيما مرت أخرى بسلام.

يعاني البرلمان من أزمة متخصصين مستقلين في المجلس. فغالبية النواب لا يفقهون ما الذي تعنيه تلك المقترحات. لكن المؤكد أن تلك القوانين حملت ما ليس في صالح التجار، مع أنه تم تشذيبها في اللجان قبل إنزالها إلى المجلس.

وترجح مصادر برلمانية أن الهدف وراء احتجاز مشاريع القوانين تلك منذ فترة في لجان المجلس، هو الاتفاق بين الحكومة واللجنة المالية ورجال الأعمال، على صيغة للمشروع حتى لا تسبب أي ضرر لأية جهة.

تصويت نهائي على صيغة غير معلومة

غالباً ما يتعامل النواب مع التصويت على مشاريع القوانين باستخفاف. السبت الفائت، طلب نائب رئيس المجلس حمير الأحمر من النواب التصويت على مشروع قانون الجمارك التصويت النهائي، خلافاً لنصوص اللائحة التي يتغنى بتطبيقها. لقد طلب منهم التصويت قبل توزيع المشروع بصيغته النهائية وبعد النقاش والتعديلات التي صوت عليها المجلس مادة مادة. فالمادة 127 من اللائحة الداخلية للمجلس في الفقرة (أ) تنص على أنه: "قبل إجراء التصويت النهائي على أي مشروع قانون يجب أن يوزع على الأعضاء بصيغته النهائية قبل 48 ساعة على الأقل من بداية الجلسة المخصصة لإجراء عملية التصويت النهائي على المشروع إجمالاً، وفي هذه الحالة لا يسمح بالكلام أو النقاش حول أي مادة من مواد المشروع إلا إذا تبين من خلال المحاضر أنها قد صيغت خلافاً لما أقره المجلس، ثم يشرع المجلس بإجراء عملية التصويت النهائي على مشروع القانون إجمالاً...". لكن الأحمر طلب من القاعة التصويت عليها، حتى قبل أن يوزع المشروع على النواب بصيغته النهائية، وطلب منهم التصويت مباشرة دون وضع اعتبار لـ48 ساعة.

لم يعترض على ذلك أحد سوى النائب صادق البعداني. حينها طلب حمير من السكرتارية تصوير المشروع بصيغته النهائية وتوزيعه على الأعضاء. وطلب من النواب التصويت عليه، وكان سلطان البركاني وهو الجالس نهاية القاعة، يصيح لحمير: "نصوت عليه الآن، ولا داعي للانتظار 48 ساعة". وكأن مخالفة القانون واللائحة ليس مهماً. وصوتت القاعة بما فيها نواب من المعارضة وصادق البعداني الذي اعترض على التصويت في البداية، وبعد أن قال له حمير: خلاص عنخليهم يوزعوا النسخ الآن. صوّت مع الآخرين.

أوضاع التعليم في محافظة لحج:

مبانٍ آيلة للسقوط، سوء في الإدارة المدرسية، تزايد في أعداد الطلاب المتسربين، نقص في الكادر المتخصص

■ عدن- سماح جميل:

لمعرفة أوضاع التعليم ومدى تطابق الواقع التعليمي مع معطيات الحقوق الدستورية والحقوق الواردة في المواثيق الدولية المرتبطة بحق التعليم من خلال الخوض في المجتمعات المحلية والبحث عن مختلف المشكلات المجتمعية التي تجسد انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قام فريق من مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالنزول الميداني إلى بعض مدارس محافظة لحج، لرصد أوضاع التعليم فيها.

تقارير فريق الرصد أجمعت من خلال نزولها الميداني لمدارس مديرية الحوطة وتصريحات لمدراء التربية والمدارس، على وجود العديد من السلبيات والنواقص والفجوات في منظومة التربية والتعليم (البيئة التعليمية، العملية التربوية، الإدارة المدرسية، مجمل النشاط التعليمي والتربوي في معظم المدارس). الحسن والإغراء والتفاصيل المثيرة!

ويأتي النزول الميداني إلى مدارس الحوطة ضمن مشروع "نشر ثقافة حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي يقوم بتنفيذه مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع مؤسسة المستقبل الدولية (f.f.f) في محافظات عدن، أبين، الضالع، وشبوة.

أهمية المشروع تأتي كونه أول مشروع في اليمن يخوض في القضايا المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فضلاً عن أن تنفيذه يتم من خلال عمل ميداني واسع يقوم به فريق متخصص.

7 مدارس من المرحلتين الأساسية والثانوية زارها فريق الرصد لمعرفة أوضاع التعليم وكل ما له علاقة بالانتهاكات سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تؤثر على المكون الحقيقي للتعليم والمتمثل بالطالب.

عند نزول فريق الرصد إلى مدارس البنين (الحسينية، الفاروق، الثورة، والفقيد عبدالله النصيح) في مديرية الحوطة، برزت أمامه العديد من المشاكل والسلبيات التي تعاني منها المدارس، وتمثلت في:

المبنى المدرسي

حالة هذه المدارس مبانيها آيلة للسقوط جراء تشققات عميقة في جدرانها، الأمر الذي يعرض أرواح الطلبة للخطر، ويزيد من جسامة المشكلة، وهو عدم المبالاة في معالجتها رغم أن هذه المدارس تقع في عاصمة المحافظة، وبالقرب من مكتب التربية والتعليم.

الحمامات.. حدث ولا حرج!

حالة الحمامات مزرية جدا في جميع المدارس، فلا تتوفر فيها المتطلبات الضرورية واللازمة من ماء وكهرباء، بالإضافة إلى عدم نظافتها، وقد وجدت فيها حمامات بدون أبواب، وبعضها مغلقة تستخدم فقط للمعلمين، ويمنع الطلبة والطالبات من دخولها مع ما يفرض عليهم من دفع رسوم لشراء بوزة ماء يستخدمها المعلمون لاحتياجاتهم..! إذن أين يقضي الطالب حاجته؟ وما هي المخاطر التي سيتعرض الطالب لها عند خروجه لقضاء الحاجة؟ ومن يتحمل المسؤولية في حين تعرضه للإساءة؟ بالإضافة إلى سوء النظافة بشكل عام في جميع المدارس.

النقص الشديد في الأدوات المدرسية الضرورية

- نقص في الكراسي: كثير من الطلبة يفترشون الأرض، ويتزاحمون على المقاعد. كما يعاني المعلمين من نقص في الأثاث والكراسي.

- نقص في الطاولات والمكاتب الضرورية، ونقص في الصفوف المدرسية على الرغم من وجود مساحات يمكن الاستفادة منها في بناء صفوف جديدة.

- عدم وجود المختبرات الضرورية اللازمة للتطبيق العملي لمادتي الفيزياء والكيمياء، وبالتالي لا يستطيع الطالب أو الطالبة استيعابهما وفهمهما دون تطبيق.

- عدم وجود مكتبة للطلبة للقراءة والاستفادة من أوقات فراغهم.

- غياب الأنشطة الضرورية لتفريغ الطالب من طاقاته كالألعاب الرياضية على الرغم من وجود مساحات كبيرة للمدرسة لا يستفاد منها.

ازدياد الكثافة الصفية في المدارس

في ما يخص كثافة الطلاب في جميع المستويات في الفصل الواحد والذين يصل عددهم إلى 70 - 80 طالبا، وبالتالي قلة استيعاب الطلبة لما يقدمه المدرس مع عدم قدرة المعلم على إيصال المادة للطلاب.

غياب الكادر المتخصص

تعاني بعض المدارس من غياب المعلم المتخصص، وبالتالي تضطر الإدارة إلى تكليف معلمين لتدريس مواد غير ملمين بها، وبذلك يجدون صعوبة في معرفتها، وبالتالي تزداد الصعوبة في توصيل المعلومة إلى الطلاب والطالبات.

ظاهرة التسرب

تعتبر ظاهرة التسرب من أخطر الظواهر، وقد لوحظ وجودها في مدارس الأولاد، حيث يتسرب عدد من التلاميذ تبدأ من هروبهم من الحصص وغيابهم المتكرر خلال أيام الأسبوع، ثم تزداد مدة غيابهم إلى أكثر من أسبوع ومن ثم إلى شهر إلى أن ينتهي إلى خروج التلاميذ من المدرسة نهائيا.

هناك أسباب كثيرة أدت إلى وجود هذه الظاهرة منها ما يعود إلى الأسرة من خلال عدم قدرتها على توفير الاحتياجات واللوازم المدرسية لأبنائها، التفكك الأسري النابع عن انفصال الأبوين، المعاملة القاسية التي قد تبرز من بعض الآباء وعدم قدرتهم على تفهم نفسية أبنائهم، الفقر الذي تعاني منه الأسرة، وبالتالي يدفعها للاعتماد على الأبناء في تحمل مسؤولية الإعالة (عمالة الأطفال).

وهناك أسباب أخرى ناتجة عن دور المدرسة، وتتمثل في المعاملة القاسية التي قد تبدر من المعلم، وعدم قدرة بعض المعلمين على تفهم الظروف النفسية المعيشية للطالب، فيزرع الخوف في داخله، غياب الباحث والباحثة الاجتماعيين، التقصير من قبل الإدارة المدرسية في متابعة حضور وغياب الطالب ومعرفة الأسباب المؤدية لذلك، عدم وجود الأنشطة التي ترغب التلاميذ بالمدرسة، عند تأخير الطالب عن حضوره للدوام المدرسي وعدم تحضيره لدروسه يوما بعد يوم يؤدي ذلك إلى طرده.

منحنى التعليم يسير في الاتجاه المعاكس

تهاني السقاف منسقة مشروع الرصد في محافظة لحج، تقول: يعد الحق في التعليم عاملا أساسيا في تقدم حقوق الإنسان، ومفتاحا يمكن الأفراد من تنمية الحقوق الأخرى والتمتع بها. فهو محمي بعدة وسائل دولية وبالدساتير الوطنية والقوانين. وبفضل التعليم تستطيع الأمم أن تتقدم وتعتمد على نفسها لبلوغ أعلى مستوى من الكرامة في علاقاتها بالأشخاص والشعوب الأخرى.

وتضيف السقاف: لكن ما تم مشاهدته ورصده في المدارس التي قمنا بالنزول إليها والاطلاع على أوضاعها، يعطينا صورة عكس ذلك، إذ وأثناء نزولنا إلى مدارس البنات (أسماء، الزهراء، خديجة) في مديرية الحوطة، وتركيزنا في مقابلتنا على المدراء والوكيلات والمدرسات والطالبات لمعرفة وضعية التعليم في تلك المدارس، وجدنا أن منحى التعليم يسير في الاتجاه المعاكس، وخلافا لما هو مفترض ونحن في القرن الحادي والعشرين الذي ظهر فيه كل جديد في العلم والتطور بدرجة ارتفاع منحنى مرحلة التعليم ونوعياته.

وزادت: وعلى الرغم من أن تعليم الفتاة في مدارس الحوطة نجده بأعداد كبيرة مقارنة بمدارس المناطق النائية، في ظل المساعدات المحفزة لبعض الطالبات ذات الظروف الصعبة، لكن يظل هناك كثير من المعوقات والصعوبات التي تقلل من تطور المستوى التعليمي إن كان للفتاة أو للفتى.

مشاكل مدارس البنات

المشاكل والسلبيات التي تعاني منها مدارس البنات، حددها فريق الرصد بالآتي:

- سوء الإدارة المدرسية:

لوحظ أن مكاتب الإدارات هي أهم الأسباب المؤدية لجميع هذه السلبيات، فهي لا تقوم بدورها الأساسي من حيث: عدم تنفيذ الخطط السنوية للإدارة المدرسية، السكوت على ظاهرة الغش المتفشية في المرحلتين الأساسية والثانوية، وما يترتب عليه من عدم اهتمام الطالبات بالتعليم والحضور والالتزام، عدم مراقبة الإدارة لسير عمل المعلمات وتمييز بعضهن على الأخريات، خوفا على حقوقها تمتنع بعض المعلمات من التحدث عن سوء الإدارة، أخذ رسوم من الطالبات وعدم توزيعها لمصلحة الطالبة، عدم اهتمام الإدارة بنظافة المدرسة والحمامات شبه مهجورة ومنها مغلقة، بالإضافة إلى عدم توفير المياه والكهرباء، وجعل أسلاك الكهرباء مكشوفة، وبالتالي تعرض حياة الطالبات للخطر، مع افتقار المدارس لمياه الشرب الضرورية، فتضطر الطالبات إلى شرائها من مالهن الخاص.

- زيادة الكثافة في الصفوف:

جراء الكثافة الطلابية التي وجدناها في جميع المدارس، التي قد تصل من 60 إلى 70 طالبة في الفصل، تلجأ بعض الطالبات إلى التغيب، ووصل عدد الطالبات المتغيبات في بعض المدارس إلى 13 في اليوم.

- كثافة المنهج:

والتي تكون فوق طاقة وفهم واستيعاب كل من المعلمة والطالبة، مما يتسبب في نفور كثير من الطالبات، وتقاعس بعض المعلمات عن أداء واجباتهن.

- لوازم المدرسة:

وجود غرف للمختبرات دون توفر الأدوات المختبرية فيها، وكذلك وجود مكتبة ولكنها مغلقة وخالية من الكتب، مع عدم الاهتمام بالأنشطة التعليمية والترفيهية والرياضية التي تنمي قدرات الطالبات وترغبهن بالمدرسة.

الاثنين 29 شعبان 1431هـ الموافق 9 اغسطس 2010 العدد (245)
Mon. 29/8/1431 - 9 August 2010

طالب محمد عبده سعيد أنعم البرلمان بفتح ملف الاستثمار في اليمن ومناقشة مشاكل المستثمرين بجدية وكشف أن لديه ملفاً ضخماً عن شكاوى الاستثمار

شركة "يمن سبيس" نموذجاً آخر لضرب حركة الاستثمار في البلد

حثّ النائب محمد عبده سعيد أنعم، رئيس لجنة رجال الأعمال اليمنيين، البرلمان على فتح ملف الاستثمار في اليمن ومناقشة مشاكل المستثمرين ومعوقات الاستثمار.

محمد عبده سعيد، وهو أيضاً، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، تحدث الاثنين الماضي، عن المشاكل العديدة التي تواجه المستثمرين في اليمن، والمعوقات الحقيقية لحركة الاستثمار. وكشف للنواب في جلسة برلمانية خُصصت لمناقشة قضية رجل الأعمال الحضرمي عبدالله بقشان، عن الشكاوى التي وصلته من مستثمرين ورجال أعمال معروفين.

وقال أنعم إن "الجميع يشكو، ومشكلة الاستثمار هي مشكلة عميقة". وأكد أنه خلال لقاءاته مع رجال أعمال ومستثمرين سعوديين تسلم "ملفاً ضخماً يحوي كثيراً من مشاكل المستثمرين، والتي صدر في غالبيتها أحكام قضائية باتة لم تنفذ"، ممثلاً بقضية بقشان والمشاكل التي تعترضه.

ودعا المجلس إلى ضرورة الوقوف على موضوع الاستثمار ومشاكل المستثمرين والتعامل معه بمسؤولية. وشدد على ضرورة أن يضطلع المجلس بواجبه في تنمية الوطن باعتباره مسؤولاً عما يجري. مطالباً بفتح الملف و"تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مشاكل الأراضي التي تواجه مستثمرين سواء كانوا من الداخل أو من الخارج".

ودار نقاش مختصر عن مشاكل الاستثمار. واعتبر النائب علي عشال مشكلة المستثمر بقشان "نموذجاً بسيطاً لما يحدث من تعامل فظيع ضد المستثمرين سواء من السلطة أو نافذين". وقال إن قطاع الاستثمار يُضرب إما "بقوة السلاح والنفوذ أو بتوجيهات لا تعطى إلا لمتنفذين يعيقون الاستثمار".

النائب عوض باوزير قال إن المشكلة تكمن في أن هناك ناساً فوق القانون في هذا البلد، وأن المتنفذين هم أسباب إعاقة الاستثمار وليس الإرهاب كما تقول الحكومة. وانتقد التطويل في قضايا الاستثمار وعدم البت فيها. واختتم حديثه بتقديم العزاء لليمن على "المستقبل الفارغ من أي استثمارات فيها".

مستقبل الاستثمار في اليمن مقلق فعلاً. ففي الأسبوع قبل الفائت أصدرت المحكمة العليا حكماً ضد شركة الخير والوفاء "يمن سبيس" الإعلانية، يقضي بقبول الطعنين المقدمين موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه، وإعادة مبلغ الكفالة للطاعنة المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون والطاعنة شركة الوفاء والخير للتجارة والإعلانات "يمن سبيس".

كان الحكم مخيباً للآمال، فالقضية طالت أكثر مما يحتمل، وقد صدرت فيها 5 أحكام قضائية، والآن تنتظر إصدار حكم سادس، وهي الآن في عامها السادس. وهذا على العكس مما هو معلوم عن القضاء التجاري أن القضايا التجارية تحسم في حكمين قضائيين، خاصة والقضية تتعلق بعقود تجارية واضحة.

مسألة التطويل في القضايا التجارية في المحاكم أحد الأسباب المهددة للاستثمار في اليمن. يشكو رئيس الغرفة التجارية أمام البرلمان من عدم تنفيذ الأحكام القضائية، ونقل خشية العديد من المستثمرين من السعودية ودول الخليج الى النواب. مؤكداً لهم أن هذا ما يعيق الاستثمار. كما أن هناك العديد من الشكاوى أيضاً بسبب تجميد الشكاوى التجارية في المحاكم لعدة سنوات، ما يضرب الحركة الاستثمارية ويعرقل نموها.

لنأخذ قضية شركة "يمن سبيس" للدعاية مثلاً: لقد طال النظر في القضية التي رفعتها ضد المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وما زالت لدى القضاء حتى الآن، إذ قررت المحكمة العليا في آخر يوم قبل الإجازة القضائية، أن تصدر حكماً يفيد بإعادة ملف القضية إلى الاستئناف مجدداً لتعود عجلة التقاضي من جديد. وكانت المحكمة العليا وجهت إلى رئيس الشعبة التجارية باستئناف الأمانة بأنها تلقت طلباً من المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بوقف التنفيذ لحكم الاستئناف الصادر ضدها، وتم إيقاف التنفيذ في 16 يناير الماضي.

ومعلوم قانوناً أن الفترة القانونية المقررة للفصل في الطعن المقدم للمحكمة العليا من المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في قضية شركة الخير والوفاء "يمن سبيس" الإعلانية، تحدد بـ5 أشهر، طبقاً لنص الفقرة (ب) من المادة 294 من قانون المرافعات. ما يعني أنه كان المفترض أن تصدر المحكمة العليا حكمها في 15 يونيو الماضي، أو قبل هذا التاريخ. لكن المحكمة تأخرت عن الموعد المحدد قانوناً بشهر كامل، ولم تصدر حكمها إلا في منتصف يوليو الماضي. وهذا جزء من التعطيل، ولأنه أيضاً قد صدر قبل بداية الإجازة القضائية بيوم واحد، فإنه سيؤخر القضية أيضاً شهرين للإجازة القضائية، وأيضاً سيعيد القضية إلى مرحلة الصفر وكأن الأحكام السابقة كانت مجرد بروفة.

ومع هذا يظل الزمن متوقفاً في هذه القضية عند 29 مارس 2005، أي عندما تقدمت شركة يمن سبيس بدعوى قضائية تطلب الإنصاف وعبر القضاء المستقل، لأن الجهة المشكو بها هي المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وهي مؤسسة حكومية. مستقبل الاستثمار مرهون بالقضاء وبتنفيذ الأحكام القضائية أيضاً.

موظفون في أشغال ذمار يزيلون أكشاكاً مرخصة قانوناً لمستثمر، والبحث الجنائي يحيلهم إلى نيابة الأموال العامة

■ ذمار - صقر أبو حسن:

أحال البحث الجنائي بمحافظة ذمار قضية قيام بعض موظفي مكتب الأشغال العامة بالمحافظة بإزالة أكشاك للدعاية والإعلان وبيع الهواتف النقالة ومستلزماتها بمدينة ذمار، إلى نيابة الأموال العامة.

وكان مدير إدارة الدعاية والإعلان بمكتب الأشغال (ع.ح. المحاقري) وآخرون قاموا بإزالة أكشاك المستثمر عبدالواحد الصباري، بالرغم من حصوله على شهادة ترخيص الدعاية والإعلان منذ عام من المكتب، فضلا عن موافقة المجلس المحلي بمديرية ذمار، الذي قال في مذكرة له بتاريخ 2009/9/21، إن ذلك المشروع سيوفر فرص عمل للشباب للحد من البطالة، علاوة على ما تشكله تلك الأكشاك الصغيرة، والتي لا تتجاوز مساحتها 1،22سم بارتفاع مترين، من مظهر جمالي على جوانب الأرصفة، يعلوها 4 أهرامات ضوئية وجوانب الكشك تستخدم للدعاية. ونظرا لذلك منحته وزارة الصناعة والتجارة شهادة تسجيل نموذج رسم صناعي برقم 353 وبتاريخ 2008/11/9.

المحافظ وافق، في وقت سابق، على ذلك المشروع الاستثماري الذي لم يكتب له النجاح بسبب قيام الأشغال بإزالته بالقوة قبل أيام، وبعد أن أمضى المستثمر الصباري أكثر من عام حتى تحصل على ترخيص رسمي بتنفيذه، والذي لم يمضِ على البدء فيه سوى بضعة أشهر.

وقد لاقى حادث تهديم أكشاك المستثمر الصباري استنكارا واسعا من المواطنين الذين كانوا على مقربة من المكانة، وعبروا عن استغرابهم من عدم قيام مكتب الأشغال بإزالة البسطات المنتشرة على الأرصفة بعضها تمتد إلى 7 أمتار، وممتدة إلى الخط الرئيسي العام، خصوصا في شارع رداع، وتتسبب في الزحام وعدم قدرة السيارات على المرور إلا بصعوبة. ويرجع البعض تقاعس الأشغال في ذلك إلى انتماء معظم الباعة لقبيلة المحافظ، فضلا عن الإتاوات التي يتم جبايتها منهم.

وقد لجأ المستثمر عبدالواحد الصباري إلى البحث الجنائي، حيث قدم شكوى ضد المعتدين تمهيدا لمقاضاتهم، وتعويضه عما لحق به من أضرار مادية واجتماعية.

ومن جانبه، خاطب البحث الجنائي في مذكرة له بتاريخ 2010/7/28، مكتب الأشغال، مطالبا بإحضار المعتدي (ع.ح. المحاقري).

تشارك فيها جهات ضبطية ومن السجون والمستشفيات والمدارس

الشقائق ينظم ورشة تدريب وطنية حول آليات الحماية القانونية ضد الاغتصاب في محافظة إب

نظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان السبت الماضي الورشة التدريبية الثالثة: آليات الحماية القانونية للحد من جريمة الاغتصاب في محافظة إب، برعاية محافظ المحافظة أحمد عبدالله الحجري.

الورشة التدريبية تأتي ضمن برنامج الحماية القانونية للحد من العنف ضد النساء والأطفال، الذي ينفذه الشقائق، بالتعاون مع الحكومة الهولندية، وتتضمن مواد حول معاهدات حقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعنف ضد المرأة والأطفال والأحداث، ونماذج حالات حول واقع العنف على المستوى الوطني وعلى الأخص قضايا الاغتصاب. وتستهدف رفع مستويات أداء العاملين/ات في المؤسسات التي تتعامل مع قضايا النساء والأطفال بشكل مباشر أو المنظمات التي تعمل في مجال مكافحة التمييز ضدهم، والاطلاع على أشكال العنف في اليمن من واقع الحالات التي استلمها المنتدى، والتعرف على أثر العنف الجسدي والجنسي على النساء والأطفال، إضافة إلى الخروج بعملية تنسيق مع الناشطين/ات وكذلك المؤسسات الحكومية للعمل قدما في حماية ضحايا العنف على المستوى الوطني.

يشارك في هذه الدورة 30 مشاركاً ومشاركة من عدد من الجهات كالجهات الضبطية، السجون والأحداث، المدارس والمستشفيات، إعلاميين/ات، نشطاء وناشطات من عدد من المحافظات مثل: إب، الحديدة، ريمة، حجة، وتعز.

مؤتمر دولي يدعو إلى ادراج التربية البيئية ضمن المناهج الدراسية

■ إب - إبراهيم البعداني:

أوصى الباحثون المشاركون في المؤتمر الدولي لعلوم وتكنولوجيا البيئة، الذي أقيم بجامعة إب مطلع الأسبوع، بحضور وزير الزراعة، تحت شعار "من أجل تنمية مستدامة"، بتوجيه ودعم الأبحاث العلمية ذات الصلة بمشكلات وقضايا البيئة، وإنشاء صندوق لدعم البحث العلمي يمول من الجهات الحكومية والأهلية، وخصوصاً المصانع والمنشآت غير الصديقة للبيئة، وكذلك استكمال البنى التحتية تعزيزاً لمكانة إب كعاصمة سياحية للجمهورية اليمنية.

ودعا المشاركون في المؤتمر الذي شارك فيه 150 باحثاً وباحثة من مختلف الجامعات المحلية والعربية والعالمية ومراكز الأبحاث، إلى تفعيل القوانين المتعلقة بحماية البيئة والمتابعة الصارمة لتطبيقها، بالإضافة إلى ضرورة إدراج مقرر التربية البيئية ضمن المناهج الدراسية للتعليم الأساسي والثانوي والفني والمهني.

وأوصى المؤتمر بفتح مراكز وأقسام علمية في الجامعات اليمنية للدراسات البيئية، ورفع مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والمساجد والمؤسسات ذات العلاقة بالتوعية الثقافية والمجتمعية، وإشراك منظمات المجتمع المدني لما من شأنه الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. كذلك التأكيد على مراقبة وترشيد استخدام المواد الملوثة للبيئة والنباتات الدخيلة على البيئة اليمنية.

ونوه المشاركون إلى ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في معالجة التلوث البيئي سواء في مجال تلوث الهواء والمياه أو التربة، وخصوصاً المطورة محلياً. وشددوا على الاهتمام بالمسطحات الخضراء والأحواض المائية في محافظة إب، وإيقاف الزحف العمراني على المناطق الزراعية، والعمل على زيادة عدد المحميات الطبيعية والحد من التوسع في زراعة القات وإيقاف استنزاف المياه الجوفية في زراعته.

ودعا المشاركون في المؤتمر إلى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث عن طريق فتح آفاق للتعاون والشراكة لما من شأنه رفع كفاءة الكوادر الوطنية.

لأول مرة في اليمن بواسطة المناظير

عمليات لعلاج السمنة المفرطة وإنقاص الوزن دون تدخل جراحي

نظمت الجمعية البحثية اليمنية لأمراض الكبد ومناظير الجهاز الهضمي، الخميس، بمستشفى آزال التخصصي بالعاصمة صنعاء، ورشة عمل وملتقى علمياً لأطباء الجهاز الهضمي في الجمهورية اليمنية.

وكشف الدكتور منصور العمراني عن إجرائه أول عملية في اليمن لعلاج السمنة المفرطة دون أي تدخل جراحي عن طريق وضع بالون مؤقت داخل معدة المريض بواسطة المنظار لمدة تتراوح ما بين 3 و6 أشهر، ويتم بعد ذلك إخراج البالون بواسطة المنظار أيضاً.

وقال العمراني في تصريح صحفي إن هذا النوع من العمليات جاء لمواجهة مرض السمنة المفرطة الذي ظهر بشكل كبير في الآونة الأخيرة باليمن.

وأوضح أنه بإمكان المريض إخراج الأنبوب من المعدة قبل الستة الأشهر المحددة إذا وصل المريض إلى الوزن المناسب، حيث يعمل الأنبوب على إنقاص وزن المريض ما بين 25 و30 كيلوجراماً.

وأوصى الملتقى العلمي الذي شارك فيه 60 طبيبا وأخصائياً في أمراض الجهاز الهضمي من مختلف محافظات الجمهورية، بتكثيف الجهود البحثية لدراسة مشكلة السمنة المفرطة في اليمن، وكذلك إدخال وسائل علاجية حديثة في هذا الجانب وتطبيقها على المرضى اليمنيين.

وشدد على ضرورة نشر الوعي بين أوساط المرضى عن مدى خطورة هذا المرض وما يسببه من أمراض أخرى خطيرة.

وأكدت التوصيات أن هناك ارتباطاً بين هذا مرض السمنة المفرطة والارتجاع الحامضي من المعدة إلى المريء.

وطالب الأطباء في الورشة بإدخال أحدث وسائل التشخيص لهذا المرض وذلك لقياس حامضية المريض خلال 24 ساعة.

وقال الدكتور العمراني إنه لا يوجد في اليمن سوى جهاز قياس واحد تم إدخاله إلى مستشفى آزال مؤخرا لقياس حامضية المريض وحركية الجهاز الهضمي.

وأكد المشاركون في الملتقى العلمي على أهمية مثل هذه اللقاءات العلمية بين الأطباء لتبادل الآراء والخبرات من أجل رفع مستوى الأداء الطبي في اليمن.

الجدير بالذكر أن ورشة العمل التي تنظم برعاية الجمعية البحثية اليمنية لأمراض الكبد ومناظير الجهاز الهضمي، ستقام على مدى الأشهر الثلاثة القادمة.

لقد شارك عدد كبير من اللاعبين في منتخبات الناشئين في بطولات رسمية لكرة السلة ابتداء من العام 2000، ليس لمرة واحدة فقط؛ بل ولمرات عديدة خلال هذه المدة (10 سنوات)، وقد صرنا في العام 2010.. 10 سنوات دفعة واحدة وهؤلاء الناشئون يشاركون في منتخب الناشئين؛ علماً أن مشاركتهم الأولى لم تكن وفق أعمارهم الحقيقية "واحسبها بقى أنت يا سي محمود".

المسؤول عن كرة السلة يضحك علينا؛ بل يقهقه!

■ سامي الكاف

قبل أيام دعا رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة الخضر العزاني، إلى إنجاح بطولة كأس آسيا الـ21، التي تستضيفها بلادنا بمشاركة 16 منتخباً، خلال الفترة من 22 سبتمبر وحتى الأول من أكتوبر، في العاصمة صنعاء.

في غضون ذلك، كان المنتخب الوطني لناشئي كرة السلة على قاعة 22 مايو بالعاصمة صنعاء يواصل تدريباته الاستعدادية التي بدأها مطلع يوليو الحالي، بقيادة المدرب الوطني صابر عبدالواحد، استعداداً للبطولة، على أن يقيم في النصف الثاني من شهر أغسطس معسكر إعداد خارجياً في تركيا لمدة أسبوعين.

إلى هنا تبدو الأمور تسير في مسارها الصحيح، باستثناء بعض المعوقات. ليكن الأمر كذلك.

يقول رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة الخضر العزاني، في تصريح صحفي نشرته "الرياضة" أخيراً، إن أعمال الاستعداد تسير على قدم وساق رغم وجود بعض المعوقات المتمثلة بتأخر العمل في تجهيز أرضية بعض الصالات وتأهيل بعض المرافق الخدمية والفنية الخاصة بالبطولة بسبب تأخر استخراج المخصصات المالية وتأخر الاتفاق مع مقاول مؤهل لإنجاز هذه الأعمال بما يتناسب مع لوائح الاتحاد الآسيوي في ما يخص الصالة الرياضية التي تعاني أرضيتها من انتفاخات وتعتبر غير صالحة لإقامة المباريات الرسمية".

إنها معوقات بالتأكيد يمكن التغلب عليها، لا جدال في ذلك؛ فالبطولة ومدى نجاحها في الواقع نجاح لمدى قدرة اليمنيين في استضافة البطولات الرياضية على مستوى المنطقة، ليس عربياً وحسب، بل وآسيوياً، خصوصاً إذا جاءت بما يتناسب مع لوائح الاتحاد الآسيوي كما ذهب إلى تأكيد ذلك رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة الخضر العزاني.

في الواقع إن الالتزام بتطبيق اللوائح أمر مهم في العمل الرياضي محلياً وعربياً وآسيوياً بل وعالمياً لاعتبارات كثيرة ليس أقلها أن الرياضة في الأصل تجسيد حي للأخلاق قبل أي شيء آخر.

طبعاً من يخالف ذلك ثمة عقوبات بانتظاره بحسب اللوائح ليس أكثر؛ لا جدال في هذا أيضاً.

إن بطولة رياضية بحجم نهائيات كأس آسيا للناشئين لكرة السلة، لا شك كبيرة بالنسبة إلى بلادنا قياساً بكونها الأولى في تاريخنا لمثل هذه الاستضافات.

يقول جميل أبو الأيهم، وهو متابع لشؤون اللعبة، وقريب جداً من اللجنة المؤقتة، بخلاف كونه مارس كثير مهام فيها على مدى سنوات غير قليلة، إن "هذه الاستضافة ليست حدثاً عابراً أو مجرد استضافة للاستضافة، ولكنها حدث رياضي كبير على مستوى القارة الآسيوية، ويمكن استثماره والاستفادة منه في عدة جوانب تخدم البلد وتعود بالنفع والفائدة عليه من عدة وجوه، ومن بين تلك الجوانب التي يمكن الاستفادة منها من خلال الاستضافة: التعريف بالجمهورية اليمنية وتاريخها وحضارتها، الترويج السياحي والتعريف بالمناطق السياحية، التعريف بالرياضة اليمنية ومنجزاتها، خلق علاقات رياضية مشتركة مع الدول المشاركة، اكتساب الخبرة الفنية في الاستضافة والتنظيم، توفير المناخ الملائم للمنتخب الوطني لكرة السلة ومساندته ودعمه ومؤازرته، إيجاد فرص مناسبة للتسويق والترويج للمنتخبات اليمنية من خلال أحداث البطولة ومبارياتها، إعطاء صورة واضحة وحية للأمن والاستقرار اللذين تنعم بهما اليمن وتكذيب الترويجات الخاطئة حول اليمن، عكس تجربة الوحدة ومنجزاتها من خلال أحداث البطولة. وهناك الكثير من الجوانب التي يمكن استثمارها في هذا الحدث الرياضي الكبير الذي تستضيفه اليمن في سبتمبر المقبل".

بالفعل إن هذه البطولة حدث رياضي كبير؛ غير أن أية بطولة الهدف الأول فيها هو التتويج ببطولتها من قبل مستضيفها، وإن لم يكن فالمنافسة على المركزين الثاني أو الثالث، وهو ما لم يُشر إليه أبو الأيهم، مُفضلاً الحديث عن أشياء عامة إذا ما تركنا جانباً حكاية الأمن والاستقرار اللذين تنعم بهما اليمن؛ في حين الواقع يدحض ذلك تماماً.

لكن بالنسبة إلى دعوة رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة الخضر العزاني إلى إنجاح البطولة، فإن ذلك يتطلب لا شك التقيد بلوائح مثل هذه البطولات طبقاً للوائح الاتحاد الآسيوي لكي لا نتعرض إلى عقوبات، وبالتالي يحدث ما يضر بسمعة الوطن رياضياً وتالياً ما يصيبها في مقتل بالتأكيد.

حسناً.. بتاريخ 11 مايو 2010 أعلنت اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة قائمة المنتخب الوطني للناشئين، ونشرته صحيفة "الثورة" حسب ما يلي:

محمد النخلاني – 22 مايو.
سمير الحديقي – شمسان.
أحمد زهور – وحدة عدن.
جلال البعداني – شعب إب.
عبدالعزيز دهمان – شعب إب.
أيمن حسن – التلال.
أبكر توفيق – التلال.
عبدالله الرشيدي – التلال.
صالح الأصبحي – أهلي صنعاء.
سمير الأصبحي – أهلي صنعاء.
صبري صدقة – أهلي صنعاء.
أيمن صدقة – أهلي صنعاء.
أيمن مظفر – أهلي صنعاء.
محمد يعيش – أهلي صنعاء.

من الواضح بعد قراءة مثل هذه الأسماء/ الفضيحة، يمكن القول –بشكل قاطع– إن اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة تسير في اتجاه الإضرار بسمعة الوطن، غير عابئة بأي شيء يؤدي إلى تعرض كرة السلة اليمنية إلى عقوبات من الاتحاد الآسيوي لكرة السلة.

لكن لماذا مثل هذه الأسماء تعتبر فضيحة وبالتالي الإضرار بسمعة الوطن الذي هو، أي الوطن، ملك لجميع اليمنيين..؟!

حسناً.. انظروا إلى الحقيقة التالية المفزعة حد الموت بالنسبة إلى تشكيلة المنتخب الوطني للناشئين لكرة السلة: "يصل سن كثير منهم حد الثلاثين عاماً". نعم: 30 عاماً دفعة واحدة.

ثمة من يضحك علينا هنا؛ بل ويقهقه..!. لنكن دقيقين أكثر: إنه المسؤول الأول عن كرة السلة اليمنية ونقطة آخر السطر.

لقد شارك عدد كبير منهم في منتخبات الناشئين في بطولات رسمية ابتداء من العام 2000، ليس لمرة واحدة فقط؛ بل ولمرات عديدة خلال هذه المدة (10 سنوات)، وقد صرنا في العام 2010.

نعم.. 10 سنوات دفعة واحدة وهؤلاء الناشئون يشاركون في منتخب الناشئين؛ علماً أن مشاركتهم الأولى لم تكن وفق أعمارهم الحقيقية "واحسبها بقى أنت يا سي محمود"..!

ومع ذلك، يرى رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة الخضر العزاني، ضرورة العمل على إنجاح البطولة والتقيد بلوائح الاتحاد الآسيوي لكرة القدم..!

في مصلحة من يحدث ذلك..؟!

حسناً انظروا إلى ما يلي: يجلس الخضر العزاني على رأس اللجنة المؤقتة بطريقة غير شرعية منذ 3 أعوام وبضعة أيام.

ففي 2007/7/15 أصدر وزير الشباب والرياضة حمود عباد قراراً قضى بعد الديباجة بتشكيل لجنة مؤقتة للاتحاد العام لكرة السلة على النحو التالي:

"الخضر العزاني رئيساً، عبدالخالق عبده البركاني نائباً، عبدالرحمن الرصين أميناً عاماً، شاهر عمر مغني عضواً، عبدالكريم الحلالي عضواً، خالد يسر محفوظ عضواً، عبدالكريم راشد توفيق عضواً".

علماً أن الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها الخضر العزاني تمنعه بحسب لوائح وزارة الشباب والرياضة من رئاسة أي اتحاد ولا حتى أية لجنة مؤقتة.

وحتى لو كان الخضر العزاني لا يتمتع بحصانة برلمانية، فإن عمر أية لجنة مؤقتة لا يتجاوز 60 يوماً طبقاً للمادة 46 في فقرتها (أ) من النظام الأساسي للاتحادات المقر من قبل الحكومة، وهي تشير بوضوح إلى أنه "يحق للوزير بعد حل الاتحاد تشكيل لجنة مؤقتة من 5 – 7 أشخاص لتسيير عمل الاتحاد والتحضير للانتخابات خلال 60 يوماً إذا كانت الفترة الزمنية المتبقية للدورة الانتخابية عاماً أو أكثر".

وكلنا كان يعلم، وأولنا حمود عباد، أن الفترة المتبقية للدورة الانتخابية وقتئذ كانت أكثر من عام؛ فإذا بالخضر العزاني يستمر في قيادته غير الشرعية للاتحاد العام لكرة السلة 3 أعوام دفعة واحدة..! (رجاء راجع العدد 1176 من صحيفة "الصحوة" المنشور بتاريخ 2009/5/21).

يقول فرحان المنتصر وهو متابع لشؤون اللعبة، إن النتائج المخزية للمنتخب الوطني للناشئين في بطولة غرب آسيا التي اختتمت مؤخراً في بيروت مرتبطة بالمستوى العام للعبة في الداخل، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك الفشل الكبير الذي أصاب عمل اللجنة المؤقتة لكرة السلة برئاسة الخضر العزاني، بالرغم من مرور 3 أعوام على تشكيلها، وأن أية مشاركة قادمة للمنتخب الأول أو للشباب إن تم تشكيل منتخب أول أو شباب ولم يتم ترميمهما من جديد والزج به باسم منتخب الناشئين في نهائيات كأس آسيا المقرر إقامتها بصنعاء في سبتمبر القادم، ستبقى محكومة بالفشل الذريع لأن الأساس هش وما بني على هش سيكون هشاً، وما حصد بالتزوير سيظل ناقص الأهلية مثل حاصديه. كما أنه من العيب أن نكرر اللعب في نهائيات آسيا للناشئين بلاعبين اقتربوا من سن الثلاثين".

ويضيف: "النتائج التي تم تحقيقها والمستوى الذي تم تقديمه في بطولة غرب آسيا، على الرغم من المخالفات الواضحة والمعيبة في الأعمار، وبالرغم من الاستعانة بمدرب أجنبي وآخر محلي، إلى جانب خبرات رئيس الاتحاد الفنية كرجل فني قيل بأنه يحرص دائماً على قيادة الحصص التدريبية للمنتخبات، ووضع لمساته على خطط اللعب وتعيين الخمسة الأساسيين والاحتياطيين في المنتخب الوطني.. إن تلك النتائج ما هي إلا نتاج أكيد للسياسة العقيمة التي تنتهجها لجنة العزاني في قيادة مواسم السلة من خلال الاعتماد على أسلوب السلق وتقليل عدد المباريات التي تقام على شكل مجموعات لفرق الناشئين، ومن ثم عدم الاهتمام ببطولة الدوري الشامل، وعدم إقامة بطولة كأس الرئيس منذ أكثر من 3 مواسم على الرغم من صرف مخصصاتها وجوائز أبطالها، إضافة إلى ما يمكن قوله عن تفصيلات اللائحة التي تجيز للاعبين كبار في السن اللعب في فئة الناشئين، وغيرها من تخريجات التفصيل على مقاس بعض الأندية، وهي تفصيلات لا تخدم السلة، لكنها تساعد في تحسين صورة رجل السلة الأول أمام ناديه وأندية النفوذ".

إنها سياسة طبقاً للمنتصر أفقدت اللعبة معينها المتدفق من الناشئين والشباب، وأصابت اللعبة في عقم على كل المستويات فنياً وبشرياً وحتى إعلامياً، خصوصاً وقد غابت التغطيات المميزة لبطولات كرة السلة لأنه لم يعد هناك شيء يستحق الكتابة، فقد انهارت اللعبة، وبات من الواجب البحث عن إعلام يستر ذلك التراجع المخيف من خلال الترقيع والتلميع والبحث عن المبررات الواهية للخسائر التي تجرعها منتخبنا الوطني للناشئين في بطولة غرب آسيا التي أقيمت في لبنان مؤخراً، والتي يسببها اللاعب عبدالعزيز دهمان –عضو المنتخب الوطني للناشئين العام 2003 والعام 2010 – بـ"غياب ثقافة الفوز ونقص الخبرة.

كل هذا وثمة من يتحدث عن نقص خبرة..!

السياسة التركية الجديدة.. محاولة أولية للفهم (3-4)

عبدالله سلام الحكيمي

في الحلقة الثانية السابقة استعرضنا طبيعة الظروف والمتغيرات الدولية والداخلية التركية والعوامل والبواعث التي حتمت إعادة صياغة السياسة الاستراتيجية الخارجية لتركيا، والأهداف والغايات المتوخاة منها على صعيد الدور والمكانة والأهمية للدور التركي الإقليمي.

وفي هذه الحلقة نواصل محاولتنا الأولية للفهم باستكمال سياق الحديث في الحلقة السابقة، لنشير إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم، استطاع باقتدار ملفت، وكفاءة ووعي سياسي عميق، أن يفرض وجوده وأحقيته الديمقراطية المشروعة في حكم البلاد، وأن يعيد مؤسسة الجيش والقضاء إلى وضعهما الطبيعي داخل إطار الشرعية الدستورية للدولة، وليس فوقها أو خارجها، كل ذلك من داخل الدولة القائمة، وباستخدام أدواتها وآلياتها ومؤسساتها ومنظومتها الدستورية والقانونية، وليس عبر الانقلاب عليها ومواجهة مؤسساتها النافذة والمهيمنة، محدثا جملة من الإصلاحات والتغييرات والتعديلات لإعادة تكييفها وملاءمتها للأصول الديمقراطية الطبيعية والمتعارف عليها، لأول مرة منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة إبان عشرينيات القرن الماضي، دون تعارض أو تصادم مع أسس وطبيعة النظام العلماني القائم، بل تطويرا وتحديثا له، استنادا إلى أغلبية برلمانية ساحقة تمكن من تحقيقها بأداء مقتدر وحركة فاعلة ونشطة وناجحة، وفي ظل إنجازات ومكاسب ونجاحات مذهلة في تحقيق انتعاش اقتصادي وتنمية شاملة في تركيا بدأت بحرب حادة وحقيقية ضد الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتحسين مستويات الدخل والمعيشة بشكل ملموس وهام للمجتمع التركي... الخ.. مثلت نقلة نوعية واسعة وغير مسبوقة في مختلف مجالات الاقتصاد التركي، بالإضافة إلى الالتفات الرسمي، ولأول مرة في تاريخ تركيا، إلى مشاكل الوحدة الوطنية الداخلية، والشروع بمقاربات عملية بطيئة، لكنها مدروسة وهادفة، لمعالجة مشكلة الأقلية القومية الكردية الكبيرة وإعطائها بعض حقوقها الثقافية المشروعة والاعتراف بالهوية القومية للأكراد في تركيا والسماح باستخدام لغتهم الوطنية وإطلاق قناة تلفزيونية ناطقة بالكردية وغيرها من الحقوق المؤمل مواصلتها وتوسيعها، ناهيك عن معالجة مشكلة الأرمن التاريخية من خلال التقارب وإقامة علاقات طبيعية مع جمهورية أرمينيا. كل ذلك وغيره من الإجراءات والخطوات والسياسات الهادفة إلى ضمان وضع سياسي داخلي قوي ومتماسك ومتناغم يهيئ تركيا للنهوض بأعباء استراتيجيتها السياسية الإقليمية الجديدة بآفاقها الرحبة ومسؤولياتها الجسيمة، والتي لم تكن وليدة لحظتها، بل جرى رسم معالمها وأبعادها وأهدافها ووسائلها منذ ما يزيد عن 20 عاما خلت، ووضعت موضع التطبيق المتأني والمتبصر منذ ذلك الحين.

ويمكن من رصد المؤثرات والشواهد، أن نتبين عدة محاور أو مجالات للسياسة والدور التركي الجديد يتم تحركها وفق طبيعة وظروف وملابسات كل محور على حدة. وقبل الدخول في هذا الجانب لابد من التأكيد على حقيقة مؤداها أن السياسة والدور التركي الجديد المتجه –أساسا– نحو الشرق الواسع، لن يتم على حساب، أو كبديل لدورها وارتباطها التقليدي بالغرب وحلف "الناتو" والاتحاد الأوروبي، إذ من المؤكد أن هذا الدور سيستمر، والمرجح أن يتعزز ويتقوى أكثر مع ما تقتضيه الظروف والمتغيرات من تعديلات وتحسينات وتنقيحات بين فترة وأخرى، إذ سيظل الدوران يتعاملان ويعزز أحدهما الآخر ويدعمه ويقويه بحيث يصبان معا في مجرى الأهداف والمصالح الوطنية التركية، فدورها الشرقي يوفر لها مزايا وقدرات ومكانة ضمن المنظومات الغربية، ويضاعف من قيمتها وتأثيرها على النطاق العالمي، ودورها الغربي يعطيها قوة دفع قوية ومكانة وتأثيراً في ممارستها لدورها الشرقي. وهكذا فإن تركيا لن يقتصر دورها في المستقبل وتأثيرها ونفوذها على المستوى الإقليمي فحسب، بل سيجعل منها لاعبا له اعتباره وكلمته على المستوى الدولي أيضا. وهنا يجب ألا نفاجأ أو نصدم بأنه حتى دورها وعلاقتها بـ"إسرائيل" لن تنتهي، بل ستستمر هبوطا أو صعودا وفق مقتضى تطور الأحداث والمتغيرات في المنطقة.

ويبدو واضحاً أن المحور العربي للتحرك التركي الجديد المستند إلى استراتيجيتها السياسية الجديدة، يحتل أهمية خاصة وأولوية أولى، في ما يبدو، وذلك راجع إلى جملة من الاعتبارات "الجيوسياسية" من ناحية، بالنظر إلى العامل الجغرافي الواسع والممتد بين تركيا والعالم العربي، وإلى الاعتبار "الثقافي التاريخي الحضاري" المشترك، والذي تكون وتبلور وتجذر عبر تاريخ ثقافي حضاري سياسي امتد متواصلا لمئات عديدة من السنين؛ مما جعله ممتزجا بطابع "روحي عاطفي" عميق الجذور في العقلية والنفسية لكلا الأمتين العريقتين؛ العربية والتركية، ظل يعمل كجاذب طبيعي تلقائي بينهما، وإذا عدنا للتاريخ؛ فإننا نلاحظ أن الدولة أو الإمبراطورية العثمانية؛ تعاملت في بسط نفوذها وسيطرتها، السياسية والعسكرية في العالم العربي؛ تعامل "الفاتح الحميم" وليس تعامل "الغازي الفج" والغليظ، ربما كان هذا الملمح التمييزي في محاور توسع رقعة الامبراطورية العثمانية، الذي امتد ليشمل أجزاء واسعة من أوروبا بالإضافة إلى امتدادها إلى أجزاء واسعة وشاسعة من قارتي أفريقيا وآسيا، يعود إلى الثقافة العقيدية "الإسلامية" المشتركة والنشطة آنذاك، والتي تعتبر العرب مادة الإسلام وحملة رايته وألوية دعوته ابتداء واهتداء واقتداء بالرسول والنبي "العربي" محمد صلى الله عليه وآله وسلم، الذي بُعث رحمة للعالمين كافة، وداعيا إلى الله سبحانه وسراجا منيرا، ولهذا فقد حرص العثمانيون على اللين والمودة والرفق، غالبا، في بسط سلطانهم باسم الإسلام، على العالم العربي، إلا ما شهدته المرحلة المتأخرة من تاريخها –أقصد "الدولة العثمانية"– من تغليب لممارسات البطش والقمع وأساليب القوة والعنف في مواجهة حركات المعارضة والرفض لسياسات "التتريك" الفجة وإثقال كاهل الناس بأعباء وأحمال تفوق طاقتهم على التحمل، وذلك نهج وسم ما يمكن توصيفه بمرحلة "الانحطاط والوهن" بشكل خاص، ومع ذلك فيمكن القول بأن العرب رحبوا بالفتح العثماني واستبشروا به؛ خاصة حين جاء لمواجهة تحديات وأطماع وغزوات القوى الأوروبية الاستعمارية، غير الإسلامية، التي أرادت فرض سيطرتها السياسية والعسكرية واحتلال العالم العربي. ولم تبرز حركات المقاومة الرافضة للسيطرة العثمانية بوجه أخص، إلا حين تظهر زعامات محلية، في هذا الجزء أو ذاك من العالم العربي، طامحة إلى فرض حكمها وبسط سلطانها بشكل مستقل عن "الدولة العثمانية"، مستخدمة وسائل وأساليب من "الدعايات" المبرمجة الهادفة إلى تشويه صورة "الحكم التركي" والإساءة إلى مقاصده وغاياته، حيث وجدت تلك "الدعايات" غير الصحيحة والمندرجة ضمن نطاق "الحرب النفسية والدعائية المضادة"، مناخا متقبلا ومنخدعا بها، بالنظر إلى انتشار "الجهل" و"الأمية" وغياب أبسط مقومات الوعي السياسي المستنير.

غير أننا لسنا هنا بصدد تقييم ودراسة تاريخ وتجربة ومسار "الدولة العثمانية"، بل فقط لاستخلاص عبرة ما تخدم محاولتنا الأولية للفهم هذه، ومختصرها يشير إلى أن الدولة العثمانية أدركت إدراكا عميقا وصائبا الأهمية "الجيوسياسية" والاقتصادية والعسكرية القصوى للعالم العربي بالنسبة للحاضر والمستقبل والغايات والتطلعات "الامبراطورية" الطموحة للدولة العثمانية، وأن الإحجام عن السيطرة عليه وبسط سلطانها عليه من شأنه أن يحصرها ويحاصرها ويجعل منها مجرد قوة صغيرة عادية لا وزن لها ولا ثقل ولا تأثير إقليمي وعالمي. وإذا كان هذا الإدراك مثل ثاقب بصر وبصيرة "تركيا العثمانية" في الماضي، فإنه اليوم، كما كان بالأمس، يمثل شمول وعمق وصواب الرؤية الاستراتيجية والدور الجديد لتركيا الحديثة، التي تسير بخطوات متئدة ومدروسة ومتدرجة على طريقها وفي ضوئها ونحو غاياتها في ما خص "المحور العربي" لها.

ولقد تجسدت تلك الرؤية الاستراتيجية الشاملة في جانبها العربي، واضحة جلية، تقريبا منذ أواخر القرن العشرين، ومع بداية التحرك الأمريكي الغربي لضرب العراق وغزوه واحتلاله عسكريا، بداية من "حرب تحرير الكويت" وانتهاء بالعدوان العسكري الشامل واحتلاله وإحكام السيطرة عليه في العام 2003، إذ اتخذت "تركيا" منذ البدء موقفا ثابتا في رفضها القاطع استخدام أراضيها منطلقا للقوات العسكرية لضرب العراق واحتلاله، رغم كونها عضوا أساسيا في حلف "الناتو" العسكري الغربي، مستندة في موقفها ورفضها الثابت والحازم ومبررة إياه بمقتضيات "الديمقراطية" الحقة التي تسير على أساسها وبها في إدارة شؤون الدولة وسياساتها المختلفة، تلك الديمقراطية المحترمة التي جعلت نواب وممثلي الشعب في البرلمان التركي المنتخب يرفضون تماما فكرة استخدام أراضي تركيا والقواعد العسكرية الغربية فيها منطلقا للعدوان والاحتلال، وما كان للحكومة بأية حال من الأحوال، أن تخالف إرادة شعبها ومشيئته الحرة. ولم تستطع أمريكا والدول الغربية المتحالفة معها، وهي موئل الديمقراطيات العريقة، أن تعترض على قرار وموقف الحكمة التركية ولا اتخاذ إجراءات تهديدية وعقابية ضدها، لأنها تعلم أن ذلك القرار والموقف لم يتخذه "حاكم" فردي مطلق السلطات والصلاحيات، بل اتخذته "حكومة" ديمقراطية حقيقية تحترم خيارات شعبها وتعمل وفقا لإرادته الحرة، وبالتالي تفرض احترامها وهيبتها على العالم أجمع.

ثم توالت مواقفها وسياساتها الأولية المعبرة عن رفض وشجب العدوان "الإسرائيلي" على لبنان والشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، والتنديد بالاستخدام البالغ الإفراط للقوة العسكرية، ودعم صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني في مشروعية مقاومتهما للعدوان "الإسرائيلي" الدموي البشع، مما شكل مدخلا واسعا جدا وملائما لبداية "دور تركي" فاعل ونشط وواسع في العالم العربي، وخاصة ذلك الموقف التاريخي المشهود الذي عبر عنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على نحو قوي وحاسم وحازم وشديد في مواجهة للرئيس "الإسرائيلي" في إحدى القمم السياسية الأوروبية الدولية، وانسحابه الشامخ من المؤتمر ردا على إساءات الأخير والأسلوب السيئ والمنحاز في إدارة المؤتمر، حيث كان ذلك الموقف الشجاع والشامخ بمثابة "الشرارة" الملتهبة التي فجرت غليان المشاعر وأشعلت جحيم العواطف الجياشة تجاه "تركيا" وقيادتها، ليس على مستوى الوطن العربي، والإسلامي إلى حد كبير فحسب، بل على مستوى الشعب التركي الذي انطلق في هزيع الليل الأخير والقارس ليستقبل "فارسه" المقدام ويعرب عن تأييده ومساندته له. كان ذلك الموقف التاريخي غير المسبوق، دفعا قويا لمنحنى صاعد ومتسارع في اتجاه العالم العربي، وارتكاساً لمنحنى هابط متزايد الهبوط في علاقات تركيا بـ"إسرائيل"، انتصارا للشعب الفلسطيني ورفضاً وإدانة قوية لعدوان "إسرائيل" الهمجي والبشع ضد سكان قطاع "غزة" المحاصرين والجوعى والمظلومين. وأتت أخيرا كارثة سفن الحرية التركية لفك الحصار الظالم عن غزة، والعدوان العسكري الإسرائيلي عليها، وما نتج عنه من سقوط 9 شهداء أتراك من بين ركابها المسالمين العزل من السلاح، لتدق مسمارا قويا في نعش العلاقات الاستراتيجية القديمة بين تركيا و"إسرائيل". ولئن كانت تركيا قد أجبرت "إسرائيل" في مسألة إهانة سفيرها على تقديم اعتذار رسمي، وهي مصممة اليوم على نفس الاعتذار الرسمي والتعويضات والتحقيق الدولي في الجريمة النكراء؛ فإن ما هو أكبر وأهم من كل ذلك هو أن تركيا أفهمت "إسرائيل" بصريح العبارة وأقواها أنها لن تقبل مطلقا، بعد اليوم، بتفرد "إسرائيل" واحتكارها الهيمنة والنفوذ والتحكم بالمنطقة وتقرير مصائرها حسب هواها وحدها، وأن تركيا سوف تكون من الآن فصاعدا القوة الإقليمية الكبيرة الموازية والمنافسة، وستدافع عن مصالحها الوطنية العليا فيها بدون هوادة أو تراخٍ، وأن الأمة والمنطقة العربية هي –بحق– تركية "الهوَى" و"العاطفة" مثلما هي "تركيا" عربية "الهوى" و"العاطفة"، ولهذا فإن تركيا لن تسمح لـ"إسرائيل" بعد اليوم أن تعربد وتصول وتجول في العالم العربي كيف تشاء ومتى تشاء، وتستخدم قواتها العسكرية المتفوقة في اعتداءاتها عليها لفرض هيمنتها وسيطرتها وتحكمها بمصير المنطقة وإخضاعها لأهدافها التوسعية المستمرة، إذ إن لتركيا مصالح واسعة ووشائج عميقة وقرابات وثيقة في هذه المنطقة ستدافع عنها بكل السبل. وكلنا يدرك ويعي أن تركيا ليست كأية دولة من دول المنطقة، بل تكتسب أهمية حيوية بالغة وثقلاً ووزنا سياسيين عسكريين كبيرين من حيث كونها؛ أولاً: قوية وصلبة ومهابة بديمقراطيتها الراسخة واحتكامها إلى إرادة شعبها الحرة، ما يكسبها احترام العالم وتقديره العاليين، ويتيح لها هامشاً واسعاً للمناورة والحركة الطليقة البناءة. وهي ثانياً: عضو فاعل وأساسي في الحلف العسكري الأوحد والأقوى عالميا "الناتو"، وصوتها مسموع ورأيها معتبر وتأثيرها وثقلها معترف به، ولا يمكن إدارة الظهر لها أو التعامل معها بخفة واستخفاف أبداً، كما تعامل –غالبا– بعض دول المنطقة أو معظمها. ثم هي ثالثاً: قوة اقتصادية صناعية تكنولوجية عسكرية علمية مهمة ولا يستهان بها، مما يوفر لها قدرة على التحرك والفعل للدفاع عن مصالحها وفرض دورها الإقليمي والدولي الذي تستحقه عن جدارة. وهناك أيضا عمق استراتيجي شعبي إسلامي هائل لن يتوانى في تأييدها ومساندتها والالتفاف حولها اذا ما تطلبت مسارات الأحداث وتطوراتها ذلك، ومن هنا كانت أمريكا، والغرب عموما، وهو المعروف عنه تقليديا تأييده الأعمى واللامشروط واللامحدود لـ"إسرائيل"، ملتزما أقصى درجات الحيطة والحذر والتأني والقلق من تصاعد "الأزمة المتفجرة" في العلاقات التركية الإسرائيلية، على غير ما عهد عنه عادة في ما يتعلق بـ"إسرائيل"، ذلك أنه غير مستعد على الإطلاق للتفريط بتركيا والتضحية بها لسواد عيون "إسرائيل"، كما أنه ملتزم بما يسمى بأمن "إسرائيل" وحماية وجودها!

إن الغرب عموما في ورطة بالغة الحساسية.. ولكن كيف مارست تركيا تحركات دورها السياسي الجديد في العالم العربي؟ وما هي المعوقات والعقبات والتعقيدات التي واجهتها في ذلك التحرك؟ وكيف تعاملت معها؟

ذلك موضوع حلقتنا القادمة إن شاء الله تعالى.

4 يوليو 2010

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى ضحايا التعذيب.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً إلى 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

لكي لا يجر الاتفاق إلى اتفاق

عبدالباري طاهر

يدرك الحكم ربما أكثر من المعارضة السياسية المخاطر والعوائق التي تواجهه في خوض الانتخابات النيابية القادمة. فصعدة وأجزاء واسعة من حاشد قد تمردت عليه. كما أن قبضته على الشمال بصورة عامة قد تراخت. أما الجنوب فإنه يخوض معركة احتجاج ورفض جلي لمجمل سياسات الحكم ونهبه وفيده. ومهما زور فلا يستطيع الخروج بانتصار حقيقي، وحتى المثلث أو المربع أو المخمس: صنعاء، وتعز، وإب، والحديدة، والمحويت، فإن المشترك -لو أراد وبجدية- يستطيع منافسته فيها أو فضحه على الأقل، وخروجه بنصر أقرب للهزيمة أو معنى من معانيها.

أستغرب انخراط المعارضة السياسية في المساومة على الإصلاحات مع الحاكم وإهمالها شبه كلية بالنزول إلى الناس، وتهيئة الشارع وتثويره، وتبصيره بطبيعة الأزمة، وحقيقة أوضاع اليمن الآيلة للتصدع والتفكك والتحارب. يضع الحكم أمام نفسه قصة المساومة والتوافق على اقتسام الدوائر وبالأخص مع الإصلاح، والحقيقة أن جل قيادات المشترك مهجوسة بهذا النوع من "النضال".

إن المعارضة السياسية غافلة عن قراءة طبيعة الوضع اليوم، وحالة الشعب العامة. فالناس حتى الموالون بالأمس للرئيس أو للمؤتمر الشعبي العام، لم يعودوا على نفس الموجة، وحتى أعضاء المؤتمر والموالون لديهم معاناتهم، وهم ككل الناس متضررون من سياسات الإفقار ونهج التجويع والتفكيك التي يقودها الحكم.

"يتكئ الحكم اليوم على "منسأة سليمان"! وهو يستغرب أكثر من غيره عجز المعارضة عن فضح قميص الملك بعد أن أدركها الطفل اليمني، وليس من سبيل لإعادة صياغة النظام وعلى أسس ديمقراطية غير النزول للناس وصياغة برامج جديدة وشعارات مختلفة، ووجوه جديدة أيضاً لانتزاع لقمة الخبز الكفاف السبيل الوحيد اليوم للحفاظ على الوحدة والديمقراطية والعدالة والمساواة.

للمعارضة السياسية مطالب حقيقية تضمنتها اتفاقية فبراير، ولكنها سكتت عنها ثم أحيتها باتفاق ربما يحتاج إلى أكثر من اتفاق، ولا يخرج معارضتنا في "محنة" الدور والتسلسل كما يقول علماء الكلام غير هز "المنسأة"، وتبني مطالب الناس في الخبز والسلام. عيب التحاور مع الحكم أن يتم في ظل غياب التحاور مع الناس. قيادات المعارضة غالبيتها نخبوية مترفعة ومتعالية على الناس، وجلها من طينة الحاكم نفسه، ومن هنا فإن رهانها على "الحصة" أكبر من رهانها على التغيير الحقيقي.

وحدة اليمن لا يضمنها غير توفير خبز الناس وأمنهم وسلامهم، وبناء دولة نظام وقانون يتشارك الجميع في تأسيسها. وليس أمام اليمنيين غير سبيل الانتخابات لإصلاحها والإصلاح بها.

تحريك الدوائر والمناطق والحياة الراكدة والناس هدف الانتخابات، وهي مهمة الثوري الحقيقي. كما أنها الوسيلة الفعلية والمثلى للخلاص من فساد الحكم واستبداده. لا يريد قادة المعارضة هز عصى صالح أو حتى هز الشجرة لتسقط الثمرة. فهم يريدونها أن تسقط في أيديهم بدون هزّ.

اختارت صعدة وحرف سفيان طريقاً يتماثل ونهج وطبيعة الحكم، وهو ما يفرض عليه الانصياع له. أما الحراك في الجنوب فقد اختار الاحتجاج المدني السلمي، وهو خطر حقيقي قد يمتد إلى المدن: صنعاء، ذمار، إب، عدن، تعز، الحديدة، وحضرموت. ومثل هذا اللون من الاحتجاج لا يستسيغه الحكم ولا يقبل به، ومن هنا حرصه الشديد على عسكرة الاحتجاج والدفع به إلى الاحتراب والعنف.

لقد فشل تجيير الحراك في الجنوب للقاعدة، وسرعان ما اكتشفت أوراق "القوى التقليدية" التي لوحت باستخدام السلاح، ويبقى الأمر رهناً بمدى قدرة مفردات الحراك وقياداته على الابتعاد عن العنف بكل صوره وأشكاله، وبنفس القدر الابتعاد عن ترديد الشعارات "الانفصالية" التي تشهد زوراً للحكم بأنه حامي حمى الوحدة.

إن الخلل الحاصل في اليمن مرده إلى غياب دولة تحمي أقوات الناس وأمنهم وسلامهم، وتحقق المواطنة والعدالة.

ثقة الحراك بالسلطة وقيادات المعارضة السياسية (المشترك) مفقودة، ومنذ البدء تعاملت قيادات المعارضة أو بعضها مع الحراك باستهانة شديدة، وأحياناً بالإدانة والتشكيك. ولم تتبنَّ المعارضة مطالب الناس في الجنوب، وهي مطالب إنسانية وسياسية، وهو ما جعلها تتخذ البعد الجهوي الحاد، ولن تكون المعالجة إلا بإصاخة السمع لنداء الجنوب، والتفهم الوطني والديمقراطي والإنساني لمطالبه، وهي سياسية بالدرجة الأولى، وتتعلق بإلغاء مشاركته في دولة كان له الإسهام الأكبر في بنائها، ومحاولة طمس تجربته في بناء دولة للقانون وللعدالة والمساواة.

إن الاستعلاء القبلي والجهوي ومنطق الأصل وعودة الفرع، وإرثاً غير مجيد من الصراعات الكالحة جرى بعثه في الحرب المجرمة ضد الجنوب واستباحة أراضيه وناسه، وهي جوهر المشكلة، ومطلوب من الحكم معالجتها والانصياع لمطالبها، وعلى المعارضة تبنيها والدفاع عنها.

صحيح أن السلطة تشمل الجميع بقمعها، وتضر الجميع بفسادها واستبدادها، ولكن ما جرى ويجري في الجنوب مختلف تماماً، فقد أعلنت الحرب الكريهة ضده، وصدرت فتاوى جهنمية تكفره وتهدر دمه، وتستبيح أرضه، وتعاملت سلطة 7/7 معه بعنجهية وعدوانية واستعلاء يفوق ما يفعله المحتلون. ثم جرى تهميشه وإلغاء شراكته الحقيقية، وهو ما جعل قياداته في الداخل والخارج تتنادى للدفاع عنه.

إن قضية صحيفة "الأيام" التي أشار إليها الزميل سامي غالب في افتتاحية العدد الأخير من "النداء"، تكشف الوجه الخبيء لتعامل السلطة، فقد أعلنت الحرب ضد "الأيام" العدنية، ثم أوقفت العديد من الصحف الصادرة في الشمال. ولفقت لها تهماً زائفة لا لشيء إلا لتثبت أن الإجراء ضد "الأيام" ورئيسها ومحرريها ليس جهوياً، وعادت كل الصحف الموقوفة والمحاكمة لتبقى "الأيام" محجوبة، وشرد محرروها.

إن مسؤولية لجنة الحوار كبيرة جداً، وهي مطالبة بالنظر في حقيقة الوضع في اليمن كلها، ومعالجة القضايا الوطنية التي لا يمكن القفز عليها، وبالأخص وضع الجنوب، والحرب في صعدة. فالحرب في صعدة ما تزال ماثلة، ويمكن انفجارها في أية لحظة. كما أن أوضاع الجنوب بحاجة إلى تحاور الجميع مع الجميع، وبالأخص قيادات الحراك ومعارضة الخارج بدون استثناء.

إن إجراء الانتخابات أمر غاية في الأهمية، ولكن دراسة خارطة الوضع في اليمن تفرض على الجميع قراءة مزاج رفض السلطة في أكثر من منطقة، وهي حالات تصل إلى حمل السلاح. إن نسبة كبيرة من قيادات الحراك آتية من الحزب الاشتراكي، وبعض منهم أعضاء في مجلس النواب، وقد اضطرت هذه القيادات إلى ترك مواقعها الحزبية وغادرت مجلس النواب، لأنها تدرك أن وضع الجنوب لا يحله إلا التمرد على السلطة بكل مؤسساتها ومفرداتها.

ومثل هذه القيادات كغيرها من أبناء اليمن يعرفون غياب أي دور تشريعي أو رقابي للمجلس الضعيف والتابع للسلطة التنفيذية. كما يشعر أبناء صعدة وعمران أن المجلس أضعف من أن يتبنى قضيتهم أو يهتم بكارثتهم. فهل تستطيع لجنة الحوار أو تمتلك الإرادة والحرية والصلاحية لقراء خارطة المأسي اليمنية، ووضع اليد على ممكن الداء، ومن ثم رشدة المعالجة، ومن ثم الولوج إلى الانتخابات بعد الإجابة على أسئلة الشعب الحقيقية، والتي سيكون الدخول إلى الانتخابات بدون الإجابة عليها كارثة على الحكم قبل غيره.

إن الاحتجاجات في الجنوب والحروب المستدامة في صعدة وحرف سفيان هي جوهر الخطر الذي يتهدد الكيان اليمني. صحيح أن هناك كوارث متناسلة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تبدأ ولا تنتهي، ولكن الاحتجاجات في الجنوب، والحروب المستدامة في صعدة وحرف سفيان ذروة هذه الأزمات الشاملة والكاملة.

وبقراءة مفردات الحكم والمعارضة ندرك أن الحكم يريد إجراء الانتخابات بلا قيد أو شرط، ويريد إشراك المعارضة في الانتخابات كشاهد زور على ديمقراطيتها ونزاهتها، وتريد أيضاً "توافقاً ما" على انتخابات تكفل "تصفير العداد" حسب المصطلح المتداول في قاموس المعارضة، وأيضاً عزل الحراك والضغط على الحوثيين، وتسويق الانتخابات للخارج. يدرك الحكم أن هناك عزوفاً شعبياً عن لعبة تكرر إنتاج الحكم ومحازبيه، ولا تبعث أي أمل للخروج من كارثة الحرب ومأزق الاحتجاجات، وضراوة الفساد والاستبداد والإرهاب.

تريد السلطة أيضاً خلق الشكوك والشقاق في صفوف المعارضة و"حلفائها" إن كان ثمة حلفاء. كما تحرص إلى جر المعارضة إلى خطيئة "المشاركة" في اللعبة ولعنة اقتسام الدوائر، وتوزيعها كرشى.

أما المعارضة فبتوقيعها الاتفاق قبل التفاهم مع "الحلفاء"، وخصوصاً معارضة الخارج، فإنها تعمق الشكوك، وتغرس الخلاف، وتعود بالحوار إلى نقطة الصفر، وتجعل نفسه فريسة "الملدوغ من جحره أكثر من مرة"!

أخطر ما ينطوي عليه الاتفاق المعطوف على اتفاق فبراير، أن يتضمن -في ما يتضمن- الاقتراب من السلطة بقدر الابتعاد عن الحلفاء والأصدقاء، وبالأخص معارضة الخارج، والحراك الجنوبي والحوثيون، ويقطع الطريق على خلق اصطفاف واسع يضم ألوان الطيف السياسي والمجتمعي في الداخل والخارج.

المناضل الجنوبي بجاش علي محمد الأغبري الصبيحي يمضي عامه الـ16 خلف قضبان السجن المركزي بصنعاء (1)

د. حسين مثنى العاقل

بجاش الأغبري: رجل مفعم بالحيوية وصلابة المراس، جسد نقي يشع من هامة شموخه روح الإباء وقدرة التحدي، إنسان تسامت فيه معاني النبل الصادق والأخلاق الحميدة، رجل تجلد في معمعان النضال والتضحية في سبيل عزة وكرامة شعب وأرض الجنوب الغالي.. من ملامح وجهه الحزين ونظرات عينيه المثقلة بهموم حياته الأسرية، ومن مشاعره الصابرة على مكابدة القهر والضيم ومظالم السلطة المستبدة، تتكشف رزايا التعسف وأوجاع تحمل ما لا يطاق حمله من عذابات السجن وأهوال المعاناة، التي يدفع ثمن حبه لوطنه وشعبه سنوات عمره في أقبية وسراديب السجون تحت الأرض، وزنازين الاعتقالات المظلمة التي أمضى فيها أجمل سنوات عمره، حيث وصل الحقد ضده من أجهزة سلطة صنعاء البوليسية، أن تضعه في زنزانة ضيقة لمدة 4 سنوات لا يرى فيها الضوء ولا يشم الهواء الطبيعي، ويتجرع مرارة تناول 3 وجبات من قوالب (الكدم) مع قليل من الماء المسموح ارتشافه يقدم له بواسطة جنود الحراسة المشددة.

قد لا يصدق البعض أن ما سنرويه من حقائق مثيرة عن هذا الرجل الصنديد والذي استحق أن يطلق عليه المعتقلون والأسرى السياسيين على ذمة الحراك السلمي، بعميد الأسرى الجنوبيين، لما يتصف به من شجاعة وصبر طوال سنوات اعتقاله، بأنه فعلا من عاش وواجه تلك الأحداث والمغامرات التي نجا من بعضها بأعجوبة، لا يسلم من عواقبها المميتة إلا من كتب له الله العلي القدير عمرا مديدا وحظا سعيدا بالبقاء على قيد الحياة!

السيرة الذاتية لبجاش الأغبري

من مواليد عام 1958 بقرية هقرة المضاربة بمديرية الصبيحة -محافظة لحج، تربى في كنف أسرة فلاحية فقيرة، تعتمد في حياتها ومصدر دخلها على الزراعة الموسمية، وعلى أساليب الرعي البدائي. عانى من الحرمان وشظف العيش، لكنه رغم الأحوال الاجتماعية شديدة العوز والفقر، تربى على قيم الشهامة والرجولة المتأصلة على طبائع العفة والنزاهة وحب الخير والعمل الصالح لخدمة المجتمع في ذلك الوسط الاجتماعي المحروم من أبسط مقومات الحياة العصرية، فضلا عن اكتسابه صفات التواضع ودماثة الأخلاق وقوة العزيمة وروح الفداء والاستبسال في الحالات الطارئة والعصيبة.

في أكتوبر من عام 1974، التحق مناضلنا الجسور بجاش الأغبري في العمل العسكري كجندي بوزارة الدفاع لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتحق بدورات تأهيلية في مجال المسح الميداني لزراعة الألغام والعبوات الناسفة. وبعد كارثة الأحداث الأليمة عام 1978 والمعروفة بأحداث الشهيد الخالد الرئيس سالم ربيع علي (سالمين)، اضطر الشاب بجاش النزوح إلى الجمهورية العربية اليمنية، وبقي هناك يعمل في تشذيب (توقيص) الأحجار الخاصة بالبناء.

ونتيجة الحماس القومي ومشاعر العروبة التواقة، تمكن من مغادرة صنعاء إلى سوريا عام 1981، وهناك التحق بجيش المقاومة التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (فتح)، وبقي فيها عامين، ثم تحول إلى الجبهة الديمقراطية (نايف حواتمة)، وحصل على دورة قصيرة في المدرسة الحزبية، وبعدها انضم مقاتلا في كتبة أبو يوسف النجاح، وكلف بمهام نائب سرية الشهيدة دلال المغربي.. وفي 1982، اختير من قبل المناضل الفلسطيني قيس أبو ليلى، مع 4 من الأبطال الانتحاريين، للقيام بعملية انتحارية ضد مواقع عسكرية إسرائيلية بجبل لبنان، حيث وضع أبو ليلى خطة الهجوم الانتحاري، ورسم طريقة الإعداد والتنفيذ لتلك العملية، وفي مساء ليلة 1982/8/5، قرر الانتحاريون مهاجمة موقع نقطة مراقبة للجيش الإسرائيلي الذي كان فيه الجنود الإسرائيليون يمرحون ويبتهلون باجتياح الجيوش الإسرائيلية للبنان، ويتفرجون من موقعهم كيف تدك قنابلهم العدوانية والإجرامية مدينة بيروت الحبيبة، وبتوقيت مناسب هاجمت المجموعة الانتحارية الموقع، وتمكنت من قتل حوالي 17 جندياً منهم 3 ضباط، وتدمير وإحراق عربة مدرعة وسيارة جيب. وأثناء الانسحاب أمطرت المواقع العسكرية الإسرائيلية الأخرى المجموعة وابلا من القصف الكثيف، مستخدمة مختلف الأسلحة الخفيفة والثقيلة، ونتيجة ذلك أصيب البطل الانتحاري بجاش الأغبري بطلقة نارية اخترقت الجزء الأيمن للبطن وهشمت الحلقة الخامسة من العمود الفقري، وبرغم محاولة زملائه الفلسطينيين الأبطال حمله وإسعافه تحت كثافة القصف الإسرائيلي، وخطورة التأخير وبطء الانسحاب والوقوع

في الأسر، إلا أن الفدائي بجاش طلب من زملائه الهروب والنجاة بجلودهم، وتركه لوحده حتى لا يقعوا جميعهم تحت قبضة الإسرائيليين.

بعد اقتناع الفدائيين الفلسطينيين بذلك المقترح وتوديعهم لرفيقهم بجاش، تمكن هذا الرجل الجسور من الزحف (الزحك) بصعوبة إلى داخل مزرعة لبنانية مغطاة بأشجار الزيتون والكروم، وعند طلوع الصباح شاءت قدرة الله أن تلهم صاحب المزرعة اللبناني بالعثور على بجاش الذي كان في تلك اللحظة في حالة إغماء بفعل النزيف وخطورة الإصابة. تمكن اللبناني من إسعاف الجريح إلى مستشفى في البقاع، ثم تولت إدارة المستشفى إسعافه إلى دمشق. وبحكم خطورة الإصابة قرر الأطباء السوريون والفلسطينيون سرعة إنقاذ حياة بجاش بنقله فورا على ستوكهولم عاصمة السويد، برعاية منظمة الصليب الأحمر السويدية، وبرفقة المناضلة الفلسطينية ليلى الخالد.

الحلقة الثانية:
الشفاء وعودة بجاش إلى عدن الحبيبة.

الصدى
المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com
الاثنين 29 شعبان 1431هـ الموافق 9 اغسطس 2010 العدد (245)
Mon. 29/8/1431 - 9 August 2010

كجنح الرغبة الأولى-
سيرتد الصدى رؤيا..
ويشعلنا
كأغنية
إذا حطت على وتر
ستشعل في مدارج صمتنا العشبي
أضغاث الكلام

كجنح الرغبة الاولى -
سينبت في دمي هابيل
تأتأة..
ومن حجر
ستولد نخلة الشعراء
تحمل حلمها العاري

ويرتد الصدى نحوي
- على قلق -
كأول لحن أغنية
على وتر النساء.

هشام محمد

فـي المقال التالي يتسـاءل الكاتب مصطفى الجبزي عن أسـباب تجعل من بيئتنا غير قادرة على خلق تفاعل فكري، وعلى تقديم رؤية أكثر ثباتا ووضوحا. ثم يطرح تسـاؤلا آخر يبدو في نظري إجابة تحمل السـبب حـين يفيد "فقدان الحساسـية العامة، و فتور في عمل فكري واسع الأبعاد". فطالما صاحبت جملة "لا أحد يكترث" عديداً من نخبنا كتابا ومفكرين في اليمن. هذه المرة لتكن الكرة في ملعب المفكرين لا البيئة، فغالبا، وعلى مر التاريخ البشري، لم تكن البيئة في صف المفكرين وطالما لم يكترث أحد بهم...

■ المحرر

حاجتنا إلى اجتراح نسق تفكير

مصطفى الجبزي

قبل أشـهر ليسـت بالبعيدة، مات عالم الإنثروبولوجيا والاجتماع الفرنسـي كلود ليفي شـتراوس، عن عمر يناهز المائـة، وقـد تـرك وراءه أعمالاً قيّمة جداً هـي حصيلة عمر واجتهاد فكري فريد. ولكن كان اللوم يلقى عليه رغم "مآثره الفكرية"، في أنه لم يشكل في كل نتاجه نسقاً فكرياً.

قبـل أيـام وقع نظري فـي "غـرزة" أحد الأصدقـاء، على الصفحة الأخيرة من ملحق الثورة الثقافي، وقرأت في ذلك العـدد القديم الـذي يعود إلى العـام 2009، في عمود على يمين الصفحة، مقالا -إن جاز تسميته كذلك نظرا لحجمه- للأسـتاذ خالد الرويشـان يقول فيه -وكان ذلك عقب إعلان منـح الدكتـور عبدالعزيز المقالح جائـزة العويس- إن هذا التكـريم هـو لليمن برمتها، وإنها رسـالة أخـرى تقول في مـا معنـاه: "في اليمن الـذي يصوره الإعـلام على أنه ملاذ للقاعدة ومصدر إقلاق للآخرين، يوجد في هذا البلد أيضا وجه حضاري آخر.

نعـم لذلك التكريم لقامة كالدكتـور المقالح دلالات كثيرة، وهـي تكريم لليمـن وعقولها. ولكن -وأنا هنا لا أسـتطيع سوى تسجيل كامل حبي وإعجابي للدكتور المقالح الذي لا تغنيه كلماتي هذه فيه في شـيء- ليس في اليمن فقط غير المقالـح، أو لنقـل، هنـاك أقلام كثيرة وعقـول قادرة على أن تبرهن أنها أيضا من تربة هذا الوطن. ولكن أين هي؟

لا أقصد ذكر أسـمائها، ولكن أين نتاجها؟ وأنا هنا أرى أن تكـريم الدكتور المقالح يطرح فكرة دراسـة التكريم بحد ذاتـه من حيث أسـباب جدارة الدكتور بهـا. وهي بالتأكيد ليسـت لاعتبـارات شـخصية أو إقليميـة أو ذات أبعـاد سياسـية أو اسـترضاء لقـوة يمنيـة سياسـية يقصد من التكريم كسب رضاها. ليس من ذلك في شيء على الإطلاق. التكـريم كان اعتبارا لجهد الدكتور المقالح ونتاجه الفكري على الصعيد القومي والعالمي إن جاز لنا القول أو تعبيرا عن أمانينا.

بصيغـة أخرى، مـا هي البيئة الفكريـة التي خرج منها المقالح ليكون هذا الاسم العلم؟

فقـد كتـب فـي الشـأن الاجتماعـي والثقافـي والأدب والحيـاة اليومية، وأثبت أنه يمني بالأصالة، وهو مع ذلك عربي اللـون عالمي الهوى. فماذا إذن عن الكتاب والمفكرين اليمنيين الآخرين؟

السـاحة لا تخلو ولـم تخلُ يوما من فرسـان كثر. ولكن كيف يتم التميّز والتمايز؟

لسـت أدعي المقدرة على تقديم إجابة لمثل هذا السـؤال، لأنـه مدعـاة لدراسـة متعمقة فـي الواقع اليمنـي، الثقافي والاجتماعي والسياسي...

ولكن ما يهمني اليوم هو التالي: هل بيئتنا اليوم عقيمة عن إنتاج تفاعل فكري يتعامل مع مدخلاتها ويتدارس شأن هذه البيئة، أم أن عقولنا ليسـت قادرة على اسـتنطاق هذه البيئة وفهم دواخلها؟ على نحو آخر؛ لماذا نفتقر إلى نسق فكري يعنى جوهريا وشموليا بقضايانا؟

إن عدنـا إلـى المقالح فهو مـن نتاج المدرسـة التقليدية، وهـو فـي أن ابـن "المدرسـة الحديثـة" (بمعناهـا الواسـع الـذي يسـتوعب المعاصـرة والحداثـة والعلـوم والمناهج الحديثـة)، أي رضيع اللحظة الراهنة، وله أتراب من جيله لم يدخروا جهدا في الاشـتغال في الشـأن اليمني. لا أريد حشـر أسـماء كثيرة، فلا ذاكرتي ستسـعفني على ذلك، ولا معرفتي وقراءاتي ستصدقان في هذا الشأن. ولكن كان في كتاباتهـم وأعمالهم إطار جامع يعكس انتماءهم -ولسـت هنا أشكك بانتماء الآخرين أو الجدد- واندماجهم وسـعة همومهم، ومشـاركتهم الشـأن العام حتى يتراءى لك أنهم من صانعي تلك اللحظات. ولكي أوسـع دائرة المقصودين، سأشـير، كدلالة على نوعية ذلك الجيل لا أكثر، إلى كتابات الأسـتاذ عبدالله البردوني، التي عنت بالشأن اليمني حتى يخال لك أن البردوني هو اليمن وأن اليمن هي البردوني.

في وقتنا الحالي تغص أيامنا بأحداث متشعبة، ومنها ما هو جوهري وحاسـم في حياة اليمنيين أو اليمن، ولكن لا نجـد اشـتغالا فكريـا يسـتوعب هـذا الكـم مـن التفاعل والسبب والنتيجة.

يمكنني أن أسـرد أسـماء كثيرة من الأقلام التي تشـغل حضـورا مكثفا في الصحف وفـي المطبوعات الأخرى. كما أن الجامعـات اليمنية اليوم باتـت تزوّي أعدادا كبيرة من الأكاديميين اليمنيين، وكل يسـاهم بما تيسر له من الكتابة والتفكيـر والتنظير. ولكـن، لـم يتوافـر بعد نسـق تفكير يستوعب اليمن وما يعتمل فيها ويرسم خارطة لاستشفاف طريق المستقبل.

هـذه هـي وجهة نظرنا التي سـنعمل علـى الدفاع عنها بالتأكيد، وبطرقنا التي تتوافر علينا.

فـي صياغة أخرى: لماذا نجد الكتابات سـواءً الصحفية أو السياسـية أو الفكريـة أو التاريخيـة... التي تصدر في أرجاء البلاد أو عن أرجاء البلاد، تتشـعب في طرق شـتى غير قادرة على رسم ملامح رؤية؟

ولكن أية رؤية نقصد؟

رؤية تتشـرب روح العصر وتنهل من وسـائله وأدواته، وتعنـى بواقع اليمن وبحقيقة وجودهـا التراثي والراهن، وتسـتبصر طريقـا لمسـتقبل يجسّـد التطلعـات ويعيـد الاعتبـار. والرؤيـة هذه هـي تعريفنا للنسـق المطلوب من وجهة نظرنا.

إذن، هـل غياب النسـق الفكـري والتفكيري هو مسـألة منهج، أم فقدان للحساسـية العامة، أم فتور في عمل فكري واسع الأبعاد؟

فـي حديثـي مـع بعـض الأصدقاء حـول هـذه القضية ومسألة الغربة التي نعانيها -نحن أبناء جيلي ومن هم في سـني أو أكبر بقليل، وبالتالي اللاحقين أيضا- خصوصا عندمـا نقـرأ في كتب جيـل الثورة ومن هـم قبلهم ومن هم بعدهـم بقليـل، "صديقـي" الكاتب محمد عثمـان وصل إلى خلاصـة ما مفادها أن الجيل السـابق -لنقـل جيل المقالح ومعاصريـه- كانوا نتاج المدرسـة التقليديـة واهتماماتها وقضاياها، فيمـا نحن نتاج "المدرسـة" التي لـم تنجح في غـرس قيمهـا، وبالتالـي تسـببت في انسـلاخنا عـن ذلك التيـار. وأن علينـا مراجعـة منابعهـم والتي سـنجد أنها تشـاركنا اهتماماتنـا، وتمثـل حالة تقدم تفكيـري بفضاء رحب يستوعب اليمن بكل مكوناتها وجغرافيتها.

أنـا شـخصيا لا أجد أن "المدرسـة" جانبـت الصواب إن كانـت تقصد ذلـك. فعملية التحديث تقتضـي أحيانا خلق عـازل فكـري بين جيـل وآخر، يفصـل بين القـديم وأدواته وطـرق تفكيره وربمـا قضاياه إن اقتضـى الأمر والحديث وملحقاتـه. ولكـن إلـى أي مـدى نجحت المدرسـة في ذلك؟ المدرسة هي وليدة العصر الحديث وتنقل معارفه ومناهجه وطـرق تفكيـره ومعالجاته للواقع والنظـر إلى هذا الكون. فهـل كانـت المعـارف التـي نتلقاهـا تعكـس هـذه الـروح للمدرسـة؟ وهل استطعنا أن نخلق بيئة تجد المدرسة فيها البيئة الحاضنة؟ بمعنى آخر هل انغمسـنا فعلياً في عالم اليوم؟

وفكرة الصديق محمد عثمان التي أشـاركه فيها جزئيا، تعكس مقدار الفشـل في مهمة المدرسة. وهذه لها أسبابها التي لن نخوض فيها.

رغبة في الدفاع عن فكرتنا الأساسـية، سنجد أن الجيل السـابق الـذي سـعى إلـى التعبير عـن اليمـن بتطلعاتها وهمومهـا فـي إطار شـامل ينحو منحـى الموضوعية -ما اسـتطاع- ويمثـل الضمـير الجمعي والصـوت الطلائعي وجماعـة التحديـث، كان فـي الأصـل قـد خـرج مـن رحـم التقليديـة وتشـرب رحيقهـا وبعدهـا الوطنـي والقومـي والعقائـدي أيضا. فالمدرسـة التقليدية كانـت تعنى بعلوم القـرآن والفقـه واللغـة والشـعر والاشـتغالات العقائديـة (الفلسـفية إن جـاز اعتبارهـا كذلـك) وتاريـخ أمـة يطـل علـى مـدار القوميـة العربيـة بعد ارتـكازه علـى يمنيتها وقحطانيتها أحيانا. فيما المدرسة الحديثة تقدم كماً معيناً من المعارف في علوم شتى تضمنت إلى جانب أشياء أخرى أساسـيات العلـوم البحتة، وقادت في مـا بعد الجميع إلى الفصل بين المعارف بعد أن تشعبت وفرضت عليهم الجدال الدائر في الفكر والأيديولوجيات في الغرب الذي نسـتورد منـه كل المعـارف. لـذا نال الجيـل القديم حصـة وافرة من تجـذره، ثم انتقل إلى العصر وهو يسـتند مـن ناحية إلى أسـس موروثة، ولكن محملاً بتناقضـات القديم والحديث والعقـل والميتافيزيقيا. على أن الجيل الذي دخل المدرسـة الحديثـة تلقى علوماً ومعـارف "غربية"، وعُرض عليه جدل ليـس من إفـرازات بيئته، لـم يتمكن من تمثلـه والتقدم به والإنتاج فيه، فيما هو يعيش في بيئة تقليدية أكثر افتقارا للتنوير القديم وتعايش حالة رفض للجديد.

ولهـذا كان الجيل القـديم (وأنا هنا لا أريد تحميل لفظة القـديم أي نعت قدحي) قد خطـا خطواته الأولى وفق نهج شـمولي لـم ينضج بعد كإطـار منهجي، لكن مارس نفسـه علـى هذا النحـو، فيما الجيـل الجديد أقحِم في تشـعبات المناهج والعمل الجزئي.

أهـم من ذلك أن الجيل الحديث يغرق شـيئا فشـيئا في بحـر الحداثـة والمدينة وأخيـرا العولمة، وكل هذه تسـتند علـى الفردانية وذوبـان الهوية والاشـتغال على مواضيع متقلبـة ونابعة مـن بيئات أخـرى، وإن كان هذا الانغماس مشوها في أحيان كثيرة.

وفقاً لما تقدم، يمكننا بكل تهور الحكم على المسألة بأنها إذن مسـألة منهج. فقد كرسنا فردانيتنا في تناولنا للشأن العـام، ولـم نسـتطع بذلك اسـتيعاب قضايا وطـن. وأذكر هنـا مـا كتبه الأخ نبيل الصوفي عـن غياب الاهتمام بجيل الشـباب سـواء من القائمين على السلطة أو المشتغلين في الشـأن العام من كتاب ومفكرين. كان محمود ياسين سبقه فـي ذلك بـأن قال إن من يديرون شـأننا أو ينـادون بإدارة شـأننا، هـم جيل لا يحفـل بنا، ويريد تكريس مفهومه هو لتطلعاتنا.

أنا أتساءل هنا: هل يمكن تناول شأن الشباب في معزل عـن بقية الشـرائح؟ ثـم من ينادون بوجهـة النظر هذه هل سيظلون شبابا إلى ما بعد 10 أو 20 عاماً؟ لذا مرة أخرى نرى أنه من الصعب تجزئة القضايا.

في تجربة أخرى هي إشـباع لما تقدم؛ نجد أن السـاحة الثقافية تشـظت إلى أجيال من ناحية، وإلى تقسـيم وفقا للنـوع الاجتماعي. فالمرأة اشـتغلت علـى همومها لا أكثر، والتفتـت إلـى قضاياهـا على نحـو خاص. جيل الشـباب حـاول اشـتقاق دروب جديدة يخالف فيهـا الكبار، ويثبت حقيقـة وجـوده وأحقيـة تسـيده، فيمـا "الكبار" تمسـكوا بالأقدميـة وأسـبقيتهم إلـى الكراسـي، وكرسـوا تهميش الأشبال.

تشظت الاهتمامات إذن، وبات كل يغرد في سرب خاص به.

لكـن هنـاك نقطـة أخرى هي أكثـر أهمية، وهـي نتيجة لسـابقتها، وهي أن الاشـتغال على قضايا جزئية استغرق وقتا طويلا لم يخرج بنتائج نوعية -نظرا لأسـباب عديدة مرتبطـة بطبيعـة التغيير وكيفية الاشـتغال علـى الهدف وتحقيقه، ثم ما هي الوسـائل التي تم الاستعانة بها- ولّد فـي الجميـع على نحـو جزئي أيضـا فقدان الأمـل، ليكون حاصـل هذا الواقع فقدان أمـل جمعياً. وهنا ماتت الأحلام الكبـرى، تم خنقـت التطلعـات الجمعيـة. وبمـا أن الـكل الجزئـي الفردانـي لم يؤول إلى نتيجة، لم تسـع "الأطراف المعنيـة" إلى طرق باب النهج الشـامل، ففقدت الحساسـية العامة تجاه الشأن العام.

أما عن العمل الفكري، وهو نتيجة لمقدمات سـابقة، ففي الجيـل الجديد الذي تربى على يد "المدرسـة الحديثة" التي لم تفلح في تجسيد أهدافها، ولم تتوافر لها بيئة مناسبة، عندهـا قُدّر للجميع أن يطفو على الأسـس المنهجية. وهذه حالـة يؤكدهـا الناقد السـعد يقطين في مقابلة لـه في مجلة "دبي الثقافية" لشـهر يوليو 2010، في ما يخص السـياق الثقافي والأدبي في المشـرق والمغرب، إذ يؤكد أن المشـرق لم يشتغل على المناهج بما يكفي، وأن المغرب لم يصل بعد إلى خلاصة الاشـتغال على المناهج. ناهيك عن أن المدرسة لم تؤسّس لبنية ثقافية غنية، ولم تستوعب عناصر الواقع اليمني في حالة المدرسـة الحديثة في اليمن. ولم تدر على أسـس مؤسسـية تغرس روح الوطن في الطالب، ليسـتمر الأمـر تباعـا نحو الجامعة وهكـذا. فكيف سـيكون النتاج الفكري إذن؟

أتسـاءل كثيـرا ما إذا كان هناك اهتمام للاشـتغال على الميثاق الوطنـي للمؤتمر كخطوط عريضة وتوجهات نحو نسـق فكـري، أو إن كانـت رؤيـة اللقاء المشـترك للإصلاح الوطني هي نتيجة اشتغال فكري يمثل نسقا فكرياً؟

أقـرأ مـا يقع فـي متنـاول يدي لأحمـد الحبيشـي، لبن دغـر، للدكتور ياسـين، للظاهـري، للبتول، للدكتـور فقيرة، لعبدالباري طاهر، ولكتاب آخرين. كما تغريني كثيرا كتابات فكري قاسم، مفارقات منصور هائل، أنامل ابتسام المتوكل، مـدارات الدكتـور شـجاع، منهجية الدكتـور الصلاحي أو الدكتور عادل الشـرجبي. وتستهويني أركيولوجية محمد أحمد ناجي. وأسـماء كثيرة من دكاترة وكتاب وصحفيين. لكـن أجدني أقسّـم نفسـي فـي كل هذه الإنتاجـات لأنها لا توجد رؤية ولا تشكل منظورا.

نحـن فعـلا بحاجـة إلـى رؤيـة جشـتالطية تعنـى بانطولوجيـا الإنسـان اليمنـي فـي مجموعـه وليـس في جماعات. نحن بحاجة إلى خلق مسار تفكير شامل يتناول مسـألة التحديـث في اليمن مثلاً أو تكويـن جمهور الدولة أو ثقافـة المواطنـة أو آفـاق العلمانية فـي اليمن -في ظل الجـدال والتنافـس القائم بين التيـارات الدينية المختلفة- أو كيفيـة تهيئـة مجتمـع مدني. ولتتشـعب وتندرج تحت هـذه العناوين عناوين كثيرة وبلا عدد. لماذا مثلا لا ندرس التهـرب الضريبـي والجمركي مـن منظور ثقافـي؟ لماذا لا نـدرس العلاقـة بين المواطـن والدولة مـن ذات المنظور؟ أو مثلا فشـل الشـراكات التجارية البسيطة كمدخل لدراسات الشراكات المجتمعية أو السياسية... الخ من القضايا التي لا تنتهي..؟

مـع التوكيـد علـى أن حاجتنا إلى نسـق مثـل هذا هي حاجة ثقافية بحتة، وبالتالي ينبغي أن يكون نسـقاً ثقافياً بحتاً.

■ الساحة الثقافية تشظت إلى أجيال من ناحية، وإلى تقسيم وفقا للنوع الاجتماعي. فالمرأة اشتغلت على همومها لا أكثر، والتفتت إلى قضاياها على نحو خاص. جيل الشباب حاول اشتقاق دروب جديدة يخالف فيها الكبار، ويثبت حقيقة وجوده وأحقية تسيده، فيما "الكبار" تمسكوا بالأقدمية وأسبقيتهم إلى الكراسي، وكرسوا تهميش الأشبال.

■ أقرأ ما يقع في متناول يدي لأحمد الحبيشي، لبن دغر، للدكتور ياسين، للظاهري، للبتول، للدكتور فقيرة، لعبدالباري طاهر، ولكتاب آخرين. كما تغريني كثيرا كتابات فكري قاسم، مفارقات منصور هائل، أنامل ابتسام المتوكل، مدارات الدكتور شجاع، منهجية الدكتور الصلاحي أو الدكتور عادل الشرجبي. وتستهويني أركيولوجية محمد أحمد ناجي. وأسماء كثيرة من دكاترة وكتاب وصحفيين. لكن أجدني أقسّم نفسي في كل هذه الإنتاجات لأنها لا توجد رؤية ولا تشكل منظورا.

تداعيات ما بعد انتخاب الأمانة العامة.. كريم الحنكي يجمد عضويته في المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

«هذا كلام له خبيء... معناه: ليست لنا عقول»

الأخ الفاضل رئيس اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين
الأخت الفاضلة أمين عام الاتحاد
الإخوة الأفاضل أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد
سلام الله عليكم، وبعد:

الموضوع: تجميد عضوية في المجلس التنفيذي

أرجو التفضل بتجميد عضويتي في المجلس التنفيذي الموقر للاتحاد، وذلك لأسباب مختلفة، منها ما هو جوهري تأخر طرحه، ومنها ما هو شكلي وحادث، تعاضدت معاً -أخيراً- ودعتني إلى أن أبينها -تفصيلاً، ودونما حذر أو تحفظ أو احتراز- في ما يلي من فقرات هذا الخطاب.

1 -إن إسقاط خيار التوافق في اصطفاء الأمانة العامة، في هذه المرحلة الخطرة من عمر الاتحاد والبلاد، بدعوى الحرص على الممارسة الديمقراطية والتقيد بالنظام الأساس، لا يسع المرء إزاءه سوى التمثيل بقول أبي العلاء المعري:

"هذا كلامٌ له خبيء... معناه: ليست لنا عقول"

إذ إن ذلك لا يعدو كونه "كلمة حق يراد بها باطل"، وتجسيداً انعكاسياً لسياسة "الفهلوة" التي رسخها النظام "الجمهوأسري" الحاكم في بلادنا، وأجادها إجادة أوصلت الوطن كله إلى حافة هاوية لا يُعلم لها قرار.

2 - إن الوضع الراهن لآليات اختيار الهيئتين القياديتين العليين في الاتحاد، والتدخلات السافرة في انتخابهما من خارجه بوجه خاص، يؤكد لي انحداره -وللمرة الثانية على التوالي- عن الحد الأدنى من شروط العضوية التي أرتضيها لنفسي (...). علماً أنني لم أبلغ على وجه التأكيد بموعد الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي (صنعاء، 10 يوليو الجاري) الذي يفترض أنه استكمل أعمال المؤتمر العام العاشر (عدن، 24 - 28 مايو المنصرم)، استكمالاً يوهم بهتك الستر الرقيق الفاصل بين مصطلحي: (المؤتمر) و(المؤامرة).

3 - إن النتيجة المنطقية لما ذُكر أعلاه هو التبعية أو الولاء شبه التام للسلطة ونظام حكمها المذكور القائم على أساس وحيد كما يبدو، وهو: إفساد المجتمع لإحكام السيطرة عليه، مضيفاً إلى القاعدة الشهيرة "فرق، تسد"، قاعدة أنكى: "أفسد، تسد". وذلك لا يتفق مع تاريخ اتحادنا، وما لا تحتمله منا هذه المرحلة التي يستوجب فيها تنامي إرهاب الدولة مواقف تاريخية لا يمكن -بداهة- أن تصدر عن اتحاد تابع أو شبه موال، سائر صوب الولاء المطلق، للحاكم خلال قابلٍ السنوات.

4 - إن فكرة الوحدة اليمنية التي ألتزم بها تختلف عن تلك التي يؤكدها النظام الأساس للاتحاد تكراراً، والتي تقوم على أساس من الخلط الشائع -كما أرى- بين مفهوم (البلاد) ومفهوم (الدولة). فالبلاد -كما أرى- وبحسب جذرها اللغوي (ب ل د) الذي يعني البقاء والإقامة، هي الثابت، شأنها في ذلك شأن الوطن، والهوية الثقافية الوطنية كذلك، أما الدولة -التي يفيد جذرها (د و ل) معنى البلى والزوال أو الاستحالة من حال إلى حال لا ثبات لها، في لساننا العربي المبين- فهي المتحول. ومع إيماني اليقيني بوحدة الثابت (البلاد والهوية الثقافية والوطنية) في اليمن غير المنتقص جغرافياً، فإنني لم أعد أؤمن بوحدة المتحول (الدولة) فيه عموماً، وبواقع حالها القائم -على وجه الخصوص- وطبيعتها اللامدنية المسترسخة المستحيل تغيرها تغيراً حقيقياً قبل عشرات السنين.

5 - إن شواهد تاريخ المنطقة اليمنية -بكامل جغرافيتها- منذ ما قبل الإسلام وحتى اليوم، قواطع، والأدلة فيه دامغة على أن وحدة المتحول (الدولة) -التي تتم اضطراراً: بالتعسف، حرباً، أو بالاعتساف سلماً- تلحق أبلغ الضرر بوحدة الثابت (البلاد والهوية) فيها، فتتفكك خلال عقود قليلة، ثم تستلزم قروناً حتى تبرأ، وتتهيأ لوحدة متحول أخرى سرعان ما تؤدي بعسفها إلى قرون طويلة أخرى من تفكك البلاد وضرب الإحساس بالهوية الثقافية اليمنية في كثير من جهاتها وأقاصيها، وإصابته في مقتل. وهكذا دواليك! ووحدة المتحول القائمة -التي جرت اعتسافاً ثم تم (تعميدها) تعسفاً، ولا تزال (تُعمَّد) حتى اليوم بدماء فتيان جنوبكم المنتمين عمراً إلى "جيل الوحدة" - قد ألحقت ممارسات نظامها المذكور ضرراً أبلغ وأعمق مما تقدرون -أيها الأعزاء- بوحدة الثابت التي كانت قبلها سليمة معافاة في الجنوب، وأصابت الإحساس بها وبالهوية اليمنية (الوطنية والثقافية) بداء لن يبرأ -طالما اعتبرنا (وحدة المتحول) هذه "ثابتاً" لا يمس- بل إن استفحاله لن يتوقف إلا بالقضاء على فكرة (وحدة الثابت) نفسها وعلى أساسها التاريخي: هوية الجنوب اليمنية والإحساس بالانتماء الثقافي والوطني اليمني. ولن يجدي أي احتيال ديموغرافي على ذلك إلا في زيادة طين الخراب القادم بلة.

6 - إن من واجب الاتحاد مواجهة نظام الإفساد الحاكم في هذه المرحلة، كما أرى، وليس موالاته، أما أسباب ذلك فعديدة، لعل من أظهرها ما قد كان وما هو كائن في بلادنا -المبلوّة تاريخياً بحكامها- خلال العقد الأخير وما ينوف عليه قليلاً، ومنها:

أ- إذا كانت عدن -في عرف الجغرافيين والمؤرخين والأدباء العرب- هي "منتهى اليمن" جنوباً، فإن المخلاف السليماني هو "مبتدأ اليمن" شمالاً، في عرفهم كذلك. ولقد أقدم هذا النظام على ما استعصم منه الإمام يحيى (رحمة الله عليه)، رغم الدوافع الضاغطة، مكتفياً بالإذعان لاتفاق 1934 وجلب مصلحة عامة (تتعلق بإقامة اليمنيين من رعاياه في السعودية) ظلت جارية للشعب حتى منعتها -في عام وحدة المتحول- رعونة هذا النظام (الجمهوري) نفسه، الذي اقترف لاحقاً جريمة نزع الهوية اليمنية نفسها عن جغرافيا (مبتدأ اليمن) بسبب الخلط الملمح إليه بين مفهومي: ثابت (البلاد)، ومتحول (الدولة)، على الأرجح.

ب- إذا كانت مسألة الهوية اليمنية للجنوب في القرن الماضي -وهي من مخلفات آخر وحدة متحول فككت البلاد في القرن السابع عشر الميلادي- قد حسمت تماماً بإعلان "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"، عام 1967، فقد نجح هذا النظام المذكور في إنجاز إعادة بثها بقوة عبر ممارساته الشائنة المستمرة في الجنوب التي يمثل بها تهديداً حقيقياً لتلك الهوية والثوابت الأبقى المتصلة بها.

وكما أقدم على نزع الهوية اليمنية عن مبتدأ يمننا شمالاً، فإنه -ولا أشك في ذلك- سيتسبب برعونته في نزعها عن منتهى يمننا جنوباً.

ج- إن نظام الحكم هذا هو المسؤول وحده -ووحده فقط- عن الكبيرتين هاتين: جريمة المبتدأ، وجريرة المنتهى. كما أنه المسؤول الأوحد كذلك عن كل مظاهر السقوط والانهيار التي تجلت لكل ذي عينين لم يعمهما الفساد والإفساد: رغبة و/أو رهبة.

وبالنظر إلى تاريخ اتحادنا فإن من واجبه برأيي المطالبة بمحاكمة نظام الحكم (الديمقراطي) هذا بتهمة خيانة الجغرافيا اليمنية والتاريخ الثقافي المتصل بها تلازماً، وخيانة الحاضر اليمني والمستقبل المتعلق بها لزاماً.

كريم الحنكي

ولكن واجباً كهذا لا يمكن أن يضطلع به اتحاد موالٍ أو شبه موالٍ لنظام كهذا.

7 - إنني أنوي التشاور مع بعض الواجدين من أدبائنا سعياً إلى محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الهوية الثقافية اليمنية للجنوب المهددة تهديداً جدياً لن يدركه الشمال إلا كما اعتدنا منه: بعد فوات الأوان.

وقد يسفر هذا السعي عن إطار ثقافي لأدباء اليمن الجنوبي، لا أتصوره إلا مفتوحاً لكل أديب من أبناء اليمن (الجنوبي والشمالي والسعودي) يؤمن بحق الجنوب اليمني في استعادة دولته المدنية اليمنية الجنوبية التامة الاستقلال والسيادة المدنية. وذلك على أساس الشطرين السابقين -وليس النظامين السابقين غير المأسوف على ما قد زال منهما وما قد ظهرت بشائر زواله.

عدا ذلك فإننا "ننفخ في الرماد" ونسهم في تنمية حجم الكارثة.

رب قائل إن خطاباً موضوعه تجميد عضوية لا يحتمل هذه الأسباب والحشد من القضايا. بيد أنها آراء وقناعات راسخة لديّ، وبعض مما أجد من الشجون رأيت ضرورة مكاشفتهم بها علناً، لأنني -من جانب- لا أريد أن تكون عضويتي في الاتحاد قائمة "على دَخَن". ومن جانب آخر، لأن رسالة نظام الحكم المذكور إلينا قد اتضحت بغير لبس، وإذا بها تقول لنا -ضمناً وعملاً- إنه قد أنجز تقريباً إفساد المجتمع اليمني (اللامدني بطبيعته) في شمالنا، وأنه سينجز حتماً وعما قريب إفساد المجتمع اليمني (المدني بطبيعته) في جنوبنا. وإلا فإنه -ببساطة، وكما يقول أهلنا في مصر- سوف "يخربها ويقعد على تلها"، دافعاً بالبلاد وأهلها إلى التقاتل "من طاقة إلى طاقة"، مستكملاً بذلك دورة أخرى، قد تكون -بالنظر إلى منجزات العصر- هي الدورة الأخيرة والآخرة، من دورات فتك وحدة المتحول بوحدة الثابت في بلادنا.

ولا أدعي -ختاماً- أنني لست قلقاً مما قد يجره علي هذا الوجد والشجن من تبعات وعواقب. لكن أمانة الكلمة وشرف الانتماء إلى "اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين" المعهود الذي ترتضيه التربة اليمنية وأهلها، والذي تقرُّ به أعين عمر الجاوي ويوسف الشحاري ومحمد علي الربادي وعبدالله البردوني ومحمد حسين هيثم وعبدالله فاضل فارع وجعفر الظفاري وغيرهم، وأضرابهم من الأحرار الباقين في اتحادنا -أكد الله في عمر الجميع- هما الأهم هنا، والهاجس المحرك وراء هذا الخطاب.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير والسداد.

ودمتم..

عدن 2010/7/15

قصتان قصيرتان جداً

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

أقدام حافية لكرتون

تتحرك قدما الكرتون الحافية، مدهونة بسخام الشوارع والمارة، مدعوكة بقاذورات الرصيف، تضرب السيقان الهزيلة الجافة بعضها في محاولة لهش حشرة وجدت غايتها الدسمة.

يخرج الكرتون رأسا صغيرة بشعر وبري لبّدته الأوساخ، يحيط وجها متهالك الملامح، بمحجرين مكهوفين، وأجفان مثقلة بالحرمان، نفضتها الجمجمة الموسومة كرأس بشري، حينما لطم أذنيها زعيق السيارات وهدير الأقدام.

يتململ الكرتون محاولا مغادرة نعاسه، ينقشع الجلد الكرتوني عن هيكل بشري، التحف دفء الكرتون كنان في ليله الراجف. مأوى لجسده المطروق بالجوع والألم... وقبل أن ينقشع هلعه أدار بيضة رأسه، وزع نظراته الكسيرة، ومضموما على "جلده" لاذ بالإسفلت.

هكذا

مسفوحا صبح هذه المدينة على الإسفلت... يرتدي خرقا بالية ويلتحف كرتونا يقيه قرصات البرد والحشرات... مسفوحا على صناديق القمامة يكشف مستور الأصابع الجوعى، كارة فارة، تنبش النفايات اللزجة... مسفوحا كان على الأهداب الرخوة لخفافيش لا تحب الصباح.

مسلسل "أصحاب" في رمضان على قناة السعيدة

■ "النداء" - خاص:

بعد النجاح الكبير الذي حققته مسرحيته الخامسة "معك نازل"، يعود المخرج والمؤلف الشاب عمرو جمال لجمهوره في رمضان المقبل من خلال مسلسله "أصحاب"، وهي التجربة التلفزيونية الثانية له بعد مسلسله "ع الماشي".

تدور فكرة المسلسل حول العلاقات الإنسانية بين الأفراد، والتي تحدث في حياتنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في محاولة لإعادة تقييمها. ويقول المخرج إن المسلسل تجربة غير مسبوقة، فهو يعالج قضايا طالما اعتقد الناس أنها ليست مهمة، فيما لها تأثير أكبر من تلك التي تطفو بوضوح على السطح.

المسلسل من بطولة الفنانة القديرة هدى حسين، ومجموعة من أعضاء فرقة خليج عدن المسرحية التي يديرها المخرج: رائد طه، عدنان الخضر، عبدالله جمال، أحمد عبدالله حسين، منى علي، منال المليكي، وعبدالعزيز البعداني. وسيتم عرض حلقات المسلسل الـ15 من أول رمضان الساعة 2.5 على قناة السعيدة التي أنتجت المسلسل. وتبلغ مدة الحلقة الواحدة 30 دقيقة.

يذكر أن المخرج والمؤلف عمرو جمال له 5 أعمال مسرحية كان آخرها مسرحيته "معك نازل" والتي لاقت نجاحا في اليمن بعد عرضها. كما لاقت نجاحا آخر في عرضها في برلين يونيو الفائت. ويعتقد الكثير من النقاد أنه استطاع إحداث فارق في العمل المسرحي، وأنه قادر على تحقيق ذلك في الدراما بتناولاته العميقة والواعية.

طبعة خامسة من "الرهينة"

عن الطبعة الخامسة التي صدرت مؤخرا من رواية "الرهينة" للأديب اليمني الكبير زيد مطيع دماج، ضمن منشورات اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين لهذا العام، يقول الدكتور عبدالعزيز المقالح: "لم تكن الشهرة العالمية ولا الانتشار الواسع اللذان أحرزتهما رواية الرهينة للمبدع الكبير زيد مطيع دماج مفاجأة لي، فقد كنت واثقا بعد قراءتها مخطوطة، قبل أكثر من ربع قرن، من النجاح الكبير الذي سوف تحققه على الصعيد المحلي وعلى الصعيدين العربي والعالمي". مضيفا: "لم يكن زيد في أعماله الروائية والقصصية يكتب للنخبة، وإنما للقارئ العام، وبالرغم من استخدامه لأحدث التقنيات في البناء الروائي والقصصي، إلا أن تلك التقنيات لم تكن تتخطى مجالها الدلالي المباشر أو تسقط في التعتيم والغموض".

عشم!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

فـي ما يعتبـر تراجعاً عـن تقييمه السـابق، وصف الرئيس قبل أشـهر في حوار صحفي متشـعب، اتفاقية الدوحـة بالـ"جيـدة". ومعروف أن المشـير كان قد أعلن تنصـل حكومته من الاتفاقية المذكورة بزعم أنها سـاوت بين السـلطة والمتمردين، وتعاملت مع الأخيرين كند لها، ومن يومها توقفت الوسـاطة لإنهـاء الحرب في صعدة، واسـتؤنف القتال بين الطرفين مرات، ولكن بصورة أشد ضـراوة وحقارة عما كانت عليه قبل 3 سـنوات، وتجمد الحديث أوتوماتيكياً حول كيفية صرف وتحويل المساعدة القطريـة الموعودة والمقـدرة ابتداءً بنصـف مليار دولار لإعـادة إعمار ما خربته الآلات العسـكرية بأيدي سـبأ، وازداد الدمار ليشمل مدينة صعدة في الجولتين السادسة والسـابعة (الـ7 حسبتها من يوم دخول المملكة السعودية طرفاً مضـاداً للحوثيين في نوفمبـر 2009 حتى توقف المواجهات في فبراير 2010)، وعليه تضاعفت الأضرار بالعمران والاقتصاد والخدمات، والناس بالضرورة، ولم تعد المنحـة القطرية المرصودة /المحفوظـة كافية لتغطية الخسـائر الهائلـة، وعلـى الرياض تقع مسـؤولية دفع التعويضات عما ألحقت معداتها الحربية الاسـتعراضية الحديثة من دمار شامل في عمق الأراضي اليمنية؛ بزعم صد المخربين، وتسـببها في إطالة أمد الحرب، وتسـعى إلى تحويل مساحة واسعة من محافظة صعدة إلى منطقة خالية من الحركة لضمان سيادتها القائمة على أراضٍ لا تخصها أصلاً!

بالعودة إلى الوسـاطة القطرية استبشر الناس خيراً بزيارة أمير قطر لصنعاء الشـهر الماضي، والإعلان عن إحياء اتفاقية الدوحة ببنودها الخمسـة، وتكرم صاحب السـمو بالإفصاح مجدداً عن اسـتعداد بلاده لمساعدة اليمن فـي التغلب على الكارثة المذكـورة وفقاً للاتفاقية. غيـر أن الأيـام التالية للزيـارة صدمت النـاس بتجدد الاشـتباكات المتفرقة الشرسـة بين الإخـوة الأعداء، ما يوحي بأن الحرب الثامنة مفتوحة على أسوأ الاحتمالات، فيما جنوب لبنان بحضور رسـمي وشعبي لازال يحتفي بتنفيذ الدوحة لوعدها بإعادة إعمار ما دمرته إسـرائيل في بيت جبيل ومحيطهـا، وبنفس طيبة تم البناء، فيما لم تلقَ قطر الترحاب الرسمي المطلوب في اليمن، رغم حاجة البلاد لإعمار كل شـيء فيهـا، وليس صعدة وحدها، ولا أظن أن الشقيقة الصغيرة الميسورة ستكف عن مساعيها لمساعدة شقيقتها المنحوسـة، ولكن حتماً سنحتفي يوماً مـع الأمير وحرمه المصون، بعـودة الحياة إلى المحافظة المنكوبة، وإلزام السلطة الجهولة بالكف تماماً عن التفكير بحل مشـكلة الجنوب بالعسـكرة، فـدرس صعدة ماثل لعيون من به رمد!

ملعونون

هشام علي السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● لا نحتاج إلى فتوى تؤكد أن حكومة تتعمد إيذاء مواطنيها، خصوصا في شـهر رمضان، وتسرق فرحتهم به، هي ملعونة ومطرودة من رحمة الله إلى يوم الدين.

● ليـس ثمة أي مبررات فيها ولو ذرة منطق تفسـر تكرار برنامـج (طفي) الكهرباء في نفس التوقيت قبيل شـهر رمضان –هنا في صيف وادي حضرموت السـاخن– هذه السنة أيضا مثل السنة الماضية، ولنفس السبب: مخصص الديزل!

● هـل يقبل عاقل أن يأتي برنامج (الطفي) على رأس الشـهر المعظم –تحديدا– بعد أن نَعِم الوادي بأفضل حال كهرباء في اليمن طوال العام؟ وبسـبب إجراء إداري سـتعالجه ما تسـمى بالحكومة بعد رمضان كما يريد شيطانها؟ وكما فعلت العام الماضي؟

● وهل يعقل ما يفعلون بعد أن تضاعفت فواتير الكهرباء 100% منذ شهرين؟

● ربنا لا تؤاخذنا بما يفعل السفهاء منا، وأطفئهم وأطفئ يا رب كل مولداتهم الخاصة، وأرهم بعض ما عذبتنا بهم فيهم ببركة رمضان يا أرحم الراحمين.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 29 شعبان 1431هـ
الموافق 9 اغسطس 2010 العدد (245)
Mon. 29/8/1431
9 August 2010

ALbeak Al-Shaibani Rest.
مطعم ومخبازة البيك الشيباني
ABDUL QAWI AL-SHABANI
GENERAL MANEGER
TEL : 504245
FAX: 504246
SANA'A
HADDAH ST.
NEXT TO QATAR AIR
البيك
Albeak al-shaibani Rest
عبدالقوي الشيباني
المدير العام
ت: ٥٠٤٢٤٥
فاكس: ٥٠٤٢٤٦
ص.ب: ١٨٠٩٧
صنعاء - شارع حده
جوار الخطوط القطريه

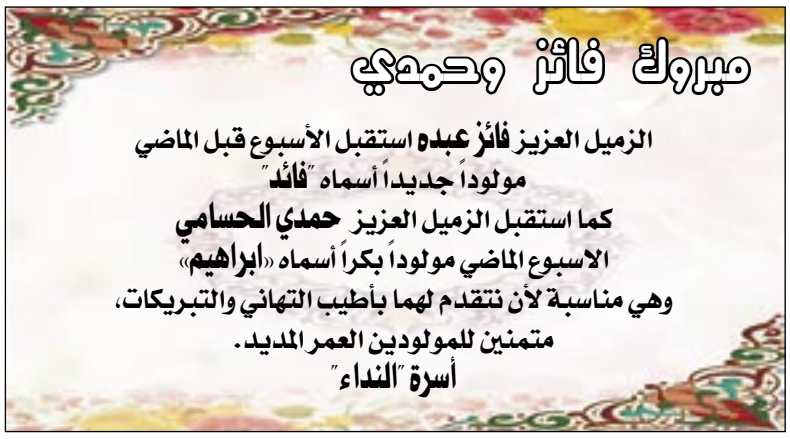

صالح الحميدي.. تاجر الضحك الذي أصابه الحزن

عباس السيد
aassayed@gmail.com

قبـل شـهرين اتصلت هاتفيـا بالزميل صالح الحميدي –بعد طـول انقطاع– لا لأطمئن علـى صحتـه، فقد كانت تبدو لي جيدة وهو يطل من خلال قناة السـعيدة، ولكن لأعرض عليه "مشـروعا كوميديا"، فالحميدي الذي عرفته عن قرب لسـنوات عديدة، هو أفضل من يستشار في ذلك المشروع، فهو خبير في النكتة والضحك، والمرح مادته وبضاعته.

رفـع سـماعة الهاتف، وراح يستفسـر عن هويتـي –وتظاهر بأنـه لا يعرفني– وعندما شـعر بامتعاضي أخذ يقهقه كعادته –يبدأ لقاءه معك بالنكتة والضحك ويختتمه بنفس الطريقـة– فالنكتـة والضحك بالنسـبة إليـه كالمقبـلات والحلويات التي تسـبق الطعام وتليه.

عرضت عليه خلاصة المشـروع، فتحمس للفكـرة.. اتفقنا على موعد لبحث التفاصيل، ثم سألته عن مكان اللقاء فأجاب: لا تتعب نفسك.. أعطني عنوانك وسأرسل لك من يتولى إيصالك إلى المكان.

وعندمـا حـان موعد اللقاء كنت فـي القاهرة برفقة الأخ محمد السـيد، في رحلة علاج مفاجئـة وعاجلـة، ولمـا عدنا إلى صنعاء، كان الزميل صالح الحميـدي قد أخذ مكاننا في القاهرة في رحلة علاج.. وكأننا نتبادل الأدوار!

عـام 2002، كنـت وصالـح الحميدي في القاهـرة ضمن 30 صحافيا يمنيـا، في دورة بصحيفة "الأهرام"، وخلال تنقلاتنا كنا نتوزع في باصين، إلا أن الجميع كانوا يتسابقون على الباص الذي يتواجد فيه صالح الحميدي، والذي يتحول إلى مسرح متنقل تتواصل فيه الضحكات وتغمره مشاعر البهجة والمرح.

صالـح: لا زلـت بانتظـار رأيك في المشـروع، ولا يـزال الجميع بانتظارك لسـماع آخر نكتة.. ملك الموت الذي قلت –في رسـالتك لعبدالعالم– إنك تراه يقترب منك، قد يكون غير ذلك، احتمال يكون "نشـال" يحاول سـرقة محفظتك.. يبدو أنك تنام فوقها أو تخفيها في ثيابك الداخلية، مما جعل مهمة النشال صعبة، جرب خليها بعيد منك وشوف.. هذا أولاً، وثانيا: نحن عرفناك عنوانا للنكتة وتاجرا للضحك، ولم نعهدك يائسا توزع الأحزان.

ثالثا: عزرائيل في القاهرة يسوق باص وما يدخلش العمارات يدور على الركاب.

رابعا: حتى لو كان الذي تراه هو عزرائيل بالفعل.. دعه يأخذ نفسـا واحدة.. سـيتبقى معك ست –أقصد 6 أنفس وليس "أم خلدون".

آخـر نكتـة كانـت متداولـة في القاهـرة خـلال يوليو الماضـي، تدور حـول عجوز في الثمانـين من عمرها، قرأت عند باب السـينما "ممنوع أقل مـن 18"، فاتصلت بصديقاتها الـ17، وتمكنت معهن من دخول السينما ومشاهدة الفيلم.

نكتة أغسطس عليك يا صالح.. نحن في الانتظار.

نافذة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

الوقائع تكذب القربي ميدانياً..!

■ (إلى غسان وشيرنيه)

انتهت الرحلة قبـل أن تبدأ، وكانت نهايتها فاجعة، وقد نجا جميع أفراد طاقمها بأعجوبة من مذبحة ميدانية ومن حمم الشرر المتطاير في محيط النقطة العسـكرية الرابضة بمدخل كوكبان، وتمكن الطاقم من النكوص المخاتل وتجاوز العديد من المطبات والكمائن المنظورة والخفية في الطريق من مشـارف كوكبان إلـى بني مطر، ولم ينجرف أي طفل مـن أفراد جماعتنا بمن في ذلك "أيمن" وحتى "مريم"، مع غواية هدير شلال بني مطر، ليموت غرقاً في قعر بركته الموحلة القاتلة، كما حصل ذلك اليوم عندما قضى شـاب (20 سنة) غرقاً، وهو الضحية رقم 39 بحسب إفادات الأهالي.

وكثيـرة هي التفاصيل والوقائع المثيرة، المحيرة، الصاعقة والمروعة التي جرت في غضون سـويعات من صباح الجمعة الفارطة، وتكفلت بتكذيب وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي في الميدان، وهو الذي طالمـا صرح بأن البـلاد ترفل في بحبوحة من الأمـن والأمان، وأنها مفتوحة وجاذبة للزائرين والسـياح والمسـتثمرين الذي يسـتطيعون إشباع رغباتهم وتطلعاتهم في زيارة أي مكان في اليمن وفي أي وقت، ولن يجدوا في طريقهم غيـر الأحضان الدافئة، والولائم الكريمة التي تتسابق لاستقبالهم.

ولـم تنطـل تصريحـات القربي على وكالات السـياحة والسـفر والفنادق، ولا على الـدول الغربية التي حذرت بل ومنعت رعاياها من زيارة اليمن، كما أغلقت مطاراتها بوجه طائرات "اليمنية" و..!

ولمـا كان العالـم لا يخلو مـن ذوي النوايا الطيبـة أولئك الذين لا يرتصف الطريق إلى جهنـم إلا بهم، فقد انطلت تصريحات وأحاديث الوزيـر على مجموعة من السـياح لا يزيد عددهـم على أصابع اليد، وعلـى أختنا العزيزة الفنانة القديرة د. آمنـة النصيري التي صدقت القربي ولم تهتز ثقتها بكلامه إلا وهي على مشارف كوكبان.

وعصر الجمعة تكتمت ضحكة مجلجلة حين كان أحد الزملاء يتندر من صور لأربعة سـياح استضافتهم صحيفة رسمية في حفلة تغطية كبيـرة، وقال بأن صـور تلك المجموعة تكررت فـي أكثر من صحيفة ومنبر رسـمي، وكأنهم قطع نادرة أو كائنـات قدمت من كوكب آخر، بقصد إقامة الدليل على أن اليمن كانت –ولا تزال– مقصداً للسياح.

كان صاحبي لا يعلم بما هو أعظم و...!

والحاصل أن العزيزة آمنة ومعها أفراد عائلتها الصغيرة /الكبيرة، كانوا في رحلة عائلية نظمت على شرف نجلها وحبيبنا جميعاً الطالب المبدع والفنان غسـان الذي جاء من ماليزيا ليقضي إجازته القصيرة مع أمه، وحرص على دعوة واستضافة زميلته الماليزية الأقرب والأحب إليه "شيرنيه"، لتعريفها بأهله وبلاده اليمن. وكان مشروع الرحلة إلى كوكبان هو المقطع المهم والأكثر إثارة في الزيارة.

وكان يـا ما كان، وقبل أن يصلوا إلى كوكبان اسـتوقفتهم النقطة العسكرية، ومنعتهم من الدخول إلى الحصن المنيع والمقام الرفيع، لأن ثمـة أجنبية مريبة لا تحمل تصريحـاً كانت معهم.. ولم تنفع إقناعهم كافـة الذرائع والتسـويغات، وهددوا بمصادرة جـواز الضيفة، وفي الأثنـاء كانت آمنة تتذكـر أن الوزير القربي قال بـأن البلاد مفتوحة ومنفتحة لاسـتقبال الأجانب، فما بالكم بصديق ضيف رفه على عائلة و...!

وفي الأثناء، أيضاً، كانت رحى معركة حامية الوطيس ودامية تدور بين سـيارة (مقاوتة) وعسكر، وأعملوا في بعضهم طعناً، وتقاتلوا، ما أجبر حافلة الرحلة على أن تهرول مذعورة وتلوذ بقعر أقرب منحدر.

وبعد أن فشلت كافة محاولات اختراق النقطة، نكصت حافلة الرحلة إلى الوراء، ولاحت في الأفق بارقة التعويض وتبديد مشـاعر الوجوم والهلع بزيارة خاطفة إلى منطقة الشلال في بني مطر، وكان عليهم أن يعتبروا بما كان في كوكبان ويحترسوا أو يتحوطوا ويقوموا بتحجيب وتنقيب الضيفة الماليزية لتبدو وكأنها من الحيمة أو من كوكبان أو من صنعاء القديمة، ونجحت الحيلة وتمكنـوا من تجاوز المطبات والنقاط والطرقـات الجرداء من أية إشـارات أو عبـارات إعلانية عن الأمكنة والمعالم، غير تلك العبارات التي تذكر بالجحيم وأهوال القيامة والموت في كل منعطف.

وما إن حطت الرحال في محيط الشـلال، وفيمـا كانت المجموعة تحاول التقاط أنفاسها وتمنع "أيمن" و"مريم" من ملامسة مياه الشلال، انقطعت أنفاسهم مجدداً وذعروا مرة أخرى بسماع عويل رجال ونساء كانوا يتفجعون ويندبون شـاباً عشرينياً قضى في تلك اللحظة غرقاً.. وحملقـوا في المكان الذي كان يخلو من أية لافتة تحذر من السـباحة في بركة غرق فيها العشـرات، ويخلو من أي سباح أو غواص يسارع إلى إنجاد من يغرق!

وانقطعـت أنفاس جميع أفـراد الطاقم، وقطعـت الرحلة، وعادوا القهقرى ومعهم "شـيرنيه" محجبة منقبة (مؤدبة)، ومشـاعر الأسـى والمرارة والانكسار تعترمهم وتخترمهم وتعتصرهم إلى آخر قطرة.

وخرج الزميلان الحبيبان شـيرنيه وغسان، بما هو أكثر من ذكرى وأبعـد من مشـروع لـ"فيلم" ينتمـي إلى عالم ما بعد السـينما الذي نعرفه وعشـناه، ومن غير المسـتبعد أن يكون هاجس توسيع معرض "حصارات" قد برق في ذهن الفنانة القديرة آمنة، والراجح أن ما حدث لن ينمحي قط من ذاكرات جميع أفراد طاقم الرحلة.

الظريف أن كاتب هذه السـطور كان قد شـارك كعادته، في بلورة مقترح هذه الرحلة العائلية، وأسـهب في مناقشة ضرورتها وأهميتها وفوائدهـا وعوائدها الترويحية والنفسـية والذهنيـة و... "الوطنية". وفي اليوم التالي، تخلف، كالعادة أيضاً، عن الرحلة لأسـباب متصلة بـ"القضية"، ولكنه لم ينجُ قط من افتراس جيوش الكوابيس.